العراق والتغير المناخي
أنعكاسات الأمن والتنمية

العراق والتغير المناخي:
أنعكاسات الأمن والتنمية

العراق والتغير المناخي:
أنعكاسات الأمن والتنمية

وقائع المؤتمر الدولي للمناخ الذي اقامه

المعهد العراقي للحوار

بالتعاون مع كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

(للبقاع تأثير على الطباع، فكلما كانت البقعة من الأرض ندية مزهرة أثرت على طبع ساكنيها بالرق).

(المناخ البارد والمعتدل يؤثر في الناس فيولد فيهم حباً للعمل والنشاط واقبالاً جميلاً على الحياة وأمزجة صافية)

• أبن خلدون

المحتويات

اليوم الاول للمؤتمر

قصة الكتاب 11

المقدمة 13

تغير المناخ في ميزان العلوم السياسية 15

كلمة فخامة رئيس الجمهورية العراقية 19

الجلسة الاولى:

التغير المناخي في البرنامج الحكومي للوزارات المختصة 30

الجلسة الثانية:

انعكاسات المناخ على الأمن والهجرة 53

حوار معالي وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري 66

الجلسة الثالثة:

آليات الحكومة للتداول بسندات الكربون وتمويل المشاريع من عائدياتها 75

الجلسة الرابعة

تحويل الطاقة والتنوع الاقتصادي 92

الجلسة الخامسة:

المشاركة الوطنية والتوعية البيئية 105

اليوم الثاني للمؤتمر

الجلسة الاولى:

قدرة قطاعي التربية والتعليم في العراق
على مواجهة تحديات التغيرات المناخية وشحة المياه 128

حوار مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي 137

الجلسة الثانية:

مخاطر التغير المناخي
وسياسات التكيف العالمي 152

الجلسة الثالثة:

مواجهة تغير المناخ ودعم البيئة في العراق 157

الجلسة الرابعة:

الآثار الجيوسياسية والأمنية لتغير المناخ 167

قصة الكتاب

أنطلاقا من ايمان المعهد العراقي للحوار بان التغيير المناخي بات المهدد الكبير لأستقرار العراقي وأمنه المائي والبيئي، حيث لا يؤثر تغير المناخ في العراق على القطاع الزراعي فحسب بل يمثل تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان الأساسية ويضع عوائق أمام التنمية المستدامة ويفاقم التحديات البيئية والأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد

كانت بغداد على موعد المؤتمر الدولي لحوار المناخ والذي تم تنظيمه من قبل المعهد العراقي للحوار وكلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ولمدة يومين لغرض مناقشة كافة القضايا والتحديات المتعلقة بالمناخ وأثرها على العراق والمنطقة من خلال الحوار والمشاركات كون الحوار هو السبيل الوحيد للتوازن والانسجام، فكان هذا الكتاب توثيقاً لما احتواه المؤتمر من نقاشات وتوصيات مهمة ساهمت في تقديم صورة مهمة عن واقع المناخ في العراق

فقد شهد العراق ثاني أكثر مواسمه جفافاً منذ 40 عاماً بسبب الانخفاض القياسي في هطول الأمطار. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، انخفضت تدفقات المياه من نهري الفرات ودجلة، التي توفر ما يصل إلى 98% من المياه السطحية في العراق، بنسبة 30-40%. كما تجف الأهوار التاريخية في الجنوب، وهي إحدى عجائب التراث الطبيعي. وتتصاعد درجات الحرارة في العراق، حيث سجلت أعلى درجة حرارة بلغت حوالي 54 درجة مئوية في البصرة، ويعني انخفاض منسوب مياه الأنهار أن مياه البحر تندفع داخل الأراضي الجنوبية، مع تهديد الملوحة للزراعة. إن سبل عيش مجتمعات بأكملها وحتى وجودها على المحك، ولهذا بدأ برنامج المعهد المكثف لفتح هذا الملف المهم

فريق المعهد العراقي للحوار

اليوم الأول من المؤتمر:

المقدمة

يشهد العالم موجة مخيفة من التغيرات المناخية تتفاوت استعدادت الدول لمواجهتها والحد من تأثيراتها، ولأن العراق هو الدولة الخامسة عالمياً من حيث التأثر بذلك فقد كان لزاماً على كل نخبه وسلطاته، بل وعلى مواطنيه أن يستنفروا للقيام بواجبهم الأخلاقي تجاه وطنهم. نعقد مؤتمرنا هذا في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تحولاً جيوسياسياً كبيراً يتمثل بطوفان الأقصى، إن العدو الغاصب استنفذ كل وحشيته للايغال بظلم الشعب الفلسطيني حتى استخدم الأسلحة والغازات المحرمة والتي ستترك أثراً كبيراً يطول تأثيره على البيئة والإنسان على حد سواء.

لقد بذلنا جهداً من أجل عقد مؤتمر (التغييرات المناخية انعكاسات الأمن والتنمية) لكي نكون بارين بالجهد الحكومي الكبير في مؤتمر البصرة الدولي

للمناخ ومن أجل تراكم عراقي للعمل في هذا المسار لتطويق خطر التغيرات المناخية ودفع الضرر عن شعبنا الذي ينظر بعين الأمل لنخبه وأكاديمياته وجامعاته ومراكز أبحاثه وقبلهم إلى حكومته وهي تجتاز عامها الأول بوجه أبيض وخطوات مدروسة على مختلف الصعد وبتوقيتات زمنية هي الأولى التزاماً وتطبيقاً ومعالجة للحيود منذ 2003..

وفي المسار ذاته نعكف على ترجمة يومية لكل ما يتطور من حلول او يستجد من مشكلات مناخية وبيئية تتصل بالعراق او المنطقة وتنعكس على العراق، ونصدرها في مجلة Iraq Copy كل عشرة ايام، وقد توج هذا الجهد باكمال ترجمة مهمة لمجموعة مقالات استراتيجية جمعت في كتاب حمل عنوان (العراق في زمن الغليان)، وباعتقادنا سيمثل دليلا للعاملين في هذا القطاع. وشكرا لكل الجهود التي وقفت مع العراق طيلة هذه الحقبة، واتمنى ان نخرج بنتائج تدعم موقف الوفد العراقي في مشاركاته الدولية.

• عباس راضي العامري
مدير المعهد العراقي للحوار

تغير المناخ في ميزان العلوم السياسية

• د. عادل عبد الحمزة*

إن التغير المناخي نتيجة لإسهامات الجميع، ولذلك لتحمل المسؤولية فيه كما نحمل الآخرين المسؤولية، كلٌّ بحسب مبدأ المسؤوليات المشتركة، لكن المتباينة، إن التحدي الأشد حرجاً والذي يجعل العراق أكثر تهددا بالتغير المناخي وقوعة بين أكثر خمس دول هشاشة في مواجهة صدمات التغيير المناخي كارتفاع درجات الحرارة والعواصف الرملية والترابية، والجفاف والتصحر، وندرة المياه، والتي تتناقص تدفقاتها سنويا في النهرين الخالدين دجلة والفرات، إضافة

* عميد كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد

إلى سياسات دول المنبع يرافقها ازدياد مضطرداً بشحة هطول الأمطار، والذي يعاني البلد فيه للموسم السادس على التوالي من الجفاف.

ارتبط وجود العراق على الدوام بالفراتين هبة الله للعراق والعراقيين، فكان تدفقهما دليلا على بقائه وبهما ارتبطت الحضارات العراقية ومنها خرج الحرف الأول، وصار للعالم دليل على وجود الإنسان، وبرهان على استخلافه في الأرض، وتأكيد لمشيئة الله فيها.

إلا إن التغير المناخي كان قاسيًا، ولم يجامل هذا التاريخ العظيم، فتلاعب الإنسان بالبيئة، وتجاهل الحقوق التاريخية والميراث الإنساني التشاركي، ألقى بنتائجه السلبية على ديمومة الاستقرار البيئي، وعلى المياه العراقية، وروافدها المختلفة، الأمر الذي أنذر بتغيرات كارثية على الواقع البيئي في العراق، بطريقة ألقت بتداعياتها على المجتمع والديموغرافيا، فارتفعت مستويات التصحر، وتملحث أرض السواد التي طالما افتخرنا بزرعها ونخلها، وازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة، لتنذر بتفاقم المشكلات العالقة وتزيدها تأزما، وتهتف منبئة باحتمال حصول كوارث، قد تعصف بالأمن العراقي، وبالمسيرة التنموية التي ابتدأت بعد سنوات طويلة من الحروب التي خاضها العراق.

إن مشكلة التغير المناخي متعددة المستويات، وبالغة، التعقيد، وتلقي بظلالها على المجالات كافة، والتي ستمتد عواقبها لسنوات طويلة، تطال مختلف أوجه الحياة والإنتاج والنشاط الإنساني، وتترتب عليه أزمات اجتماعية واقتصادية وأمنية متداخلة ومعقدة، ولا سيما في المجتمعات المحلية الأكثر هشاشة وتضررا، فضلا عن إمكان استغلالها في تغذية الصراعات والمنازعات المحلية والإقليمية من قبل المنظمات الإرهابية. إذا لم نلتفت لها ونكرّ الجهود الوطنية لتداركها.

في ضوء الإشكالات أعلاه، يأتي المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم السياسية في ماء والمعهد العراقي للحوار كاستجابة من المؤسسات التعلمية والمجتمع الأكاديمي ومراكز التفكير، لتطوير مبادرات توعوية لجعل هذه القضية محورا دائما للبحث والنقاش، وصولا لكبح تدهور المناخ وتطرفه ووضع الحلول والمعالجات الضرورية والمستدامة، فضلاً أن مثل هكذا مؤتمرات محفز ولا شك لتسليط الضوء على الصورة الكاملة لتغير المناخ، والذي هو مشكلة عالمية وجودية تحتاج إقرار الحلول ومعالجات علمية جادة، سعيا إلى الإسهام الفاعل في صياغة استراتيجية العراق لمواجهة التغير المناخي، وفق الأسس العلمية التي تتبلوز

كسياسات عامة، لتعزز الاستجابة الحكومية للتغير المناخي، وتتدارك تداعياته المهلكة، بما يمكن من حفظ الأمن الوطني، وتدعيم روافده تنمويا، وإظهار قدرة الدولة ونظامها السياسي على القيام بواجبها الأول تجاه المواطن، ونعني حفظ أمنه بالمعنى الشامل الذي يمتد إلى المستويات الثقافية والتاريخية والتنموية وسواها.

ويمثلُ المؤتمر فى الوقت نفسه استجابة من قبل المؤسسات التعليمة ومراكز التفكير للبرنامج الحكومي الذي قدمة دولة رئيس مجلس الوزراء، والذي منح أولوية متقدمة للتغير المناخي، وأزمة المياه في العراق، وأن مخرجات مؤتمرنا هذا ستكون خير عون للبرنامج، تنهل من الخطط العلمية الدقيقة التي ينتجها المجتمع الأكاديمي العراقي.

كلمة فخامة رئيس الجمهورية العراقية

• د. عبد اللطيف جمال رشيد

لقد واجه العراق خلال العقود الماضية تحديات كبيرة، وعانى من ظلم أنظمة شمولية أدخلته في حروبٍ إقليمية، وحصارٍ دولي واحتلال، وأخيراً ظهور تنظيم داعش الإرهابي، الذي انتصرنا عليه بدماء شهدائنا وتضحيات شعبنا ووحدة كلمتنا.

واليوم، نجتمع لنناقش تحدياً من نوع آخر يهدد العالم والبشرية بأجمعها، وهو تغيّر المناخ، الناجم عن نشاط الاقتصاد العالمي الحديث واعتماده غير المحدود، على الوقود الأحفوري (Fossil fuel) المسبّب لانبعاثات متزايدة من الغازات الدفيئة – وأهمها ثاني أوكسيد الكاربون.

بدأت الانبعاثات غير المحدودة للغازات الدفيئة بالتأثير على المناخ في شتى انحاء العالم، فكان من نتائجها المباشرة الفيضانات والحرائق وموجات الحر الاستثنائية في كثير من دول العالم والعواصف الترابية وشحة الأمطار التي عاشتها منطقتنا في السنين الأخيرة وخاصة العراق.

وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، فإنّ التهديد سيطال جميع جوانب حياتنا، في الغذاء والأمن والصحة والبيئة والاقتصاد، وهو ما يوجب علينا جميعاً العمل لمجابهة هذه التحديات الحقيقية.

والعراق وإلى وقتٍ قريب كان من البلدان المكتفية ذاتيا بالنسبة للغذاء، وكانت وزارتا الموارد المائية والزراعة تعملان معاً لتوفير احتياجات المزارعين من مياه ومعدات ومواد أولية.

لكن الأوضاع بدأت بالتغير بسبب شحة المياه التي أسهمت بها بشكل أساسي سياسات دول المنبع وقلة الامطار وسوء الإدارة.

يتأثر العراق بشكل خاص بالتغيرات المناخية المباشرة وغير المباشرة. فنحن نعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار والتصحر والجفاف والعواصف الترابية. وسيكون لهذه التغيرات آثار مدمرة، إذ ستؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية، واختفاء الأهوار وانخفاض الإنتاج الغذائي، وزيادة انتشار الأمراض فضلاً عن زيادة الهجرة إلى المدن وزعزعة الأمن والأستقرار.

والعراق كدولة نفطية ستعاني كذلك من آثار غير مباشرة لا تقل أهمية عندما يقلص الاقتصاد العالمي اعتماده على الوقود الأحفوري.

في ضوء ما تقدم، نرى ضرورة العمل على توعية المواطن وتعميم ثقافة الاهتمام البيئي، ويجب أن تشمل عملية التثقيف كل المستويات التعليمية، بدءاً من الدراسة الابتدائية وتكثيف العمل للحد أو التقليل من أي آثار السلبية يمكن أن يعاني منها العراق.

علينا، كدولة منتجة للنفط وذات سيادة ومسؤولية، أن نعمل على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من العراق (أي ما يسمى بالتخفيف في العمل المناخي) وهو ما أشرنا إليه في وثيقتنا الوطنية المسجلة ضمن برامج وزارة النفط والمؤسسات التابعة لها، من خلال التوقف عن حرق الميثان، والاستفادة منه لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وهنا، يجب أن نشير إلى دور وزارة الكهرباء في ابرام عقود لإنتاج الكهرباء من الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية.

إن التكيف مع التغيرات المناخية، ضرورة لا بدّ منها. وهو ما يتطلب منا أن نعيد النظر في آليات نشاطاتنا الأساسية، كالري والزراعة وكذلك يجب العمل على تنويع نشاطنا الاقتصادي؛ فالعالم سيقلل اعتماده على الوقود الأحفوري. وعلى سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي سينهي انتاج كل العجلات التي تعتمد على الوقود الأحفوري قبل نهاية هذا العقد.

مارس الإنسان الزراعة لأول مرة على ضفاف دجلة والفرات وروافدهما في بلاد ما بين النهرين، والعراق هو أول مصدر للقوانين.

وأقدم وثيقة دولية بشأن قضايا المياه هي معاهدة السلام الدائم «ميسيليم»، وقد تم إبرامها قبل أكثر من 45 قرناً بين مدينتين سومريتين كانتا تقعان على ضفاف دجلة، وهما لكش وأوما.

كان الهدف من المعاهدة حل النزاع طويل الأمد بين المدينتين حول استخدام مياه نهر دجلة. وضعت المعاهدة مجموعة من القواعد لتقاسم مياه النهر، كما منعت الطرفين المتعاهدين من بناء السدود أو غيرها من الهياكل التي من شأنها أن تتداخل مع تدفق النهر وحجب المياه عن بلد المصب. وعلينا اليوم وبالتعاون مع دول الجوار. إيران وتركيا وسوريا - وهي دول صديقة وشقيقة لنا معها مشتركات دينية وثقافية وشعبية فضلا عن مصالح مشتركة أمنية واقتصادية أن نسعى للوصول اتفاق عادل نضمن به الحد الأدنى من الحقوق لشعوبنا. والحقيقة، أن العراق ليس البلد الوحيد الذي يجد نفسه في هذا الموقع الصعب؛ إذ لا يوجد على الصعيد الدولي، اتفاق ساري المفعول على نطاق واسع وعلى نمط معاهدة لكش واوما.

مع كل ما تقدم، يجب علينا أن نكيف أنفسنا وان نحدث آلياتنا الزراعية للعمل مع الحد الأدنى من الموارد المائية وأن نعمم استخدام تقنيات أنظمة الزراعة الحديثة التي سيكون لها دور مهم للوصول الى الأمن الغذائي. ومن المفرح أن وزارة الزراعة بادرت بتعميم هذه الآليات، بالتعاون مع المؤسسات المختصة التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة الغذاء والزراعة الدولية وبرنامج الغذاء العالمي.

إن تغير المناخ هو شأنٌ دولي، وقد باشر العالم بالاهتمام به منذ قمة الأرض التي اقيمت في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992؛ إذ قامت الأكثرية الكبرى من دول العالم بالتوقيع على الاتفاقية الدولية التي تسعى إلى معالجة قضية التغيرات المناخية واسمها الكامل هو «اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حول التغيرات المناخية.» وكان العراق حاضراً في هذه القمة.

إن العمل في هذا المجال مع الدول الصناعية والنامية في مفاوضات ستكون نتائجها مهمة للعالم. والمفاوضات ليست بسهلة؛ إذ أن المصالح متضاربة بين الدول الصناعية (ذات المسؤولية التاريخية فيما يخص الانبعاثات) والدول النامية التي تُصرّ على حقها بضمان العيش الكريم، وكل ما يتطلبه ذلك من استخدام للطاقة الاحفورية. ونظرا لأهمية التبعات، نرى أهمية إسهام الدول في هذه المفاوضات وبوفود موسعة عالية المسؤولية والكفاءة؛ خصوصاً وأن هذه المفاوضات تتطلب تعاون عدد من الجهات القطاعية، وسينعقد المؤتمر السنوي المقبل لأطراف هذه الاتفاقية وهو الثامن والعشرين (Cop 28) في دولة الإمارات.

أزمة المناخ: من منظور التعليم العالي

• وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. نعيم العبودي

باتت أزمة المناخ تشغل حيزاً منظوراً لدى معظم الحكومات والمؤسسات العالمية، ومن بينها بلدنا العراق، إذ لا يخفى وضوح المؤشرات في هذا المجال، ليس على الصعيد الجفاف وشحة المياه، بل على مستوى الاقتصاد، ومجمل ملفات الأمن والتنمية.

وليس من شك أن حجم الاهتمام بقضايا المناخ بات أمرا متزايدا، لما له من تأثير في شتى مناحي الحياة، وليس العراق، بعيدا عن هذه المساحة، حتى باتت مؤسساتنا الرسمية والاكاديمية والعلمية والبحثية، تدلي بدلوها في هذا المضمار، وتقدم تصوراتها وقراءاتها العلمية في سبيل تذليل أبعاد هذه

المتغيرات، وتطوير آثارها، إن بلادنا وبكل ما فيها من تنوع جغرافي وبيئي، لها دور مهم في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة، مما يوجب علينا اتخاذ إجراءات فاعلة بهدف التصدي للتغير المناخي، وتحسين سبل التكيف مع التحديات الطارئة. ان وتيرة التغيرات المناخية تستدعي من جميع المؤسسات بذل المزيد من السعي والجهد في هذا المجال، والاتيان بكل ما هو مبتكر في مواجهة الاثار البيئية المحتملة إلى جانب جهود المجتمع الدولي وتعضيد الفرص التي يمكن استثمارها في مجال التعاون محلياً ودولياً.

في مثل هذه المؤتمرات لابد من تركيز الاهتمام على رفع وعي المجتمع بكل ما يتعلق بقضايا التغيرات المناخية، إلى جانب دعم جهود الباحثين والاساتذة والطلبة في مجال البحوث والابتكارات المكرسة لتخفيف وطأة التغير المناخي.

ونحن في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نعمل جاهدين على تمكين الجامعات من أدوار فاعلة ونشطة في هذه الدائرة، وتكثيف جهودها النوعية.

وزيادة مساحات النشر، وتوسيع الدائرة الرسائل والأطاريح الجامعية المرتبطة بتشخيص هذه الظواهر، وتقديم المعالجات والحلول العلمية، وتعزيز فرص التطوير التي من شأنها أن تسهم في تقديم الحلول المستدامة لمشكلات التغير المناخي.

وتحفيز لكل هذه المجالات، ودعما للباحثين والطلبة والمختصين، نعلن إطلاق المسابقة البحثية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموسومة العراق والمناخ وأثره على الأمن والاستقرار والاستدامة، لتكون موجهة إلى أساتذة وطلبة الدراسات العليا، بهدف تمكين هذه الفئة من الإسهام النوعي في تقديم الحلول العلمية من خلال البحوث المنشورة أو المقبولة للنشر في مجلات الربع الأول والثاني من مستوعبات سكوبس، وكافة الأعوام الممتدة من عام 2020 ولغاية 2023. اعتبارا من هذا اليوم، الموافق 1 من تشرين الثاني، سيكون متاحا أمام الباحثين تقديم البحوث من خلال منصة الكترونية معدة لهذا الغرض ولغاية 1 من شباط المقبل من عام 2024، وسنكرم في آذار المقبل أفضل عشرة مشاركين. وبصورة دقيقة ومميزة.

في مثل هذه المؤتمرات لا بد من تركيز الاهتمام على رفع وعي المجتمع بكل ما يتعلق بقضايا التغيرات المناخية، إلى جانب دعم جهود الباحثين والأساتذة

والطلبة في مجال البحوث والابتكارات المكرسة لتخفيف وطأة التغير المناخي. ونحن في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نعمل جاهدين على تمكين الجامعات من أدوار فاعلة ونشطة في هذه الدائرة، وتكثيف جهودها النوعية.

وبصورة دقيقة ومميزة خلال العام المقبل، و اعتبارا من هذا اليوم الموافق 1 من تشرين الثاني، سيكون متاحا من عام 2023، أما متاحا عفوا متاحا أمام الباحثين تقديم البحوث من خلال منصة إلكترونية معدة لهذا الغرض، لا بد لنا من القول إن اهتمام مؤسساتنا الجامعية ومراكزنا البحثية بقضايا المناخ، يأتي جزء من الاشتغال.

على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب ذلك، وجانب إدراكها أهمية بلورة البحوث اللامية إلى إيجاد الحلول العلمية والعملية، و وضع المصدات اللازمة لهذا النوع من التحديات.

التحديات المناخية في بلاد الرافدين

• وزير البيئة المهندس نزار ئاميدي

أن موضوع تغير المناخ وما وصل إليه اليوم كان نتاجا لحوار العلماء والباحثين وصناع القرار من السياسيين العالميين منذ عشرات السنين، أنا اتطلع لسماع مزيد من الحوار بين الجوانب العلمية والأكاديمية والسياسيين وصناع القرار من أجل تطوير العمل المناخي في البلد.

في ظل مرحلة تشهد فيها الارض سلسلة من الازمات المتمثلة بالتغيرات المناخية والتي ألقت بضلالها سياسيا واجتماعيا واقتصادياً، وصحيا على كل بلدان العالم، وهو التحدي الأكبر الذي يهدد ديمومة الحياة على هذا الكوكب، وعلى مختلف السبل الحياة بآثارها الضارة، مما يتطلب وقفة حقيقية وجادة للتعامل

مع هذه المشكلة، من خلال التعاون المشترك وتقاسم المسؤولية للحد من الضرر الناتج عن التغير المناخي.

لقد تم إيلاء ملف التغيرات المناخية وانعكاساته على مختلف القطاعات في العراق، أولوية في عمل الحكومة، حيث أولت حكومة دولة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني اهتماما كبيرا بالقطاع البيئي، تجسد بتقديم الدعم الكامل إلى وزارة البيئة من خلال توجيه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة، بتقديم الدعم إلى وزارة البيئة وتمكينها من القيام بمهامها، وبما يتلائم مع دورها المهم، في ظل البيئة من خلال توجيه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة، بتقديم الدعم إلى وزارة البيئة وتمكينها من القيام بمهامها، وبما يتلائم مع دورها المهم، في ظل تحديات القطاع البيئي والعمل المناخي.

يتخصص البرنامج الحكومي محور للبيئة والتغيرات المناخية والطاقات المتجددة، وحظي هذا القطاع بدعم متميز ولأول مرة في الموازنة العامة الاتحادية لدعم محور البيئة والتغير المناخي موزعة على الوزارات القطاعية.

وتجسد هذا الاهتمام بانعقاد مؤتمر العراق للمناخ في محافظة البصرة، برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء، والذي تمخض عن مخرجات مهمة تؤشر الاهتمام الجدي لمواجهة هذا التحدي وتداعياته، ورسالة إلى المجتمع الدولي والمنظمات والصناديق التمويل الدولية لدعم جهود الحكومة في تنفيذ ما جاء في وثيقة المساهمات المحددة وطنيا، والتي تعد مظلة العمل المناخي في العراق.

وركزت مخرجات المؤتمر على استكمال مرحلة التخطيط والانتقال إلى مرحلة التنفيذ في العمل المناخي. ونتيجة الزخم الموجه من الحكومة العراقية لتطوير العمل البيئي والمناخي والدعم، تقدم وزارة البيئة جملة من الاجراءات.

علما أن وزارة البيئة، واستنادا إلى قانونها، هي وزارة رقابية، وترسم السياسات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة، وتقترح الحلول الناجعة من أجل أن تنفذ في قطاعات أخرى. واستنادا إلى البرنامج الحكومي، فإن وزارتنا وضعت موضوع التلوث البيئي، الذي يشمل تلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوث التربة، والتلوث بالإشعاع، والتلوث بالألغام، وكذلك الموضوع التغير المناخي من أهم أولوياتها بالعمل، فضلا عن ذلك، فإن وزارتنا تلقى الدعم واهتمام كبيرين من قبل مجلس

النواب الموقر، لاسيما لجنة الصحة والبيئة التي وضعت موضوع التغيير المناخي من ضمن أولوياتها. وتعمل معنا يدا بيد لتحديث قوانين وزارة البيئة كي تتناسب مع حجم العمل الحالي والتطورات العالمية في قطاع البيئة، والتغير المناخي، والتطور التكنولوجي.

وفي أولوية معالجة التلوث، فقد تم إنجاز استراتيجية معالجة التلوث البيئي 2023 لحين 2030 وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر، وهي خطوة مهمة بالاتجاه الصحيح، واليوم نحن نعمل على إجراء تحليل تنفيذي أشمل لاستراتيجية، وتحديد أولوياتها بدقة، والمناطق الساخنة، وأهم القطاعات الملوثة، مع التحليل لمواد موازنة الدولة لثلاث سنوات القادمة، ومعرفة التخصصات المهمة لمعالجة التلوث، والعمل مع القطاعات المعنية والجهات ذات العلاقة لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية، هذا العمل مع وزارة التخطيط نقوم به، واستنادا إلى ذلك، فإن وزارتنا تناقش حاليا مع برنامج الأمم المتحدة إمكانية تبني مشروع واستن، وهو مشروع مشترك مع جميع القطاعات ذات العلاقة يهدف إلى تحفيز مشاريع وفعاليات تقلل التلوث، استنادا إلى استراتيجية التلوث، ونعتقد بضرورة رصد ميزانية لا تقل عن مليار دولار من جميع القطاعات الحكومية والجهات الدولية المهتمة، والقطاع الخاص المهتم لدفع عجلة العمل في موضوع معالجة التلوث وتحسين البيئة في العراق.

ومن جانب آخر، فقط أطلقت وزارتنا استراتيجيات متخصصة لتلوث الألغام والإشعاع والعملية، جرى بشكل متسارع تخفيف هذا التلوث، أما فيما يخص أولوية تغير المناخ، فإن العمل متسارع وكبير إذا تعمل وزارتنا على تحفيز الاقتصاد الأخضر للبلد، ليكون اقتصادا ساندا للاقتصاد المبني على الوقود الأحفوري من خلال العمل المناخي، وتعمل على استكمال خطة التكيف الوطنية للتغيرات المناخية.

وهي خطوة مهمة جداً لتعزيز قابلية تكيف الشعب العراقي ضد تأثيرات تغير المناخ، وقد اقترحنا في وثيقة المساهمات المحددة وطنيا.

التغير المناخي في البرنامج الحكومي للوزارات المختصة

• المشاركون:

- معالي حيان عبد الغني . نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة،وزير النفط
- معالي نزار ناميدي، وزير البيئة
- معالي د. صالح الحسناوي، وزير الصحة
- د. حسين عبد الأمير. وكيل وزارة الموارد المائية
- مدير الجلسة: سعادة السفير فريد ياسين

العراق النفطي أمام مطرقة المناخ

• نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، وزير النفط، السيد حيان عبد الغني

مدير الجلسة: تعقيباً على ما ذكره السيد رئيس الجمهورية، يقع العراق بين المطرقة والسندان، فهو يتعرض لكل آثار التغيرات المناخية، وأيضاً سوف يتعرض للأثار غير المباشرة التي ستطرأ على العالم من خلال الاجراءات التي ستحد من تغيرات المناخ من خلال تقليص انبعاثات الكاربون، وأن الوزارات والمؤسسات هي اساسية للعمل على مواجهة المخاطر المناخية من ناحية تخفيفها ومن ناحية التكيف وطنيا ودولياً، علما ان العمل المناخي شامل ويتطلب جهد من كل

الجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والتجمعات المجتمعية والشعبية فضلا عن الى الدعم الدولي.

في الجلسة المخصصة لنا ينبغي ان يكون الكلام مباشرا وعمليا لذا اتوجه بالكلام الى معالي نائب رئيس وزراء ووزير النفط، حيث ان لهم دور أساسي ومهم في اقتصاد هذا البلد، والسؤال الأول الذي أود أن أطرحه على هو ما هو دور وزارتكم من البرنامج الحكومي لمواجهة التغييرات المناخية على النطاقين الوطني والدولي.

وزير النفط: تمثل وزارة النفط هي واحدة من الوزارات الرئيسية الخاصة التي تساهم في توفير موارد الدولة العراقية، حيث ان 94 بالمائة من موارد الدولة العراقية تأتي من وزارة النفط، وهي المسؤولة عن توفير الوقود بكافة أنواعه، لذلك حرصت هذه الوزارة والبرنامج الحكومي على اعتماد المعايير العالمية في جميع مؤسساتها بما يضمن عدم وجود أو تخفيف الانبعاثات في الأجواء العراقية.

كما تعلمون ان وزارة النفط هي الوزارة المسؤولة عن انتاج الوقود الاحفوري، وليس استهلاك هذا الوقود، لذلك يعني من المفهوم أن يكون هنالك ثقافة بأن وزارة النفط ليس مسؤولة عن استهلاك الوقود وانما مسؤولة عن انتاج هذا الوقود الاحفوري، نحن ننتج هذا الوقود ونصدره ونبيعه ولم نستهلك هذا الوقود، الذي يستهلك الوقود هو الدول المستهلكة التي تشتري هذا الوقود الاحفوري.

وزارة النفط اخذت على عاتقها اعتماد المعايير الرئيسية لتقليل الانبعاثات الحرارية، ويأتي ذلك من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع التي لها علاقة باستثمار الغاز وتقليل حرق هذه الثروة، لذلك يعني أخذ العقود التي تم توقيعها خلال هذه المدة، وخلال السنة من عمر الحكومة، وتضمن باستثمار جميع التي تنتج كناتج عرضي انتاج الغاز، كما تعلمون أن الغاز ينتج في العراق هو عبارة عن غاز مصاحب مرافق لإنتاج النفط.

في المدة السابقة كان هنالك نسب كبيرة من الغاز يحرق، ولكن الآن وصلنا إلى نسبة استثمار لهذا الغاز تصل الى ثمانية وخمسين الى ستين بالمائة من الغاز المصاحب يتم استثماره في المشاريع المختلفة ويوجه الى الشبكة الوطنية الخاصة باستهلاك الطاقة الكهربائية.

وكما ان وزارة النفط أطلقت ايضا مجموعة من المشاريع وعلى رأسها مشروع توتال، وهو مشروع متعدد المنافع يتضمن انتاج النفط واستثمار الغاز اضافة الى استخدام المياه البحر لأغراض الدعم، والفعالية الاخرى الرئيسية ايضا هو انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية بطاقة ألف ميجا واط.

هذا المشروع يعد من اهم المشاريع الرئيسية التي تبنتها هذه الحكومة خلال هذه المدة، وتم توقيع العقد مع شركة توتال وتفعيله، وقد وضع هذا المشروع وضع على السكة الصحيحة، المشروع يتضمن استثمار ست مئة مليون قدم مكعب من الغاز الذي يحرق الان في خمسة حقول نفطية هي رئيسية حقل غرب القرنة اثنين وحقل مجنون وحقل اللحيس وحقل الارطاوي وحقل الطوبة، وهذه الكمية من الغاز التي سوف تستثمر سوف تساهم مساهمة كبيرة في تحسين البيئة وتقليل الانبعاثات الحرارية.

وذكر مساهمة وزارة النفط في عملية تحسين المناخ هناك ملاحظة مهمة ضمن مشروع توتال انه استخدام المياه بخمس ملايين برميل يوميا بمعنى

انها سوف نوفر خمس ملايين بنفس الكمية من المياه الصالحة للشرب والاستخدامات التي ممكن ان توجه الى الاستخدامات الزراعية والاستخدامات البشرية.

مدير الجلسة: عدت من دولة الامارات حيث اطلعنا على المشاريع التي تقوم بها الدول الجوار السعودي الامارات في المجالات الوقود الاحفوري، ومن ضمن ذلك النشاط فيما يخص احتباس الكربون وكذلك الهيدروجين، هل لوزارة النفط النية ان تدخل في هذه المجالات المستقبلية ذات الاهمية القصوى؟

وزير النفط: نحن كوزارة نفط ماضين في هذا في هذه المشاريع، ولدينا العديد من المشاريع التي تنفذ الان وعلى رأسها مثل ما ذكرت مشاريع استثمار الغاز وتقليل الانبعاثات الحرارية وايضا في نفس الوقت لدينا مشاريع اخرى فيما يخص الهيدروجين الأخضر، وأطلقنا مشروع في مصافي الجنوب بطاقة 800 طن سنويا باستخدام الهيدروجين، وان شاء الله هذا المشروع ينفذ خلال المدة القادمة.

فضلا عن ذلك هناك مشاريع تقليل الانبعاث مستمرة، ما مطلوب من العراق حسب المؤتمرات التي عقدت، والالتزامات بانه يقلل الانبعاثات الحرارية بنسبة واحد الى اثنين بالمئة ما تم تحقيقه من مشروع واحد في البصرة الذي ينفذ في جنوب العراق هو ما حققنا لحد الان اثنين بالمائة وان شاء الله المشاريع الاخرى سوف تضيف نسبة لهذه للالتزامات بالتالي فان العراق هو ملتزم يعني قدم أكثر من الحصة المقررة عليه عالميا.

مدير الجلسة: وزارة النفط كانت دائماً في الريادة في جلب التقنيات الجديدة للعراق واذكرها بفخر انه عدد من دورتي الثانوية من كانوا متفوقين بالبكالوريا بعثتهم وزارة النفط للبعثات.

اعلم انه وزارة النفط لها برنامج كبير لابتعاث طلاب متفوقين لاكتساب التقنيات الجديدة التي نحتاجها المستقبل الجديد فيما يخص التغيرات الاقتصادية والبيئية وفي مجال الطاقة ممكن تتحدث لنا عن نشاط وزارتكم في هذا المجال.

وزير النفط: بالنسبة الى وزارة النفط اخذنا برنامج الابتعاث بجدية، ولدينا تنسيق مع جامعات عالمية مرموقة، والعدد الطلبة الذين تم ابتعاثهم خلال هذه السنة من عمر الحكومة 215 طالباً في مختلف الاختصاصات لدراسات البكالوريوس

للاختصاصات النفطية والاختصاصات البيئية وأيضاً للحصول على درجة الماجستير ضمن هذه المجموعة، ولدينا ضمن عقود جولات التراخيص هنالك مادة في هذه العقود، هي المادة ستة وعشرين هذه المادة تتضمن عملية ابتعاث مجموعة من الطلاب نختار الطلبة المتميزين للحصول للمساهمة والمشاركة في هذه الفعالية.

وزارة النفط مستمرة عبر هذا البرنامج السنوي، ولدينا بعض الطلاب يعني تخرجوا من جامعات مرموقة وتم ايضا بنفس الوقت زجهم في العمل وتعيينهم في الشركات.

مدير الجلسة: سؤالي اليكم افترض أنا طالب ثانوية متفوق او خريج احدى الجامعات العراقية المرموقة واود ان احصل على احدى هذه البعثات ما هي الآلية؟

وزير النفط: الآلية بالنسبة إلى خريجي الجامعات نأخذ الاوائل عادة، أي من يحصل على درجات عالية ضمن هذه الجامعات يعني بإمكانه ان يقدم على هذه

الفرصة، وان شاء الله يؤخذ بنظر الاعتبار، وحتى بالنسبة طلبة الدراسة الاعدادية يكون هناك تنافس على الدرجات وعلى المعدلات.

مدير الجلسة: هل لديكم برامج تعاون مباشر مع جامعات دولية مع مراكز بحوث تعملون معها؟

وزير النفط: لدينا تواصل مع مراكز البحوث العالمية، وهنالك كثير من الدراسات تنجز من خلال ما يتوفر في الشركات المتعاقدة وشركات الجولات، ولدينا تنسيق مع هذه الشركات فيما يخص مواضيع البحوث وبالأخص المواضيع الخاصة البيئة، كما تعلم انه البيئة اخذت الان سقف من الاهتمام في جميع انحاء العالم، فنحن مستمرون بذلك ان شاء الله.

مدير الجلسة: آخر سؤال في هذا الحوار هل لديكم توصيات تودون ان تقدموها للحكومة العراقية فيما يخص العمل المناخي والذي يشمل عمل وزارتكم؟.

وزير النفط: طبيعي هذا البرنامج موجود بالتأكيد، ولدينا تنسيق مباشر مع وزارة البيئة في هذا المجال، وخير دليل على ذلك هو ما نقوم به الان كما تعلم ان العراق البلد الاول في المنطقة الذي بدأ باستخدام سندات الكربون لتنفيذ مشاريع، ونحن الآن نجني سندات الكربون من المشاريع التي توقع او العقود التي توقع لاستثمار الغاز.

وهذه الحقيقة نحن نفتخر بها، ونحن سباقون في المنطقة باستخدام هذه السندات لتنفيذ أحد المشاريع في حقول شرق بغداد باستخدام سندات الكربون وهذه الحقيقة يعد انجاز كبير بالنسبة للحكومة العراقية.

خارطة طريق العمل البيئي والمناخي في العراق

• **وزير البيئة، السيد نزار ناميدي**

مدير الجلسة: في مجال التغييرات المناخية للفترة الاخيرة، حقيقة وزارة البيئة قامت بعمل جبار في السنوات الاخيرة، هل بالإمكان تقدم لنا ملخصاً عما قامت به وزارتكم في هذا المجال في السنوات الاخيرة؟

وزير البيئة: في الكلمة التي قدمتها ببداية المؤتمر تطرقت إلى نسبة وزارة البيئة منذ انضمام العراق الى اتفاق باريس، وحتى قبلها منذ الانضمام العراقي الى الاتفاقية الايطالية 2009، حقيقة بدأت هذه الوزارة التحضير لمواجهة العمل المناخي واعداد الوثائق واستراتيجيات وبعد الانضمام الى اتفاق باريس، وبعد ان قدموا وثيقة NDC واستقرار هذه الوثيقة يعد خارطة طريق العمل البيئي والمناخي في العراق، للحكومة العراقية.

قبل سنة من الآن في مؤتمر البصرة أعلنا رسمياً بأن العراق قد انجز الوثائق وانتقلنا إلى مرحلة التنفيذ وعبرنا مرحلة التخطيط، مثلما ذكر أخي معالي نائب رئيس مجلس الوزراء في قطاع النفط والغاز، تمكنا من خلال الأشهر العشرة الماضية من تحقيق انجازات حقيقة كبيرة وكذلك في موضوع قطاع الكهرباء

نفس الشيء وفي قطاع المياه الذي يعتبر التحدي الأكبر، نحن كوزارة بيئة مع وزارة الموارد المائية مع وزارة الزراعة نعمل على خطة التكيف الوطنية وعلى موضوع مواجهة شحة المياه، كما ان وزارة البيئة دورها دور الرقابي تنسيقي وفني وعلمي وتقديم بحوث استراتيجيات ووثائق وطنية.

فضلا عن ذلك فان وزارة البيئة هي نقطة الاتصال الرسمية للعراق في الاتفاقية الإطارية، وقضية سندات الكربون نحن نعمل مع وزارة النفط على هذا الموضوع، هذه تقارير سنرفعها الى السكرتارية، ولكن نحن بانتظار مخرجات كوب 28 (الحديث قبل انعقاد المؤتمر)، لنعلم الاتجاه العالمي بالنسبة لأسواق الكربون في أي بوصلتها في أي اتجاه، وعلى ضوئها نحن جاهزون وسنؤسس شركة حقيقة بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء، حيث الشركة ستكون تحت نظر وزارة البيئة وستقود هذه الشركة قضية الكربون وأسواقها في كل قطاعات الدولة العراقية، وعندها سيكون ما تقوم به وزارة النفط او الكهرباء او النفايات او القطاعات الاخرى ستجمع في هذه الشركة التي سنؤسسها بعد مؤتمر كوبي 28، ولكن لنعلم بوصلة السوق الكاربون باي اتجاه ذاهبة، فضلا عن ذلك نحن في وزارة البيئة تمكنا من استكمال العمل المؤسسي للبنية التحتية للوزارة.

هذا المؤتمر هذا دليل بانه المجتمع العراقي والدولة العراقية بكل قطاعاته بدأت تهتم بالتغيرات المناخية ومدى اثارها، هذا سيساعد على المواجهة وايجاد الحلول والتكيف مع هذه الاثار الضارة، بالإضافة ذلك لأول مرة فان الحكومة العراقية على مستوى مجلس الوزراء وفي قانون الموازنة هناك اهتمام بالغ بقضية البيئة وتغير المناخي هذا العمل لم يكن موجوداً قبل سنين حقيقة في الدولة العراقية.

هذا ما نعده انجاز نأمل ان يكون هناك اهتمام أكبر، والعمل البيئي والمناخي يجب ان يشارك به كل قطاعات المجتمع العراقي، لأن البيئة يشمل الحياة لكل البشر سواء داخل العراق او اقليميا او دولياً، ولأن الخطر هو خطر داهم على الكوكب ككل، وتنسيقنا مستمر مع وزارة التخطيط.

وفي مشاريع التنمية بحيث تكون هذه المشاريع مخرجاتها بيئية وباتجاهات الاقتصاد الاخضر ونعمل بجد مع وزارة على هذا العمل.

قضية انبعاثات التي ذكرها معالي نائب رئيس مجلس الوزراء حقيقة، يعد انجاز كبير نحن في الام بي سي الزمنا الدولة أو ذكرنا بأن العراق مستعد لخفض الانبعاثات نسبة وواحد إلى اثنين بالمئة، وبالجهد الوطني أعتقد، وكما ذُكر أن العراق سيحقق انجازاً كبيراً في قضية الانبعاثات، مع الاشارة بأننا لسنا مسببين في موضوع الاحتباس الحراري، بل نحن المتضرر من الاحتباس الحراري، وإن الدول الصناعية الكبرى هي المتسببة للاحتباس الحراري، والعراق دولة متضررة ومتضررة للغاية من قضية تأثير التغيرات المناخية وللدولة العراقية حقوق بسبب انضمامي لاتفاق باريس والاتفاقية الإطارية لديه حقوق من المجتمع الدولي جراء هذا التعرض الكبير للتغيرات المناخية.

مدير الجلسة: ذكرت لكم ذكرتم معاليكم مؤتمر المناخ الذي سيعقد بعد شهر، ما هي الامور التي ستركزون عليها في هذا المؤتمر ذكرتم على سبيل المثال ان مسؤولية الازمة ليست مسؤوليتنا وانما نحن ضحاياها، فما هي الخطوط العامة للموقف العراقي في مؤتمر المناخ المقبل.

وزير البيئة: التحضير لمؤتمر كوب ثمانية وعشرين في دبي منذ اشهر، و هذا دليل اخر بان الحكومة العراقية وعلى رأسها رئيس مجلس الوزراء مهتم بهذا العمل، و رئيس مجلس الوزراء شكل لجنة وطنية عليا للتغيرات المناخية بأمر ديواني برئاسة وزير البيئة وعضوية كل وكلاء الوزارات القطاعية الموجودة، هذه اللجنة مستمرة بالاجتماعات قبل يومين كان لنا اجتماع تقريبا شبه نهائي.

الاستعدادات جارية وحتى بالكلمة لأول مرة سيكون للعراق جناح في مؤتمر دبي واخي معالي الوزير مشكور بانه تغطية الجناح العراقي ماديا كان من قبل وزارة النفط، و سيتم عرض نشاطات مختلفة بحدود ثلاثين نشاط في هذا الجناح، وستكون منصة حقيقة اللقاءات و ورش وبناء قدرات.

نحن قبل المؤتمر، أجرينا زيارات لدول إقليمية وشاركنا في مؤتمرات دولية وتعاونا واجتماعاتنا مستمرة مع منظمات الامم المتحدة العاملة على هذا الموضوع، ونحن سنطلق في كوب 28 الرؤية العراقية الجديدة الشاملة الوطنية، وهناك ورقة وطنية اللجنة تعمل على تقديم اكمال هذه الورقة.

وهناك مشاريع معدة من القطاعات من خلال اللجنة ستقدم في كوب 28، حقيقة تعمل في البيئة والعمل البيئي والمناخي من ثلاث محاور، محور الفني والمحور السياسي والدبلوماسي، فعلى المحور الفني تقريبا وزارة البيئة اقدر

اقول بانه الكوادر الفنية في وزارة البيئة هي كوادر قادرة وناجحة فنيا بصورة كبيرة ومواكبة للعمل الفني الخارجي، ونحتاج بعد دعم السياسي والدعم الدبلوماسي بالعمل المناخي، لان هذا وطني كبير وهو ليس فقط عن طريق وزارة البيئة، الجهد الدبلوماسي والجهد السياسي بدأنا نشعر به داخل العراق، و من اهتمام الحكومة ومن اهتمام القطاعات التعليم والتربية ولكن يراد لها اهتمام اكبر بكل القطاعات، الشباب المرأة المجتمع يبدأ من البيت وينتهي بالدولة ككل، فضلا عن يجب ان نركز على العمل الاقليمي، ونكمله بالعمل العالمي الوطني الاقليمي العالمي، وذكرت بأنه مؤتمر اقليمي في طهران، كانت هناك دول اقليمية موجودة، وتباحثنا معهم وشاركنا في اجتماع وزراء العرب في جدة قبل اسبوع، وشاركنا في اجتماع وزراء البيئة لدول العالم وفاتحت زملائي في وزراء البيئة الاقليميين، وابدوا استعدادهم لحضور المؤتمر الاقليمي، ونعمل الفرق الفنية للوزارات الاقليمية، و بدأنا نعمل على اطلاق مشاريع اقليمية، خاصة من قضايا التصحر والعواصف وشحة المياه الزراعة والتشجير.

في كوب 28 استعدادات جارية مثل ما ذكرت، كان الوفد العراقي الوطني متنوع وهو وفد كبير برئاسة رئيس الجمهورية وكذلك وفد فني كبير من كل القطاعات، واعتقد وزير النفط سيحظر وكذلك وزير الصحة، ووزراء كثيرين مدعومين الحضور.

كل قطاع يعني هي المؤتمر اسبوعي، فكل قطاع سيحظر حينما يحين مناقشة المواضيع المتعلقة بقطاعه، ولكن اللجنة الوطنية العليا المشكلة هي اللجنة التي ستقود وتشرف على العملية التحاورية في دبي حتى تكون مركزية ووطنية وضمن الرؤية العراقية التي نطرحها.

بالإضافة إلى ذلك لأول مرة شكلنا فريق عراقي مفاوض، العراق لم يكن يملك مفاوضين تمكنا وبدعم من الأمم المتحدة بتدريب أربعة وعشرين متدرب عراقي من كل القطاعات جمعناهم في وزارة البيئة وادخلناهم في الدورة ودورتهم مستمرة للآن إلى يوم 15-11-2023 سيكون هناك تقييم لهذه المجموعة وسنختار 15 مفاوض عراقي من الأربعة وعشرين وحسب الكفاءة، والدرجة يحصل عليها تقييم سيكون هذا الفريق المفاوض وفريق دائمي مفاوض العراق والمؤتمرات الإقليمية وكل العمل المناخي، وهذا الفريق سيكون هو الفريق المفاوض العراقي وهي أول مرة يكون للعراق فريق مفاوض، وسبل التعاون مع

الدول الأجنبية والعالمية والعربية والإقليمية كلها جيدة، والعالم مهتم بالوضع العراقي والتحول الموجود بالدولة الاستثمار وقضية الاقتصاد الاخضر، ونحن منفتحون على كل دول العالم.

وقضية الاستثمار وقضية التشارك في العمل المناخي تحول اقتصاد الارض والطاقات المتجددة مستمرة، والافاق واسعة حقيقة أمامنا ونطمح أن نحقق أهدافاً فعلية في كوبي 28 لأن مثل ما قلت نحن بلد متضرر ونستحق أن نُدعم من صناديق المناخ الموجودة.

وسيكون لنا دور مع دول أخرى وسنشكل لوبيات للضغط على الدول الكبرى التي التزمت بالدفع وتمويل صندوق المناخ بأن تفي بالتزاماتها حتى تستفيد الدول المتضررة وعلى رأسهم العراق.

الصحة والمناخ: المسار المشترك

• وزير الصحة، د. صالح الحسناوي

مدير الجلسة: موضوعكم معالي الوزير يهم كل العراقيين، وذكرت في مداخلتي ببداية انه توقعات فيما يخص ارتفاع درجات الحرارة في العراق ستكون فائقة، والتوقعات العلمية ترى ان مناطق الخليج بسبب تواجد الرطوبة زائدا الحرارة سنجد فترات تتجاوز بها هذه الدرجة تهدد الحياة بالنسبة للإنسان، و هذا موضوع جداً مهم، والعراق إذا عرض كذلك ظواهر اخرى من تغيرات ارتفاع درجة الحرارة أثر شحة المياه والعواصف الترابية ووزارتكم هي على الخط الامامي في كل هذه الامور، فممكن أن تعطينا فكرة عما تقوم به وزارتكم ضمن البرنامج الحكومي لمواجهة تغيير المناخ.

وزير الصحة: الحقيقة وزارة الصحة هي متلقي للتغييرات المناخية، معروف أن وزارة الصحة معنية بصحة المواطن العراقي وليس فقط بمعالجة المرضى، وهذا الجانب الذي نتحدث بصحة المواطن نعني به هو الوقاية وتوفير مستلزمات الوقاية ابتداءً من الوعي الصحي واللقاحات والقضايا الأخرى المتعلقة، والمسوحات الصحية والاكتشاف المبكر للأمراض والعلاج ومن ثم التأهيل.

حضرتك ذكرت ارتفاع درجات الحرارة بالتأكيد من المعروف علمياً أنه ارتفاع درجات الحرارة والتطرف الحراري له تأثير سلبي واضح على صحة الإنسان وبالأخص الفئات الهشة صحية مثل الاطفال وكبار السن وأيضاً المصابين بالأمراض المزمنة، وكل المرضى المصابين بالأمراض المزمنة تأثيرات ارتفاع درجات الحرارة تأثيرات سلبية عليهم

وكذلك الأطفال وكذلك كبار السن، وشاهدنا في الصيف الماضي عدد غير قليل من حالات الانهاك الحراري، وهذا الإنهاك الحراري حقيقة لا يصيب فقط الفئات الهشة بل حتى في فئات الشباب وهذه ظاهرة خطيرة.

كوزارة صحة في هذا المجال في مجال ارتفاع درجات الحرارة والتعرض للأنهاك الحراري والاضطرابات المصاحبة للأمراض المزمنة، والعامل الاساسي الذي نعمل عليه هو الوقاية، والوقاية فقط لا تتحمله وزارة الصحة، الوقاية وقاية مجتمعية، والوعي الصحي وعي مجتمعي، والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني المنابر الدينية، والجامعات، هذه كلها الحقيقة وكل فئات المجتمع، هي الفواعل مجتمعية كذلك تحريك منظمات المجتمع المدني كلها عوامل اساسية في زيادة الوعي.

وعن كيفية الوقاية من ارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى زيادة الوعي الصحي لدى العاملين الصحيين في مختلف الاختصاصات بكيفية التعامل المبكر والتشخيص مبكر والعلاج المبكر للأنهاك الحراري، وإذا غادرنا الحرارة وذهبنا إلى الجانب الآخر من التطرف المناخي، هو العواصف الغبارية، والعواصف الغبارية واضح جداً أيضا لها تأثيرات سلبية كثيرة، ومن أهمها هي إصابات الجهاز التنفسي بالأخص المصابين بالحساسية التنفسية والمصابين بالأمراض المزمنة، وبالتالي أيضاً يحتاج وعي للمواطنين بكيفية التعامل في حال حدوث عواصف رملية.

كذلك يشمل الوعي للعاملين الصحيين، ونحن في الموضوعين الرئيسيين ومواضيع اخرى تتعلق بالتغير المناخي سوف نتطرق إليها الآن نعتبرها من الأولويات في التصدي للتأثيرات السلبية للتغيير المناخي على صحة المواطن، والتصحر وفقدان الغطاء النباتي هي أيضاً واحد من المشاكل التي تواجه العراق.

بدأت الآن الاصابات بالانخفاض وهي الحمى النزفية، وأحد أسباب انتشار الحمى النسبية هو الغطاء النباتي والتصحر وذهاب الغذاء أدى إلى زيادة حركة القرار الذي يحمل الفيروس المسبب للحمى النسبية وبالتالي ازدادت الإصابات، هذا مثال واضح على العلاقة بين التصحر والتغير المناخي ونواقل المرض ونشاطها في هذه الحالة، وضمن البرنامج الحكومي عمل مشترك بين وزارة الصحة ووزارة الزراعة، ووزارة الزراعة معنية بمكافحة النواقل ووزارة الصحة معنية بالاكتشاف المبكر وتوفير سبل العلاج لهؤلاء المرضى، وندرة المياه تسبب زيادة بالأمراض المنقولة عن طريق الماء.

أيضاً شهدنا بعض حالات الكوليرا التي سجلت في البلد والتي سببها أيضاً هو هناك امراض منقولة مثلاً الكوليرا أمراض الالتهابات المعوية كذلك عندنا بعض أنواع التهابات الكبد الفيروسي كلها أيضا ممكن أن تكون أحد أسباب التغييرات المناخية، وبالتالي فان وزارة الصحة هي متلقية للتغيرات المناخية، لكنه كوزارة منفردة لا تستطيع لأنه المهم هو الوقاية والوعي الجماهيري ثم يأتي دور وزارة الصحة بالاكتشاف المبكر والعلاج.

مدير الجلسة: شكراً الأمراض والأوبئة عابرة للحدود، فهل هنالك تعاون مع دول الجوار والمؤسسات الدولية لدعم عمل وزارتكم في هذا المجال وإذا ممكن تعرض لنا فكرة؟

وزير الصحة: طبعا كوزارة منضوية تحت منظمة الصحة العالمية، والمكتب الاقليمي للشرق المتوسط، التي تمثل 22 دولة تبدأ من افغانستان وتنتهي بالمغرب، والعمل عمل مشترك ضمن هذه المجموعة اللي هي الايمرو، والشرق المتوسط وأيضاً لدينا عمل ثنائي مع دول الجوار عندنا اتفاقيات مع دول الجوار، وكذلك مجموعة تسمى مجموعة الخمس دول، وأيضا الهدف الأساسي من هذا التعاون هو الاوبئة العابرة للحدود، وأكثر مثل كان واضحاً وكل المجتمع

الدولي وكل العالم عانى منه هو الكوفيد 19، وانتشر هذا الوباء بسرعة كبيرة في العالم كله.

فعندنا تعاون مشترك عندنا اتفاقيات مشتركة وعندنا كذلك منظومة خطوط عامة هي للتعامل مع هذه الاوبئة وكيفية عبورها للحدود والتصدي المشترك بين دول المنطقة لغرض التعامل معها وتحجيم هذه الأمراض المعدية العابرة لحدود الدول.

العطش الكبير

• **وكيل وزارة الموارد المائية، د. حسين عبد الأمير**

مدير الجلسة: يعاني العراق من تغيرات مناخية بسبب تفاقم المشكلة بسبب شحة المياه، وثقافتنا سابقاً كانت انه مشكلتنا مع المياه هي الفيضانات لهذا قمنا ببناء السدود و تنظيم الري، لكن الان المشكلة تغيرت فقد أصبحت المشكلة الأساسية الشحة بسبب كما ذكر سابقا السدود في دول المنبع لكن كذلك قلة الامطار والتوقعات العلمية على مدى عشرين ثلاثين سنة المقبلة انه العراق سيرى قلة بدرجة 15 بالمائة إلى 20 بالمائة من الأمطار بسبب المياه، فما هو ما هي اجراءات وزارة الموارد المائية للتخطيط لهذا الأمر وتقديم الخدمات المواطن العراقي؟

وكيل وزارة الموارد المائية: حقيقة بالنسبة للشحة المائية واجراءات وزارة الموارد المائية، يعني هو الشحة المائية مثل ما تعرفون حضراتكم شحة المياه للأسف هي قاسية، نعم كما ذكرت المنظومة مالتنا هي منظومة فيضانية، نعم والعراق كان لغاية سبعينات القرن الماضي تصل إيراداته إلى أكثر من ثمانين مليار، لذلك قبل انشاء السدود بأعالي نهور كان عندنا مشكلة الفيضانات، لذلك الحكومة بالعهد الملكي شرعت بأنشاء مجموعة من السدود وكذلك منظومة سامراء ثرثار لغرض حماية بغداد والمدن الجنوبية من خطر الفيضان، و في سبعينيات القرن

الماضي بعد إنشاء سد كيبان وسد الطبقة في تركيا وسوريا، بدأت هذه الايرادات بالتناقص تدريجياً خفضت من ثمانين ووصلت بحدود أقل من سبعين مليار بحدود سبعين مليار.

العراق شهد في بدايات تسعين القرن الماضي قبل ثلاثة عقود من الزمن بداية الموجة الاولى من تغيرات مناخية، التغيرات بدأت بالعراق في حقيقة عام 1999 بدأت تظهر ارتفاع درجات الحرارة، وبدأ يظهر وبدأ يرافقها قلة الواردات المائية تأثرت كل بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا اخذ اخر ثلاث عقود من الزمن بدت تأثير موجات الجفاف واضح ولكن حقيقة للأسف موجات الجفاف التي حدثت آخر عشر سنوات هي كانت بدايتها تكرار في موجات الجفاف، ونحن في عام 1999 حصلت موجة جفاف واستمرت لسنة واحدة، وفي عامي 2008 إلى 2009 استمرت ايضا سنتين وانتهت.

حاليا نمر بأربع سنوات جافة متتالية، ونتيجة التغيرات المناخية وكذلك قيام دول المنبع بتطوير المشاريع الاروائية، لذلك العراق من خلال وزارة الموارد المائية وبالتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات القطاعية الأخرى تعمل جاهدة على التخفيف وعلى تكيف وزارتنا من ومواجهة آثار التغيرات المناخية.

من خلال برنامج الحكومي الذي وزارتنا تهدف إلى تحقيق أهدافها من خلال التوزيع العادل للمياه وفق رؤية استراتيجية واضحة، تأخذ بنظر الاعتبار توفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية كماً ونوعاً والتكيف مع اثار التغيرات المناخية والتطوير في أعالي المنبع.

من هنا حصة الوزارة وسعت حقيقة الى تنفيذ برنامج الحكومي لينسجم مع مخرجات الدراسة الاستراتيجية وموارد المياه والاراضي لعدة عام 2015م.

العراق حقيقة على مدى مئة سنة متتالية منذ 1319 استخدمت الحكومة العثمانية الخبير الهندية، لأن كانوا اهالي الفرات الاوسط يعانون من الشحة المائية، وبدوا بعد بدأ بأنشاء دراسة كبيرة حقيقة موارد مياه الأراضي.

تلتها دراسات عديدة اخرها الدراسة الروسية عام 1982، ثم آخر هذه الدراسة التي انجزتها الوزارة بالتعاون مع استشاري مالي عالمي ومجموعة من ائتلاف الشركات على مدى ثلاثة وأربعين شهراً، انجزت عام 2015، لكن للأسف مع انجاز الدراسة الاستراتيجية التي تمتد وتمثل خارطة طريق للوزارة على مدى عشرين

عاماً حقيقة، تم إنجازها مع الأزمة المالية التي مر بها البلد، وهي أزمة مالية حقيقة شديدة، حيث توقفت معظم آليات الوزارة عن العمل بسبب عدم امكانية توفير النقود، واستمرت لغاية 219، وبدأت الوزارة حقيقة تعيد وتنظم أمورها من جديد، لذلك ما تمكنا حقيقة للأسف من تنفيذ مخرجات الدراسة الاستراتيجية، ونعمل حالياً جاهدين على تنفيذ توقفت المشاريع عام 2015، ونعمل من من خلال البرنامج الحكومي على تنفيذ اثنين وثلاثين مشروعاً، واثنين وثلاثين أجراء تنفيذي، وواحد وثلاثين مشروعاً هي متعلقة بالتغييرات المناخية، وجميعها واردة في برنامج الحكومة، وأنجزنا من هذه المشاريع، ثمانية مشاريع بالإضافة إلى إتلاف أعداد ثلاث إجراءات تنفيذية تخص إعداد دراسات، يعني 11 إجراء تنفيذي انجز من أصل واحد وثلاثين اجراء تنفيذي وارد بالبرنامج الحكومي.

والعمل جاري حقيقة على بقية المشاريع المتلكئة الواردة بالبرنامج الحكومي وغير الواردة، نحن برنامجنا الحكومي قطاعين قطاع التنمية والخدمات الاجتماعية وقطاع الاعمار والبنى التحتية، ووردت مشاريعنا ضمن هذين القطاعين من خلال تنفيذ سبع أولويات في ثلاثة محاور، وواحد وثلاثين زراعة تنفيذي، أنجزنا منه 11 محوراً وما تبقى من عندها العمل جاري على تحقيقها وفق الجدول الزمني، المستهدف بالفصل الأول من البرنامج الحكومي كان وزارتنا حققت ستة وتسعين بالمائة وسبعة بالعشرة، وبالمستهدف في الفصل الثاني استطعنا أن نحقق سبعة وثمانين بالمائة، والسبب حقيقة تأخر إقرار الموازنة وتأخر التمويل من وزارة المالية بسبب عدم إقرار الموازنة، حاليا وزارة المالية مولتنا بمبالغ السنة، ولدينا وفرة مالية وحصلنا على مواد موازنة كبيرة حقيقة 420 مليار.

بالنسبة لوزارتنا كانت عام 2021، تسعة وستين مليار وتسعمائة للأسف الشديد يعني وزارة الموارد المائية حصل من قانون الأمن الغذائي من أصل خمسة وعشرين تريليون مئة مليار فقط، اعتقد بالشهر العاشر وقسم في نهاية السنة تم تمويلها، وحالياً مولتنا وزارة المالية وهناك أكثر من خمسين بالمائة من موازناتنا، ونعمل جاهدين على اكمال ما تبقى من فقرات من برنامج حكومي، وذلك يعود لوجود العديد من المشاريع والاعمال والتي هي تمثل صلب عملنا اليومي المتمثل بإدارة تشغيل منظومة الموارد المائية، هذه كلها أعمال لم تدرج بالبرنامج الحكومي، ولكن هي واردة بالمنهاج الوزاري، أي نحن نعمل من أجل أن نشغل منظومة الموارد المائية.

حقيقة إدارة تشغيل أكثر من الفين وخمسمائة سد وتنظيمية على نهري دجلة والفرات، فضلا عن أن أحد إجراءات الشحة المهمة هو قيامنا بحفر هذه السنة ألف بئر لغاية اليوم، وهو عدد كبير.

الهدف هو توفير بالأماكن هي التي تصعب من حقيقة تأمين المياه وكذلك لإرواء البساتين خصوصاً في محافظة ديالى، وهي المحافظة الأكثر تأثراً بشحة المياه، ولكن الوضع المائي لعام 2023 أفضل من الثلاث سنوات مضت نتيجة للتعاون مع الجارة إيران، وكان هناك تعاون مع إيران وشهدت الثلاث سنوات الماضية قطيعة وتوتر بالعلاقات المائية للأسف الشديد.

مع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، حرص فخامة رئيس الجمهورية على زيارة الجارة إيران وحلحلت المشاكل المائية العالقة معها، وكذلك السيد وزير الموارد المائية كانت له زيارتين إلى إيران، وأسفرت عن تحسن الواردات المائية بنهر الزاب بالأسفل، وكذلك نهر ديالى، لذلك محافظة ديالى وضعها المائي حالياً أفضل من الثلاث سنوات الماضية، وكذلك محافظة كركوك بسبب الخزين المائي الموجود، ويعد سد الخزين المائي حالياً أكثر بكثير من الخزينة المائي لسد الموصل وحديثة نتيجة لقلة الواردات المائية من في نهري دجلة والفرات العامودين الرئيسيين، ونعمل جاهدين على إزالة الحشائش نتيجة ارتفاع درجات الحرارة حيث ينمو نبات الشمبلان، وهذه هي الآفة التي تغلق وتدمر مشاريعنا الاروائية.

نعمل جاهدين على مدار الساعة لإزالة زهرة النيل من كافة الأماكن التي يتواجد بها، وكذلك إزالة الشمبلان وحشائش المائية القيام بأعمال تطهير لأزاله الترسبات بسبب انخفاض المناسيب وجزرات عديدة ونحن لاحظناها بالأعلام، واعتقد بالشهر الثالث هو ظهور الجزرات أمر حتمي، لذلك الوزارة عندها 92 عملية كري قد توقفت، وأنا ذكرت في عام 2015، وصلنا مرحلة لم يكن لدينا، ولكن قضية رائعة تعمل نتيجة عدم امكانية توفير الوقود، وبدأنا بالتدريج بالتشغيل ووصلنا حالياً تشغيل معظم ما نحتاجه، وحاليا أزلنا ترسبات مقدمات اثنين وعشرين مليون متر مكعب.

لم نصل لهذا الرقم منذ أن تم استيراد هذه الآليات منذ عام على تاريخ سجل الوزارة حقيقة ما وصلنا، وما حققناه هذه الانتاجية العالية وكذلك بأعمال

التقديرات نحن استطعنا ان ننفذ من عندها ما يقارب أربعة وعشرين ألف كيلو متر لتطوير الجداول والمبازل كل هذه من أجل الصيانة اليومية والدورية لغرض تشغيل المنظومة، ونحن عندنا أعمال على مدار الساعة، والعمل الأكبر الذي قمنا به وبجهود ذاتية، وهو لأول مرة منذ انشاء منظومة الثرثار وسامراء، الخزينة الموجود بالثرثار الميت للأسف نحن عام 2023 وصلنا له، وبسبب شحة المياه نصبنا ثمانية وثلاثين مضخة، جمعناها من مواقعنا العديدة ونصبناها بإمكانياتنا الذاتية، وكذلك استوردنا عشر مضخات صينية.

أصبح العدد ثمانية واربعين حالياً، والآن نضخ من خلال بحيرة الثرثار، وما يعادل بحدود تسعين متر مكعب، ونأمل أن يصل في المستقبل إلى مئة متر مكعب سوف تساهم برفد نهر الفرات بكميات جيدة لغرض تأمين الخطة للموسم الشتوي الحالي، حالياً ونحن على اعتاب الموسم الشتوي الحالي، والعام الماضي الموسم الشتوي، تمكنا والحمد لله على عكس الحكومة السابقة التي لم تقم بإقرار الخطة الزراعية وتخوفت من اقرارها ورحلتها إلى الحكومة الحالية التي أقرتها في وقتها، استطعنا أن نزرع أكثر من خمس ملايين دونم الموسم الشتوي الماضي، واستطعنا أن نمرر الموسم الصيفي القادم، وبأقل خسائر، نحن شاهدنا بعض الأنهر كيف أصبحت جافة، وما كان ممكن أيضاً نؤمن، مثل ما تفضل معالي الوزير الحد الأدنى للجرائم البيئة وانتشار الاوبئة، وأستطعنا أن نمرر الصيف القاسي بأقل خسائر أقل خسائر منعنا الزراعة الصيفية في حين يعني هي التغيرات المناخية موجودة، ودول المنبع أيضاً تأثرت، أي أن تركيا متأثرة بالقضايا المناخية وكذلك إيران، ولكن العراق بحكم موقعه دولة مصب هو المتضرر الأكبر، وخير مثال على ذلك، نحن من منع الزراعة الصيفية بهدف تأمين مياه الشرب، بينما تركيا زرعت خمس مئة ونحن نراقبهم بالاقمار الصناعية ونراقب المساحات الزراعية وكذلك الخزين بالسدود وهم يراقبونه.

بينما نحن زرعنا مساحة كبيرة في المرحلة الصيفية عدا تأمين مياه الشرب والبساتين لمليون وميتين الف دونم والزراعة البينية الصيفية الخضر في داخل هذه المساحة، واجراءات عديدة عملت الوزارة عليها.

مدير الجلسة: أشكركم، سؤال سريع لو سمحتوا، هل هنالك برنامج لدى الوزارة لترشيد استخدام المياه على مستوى المواطن؟

وكيل وزارة الموارد المائية: هو هذا سؤال جداً مهم، نحن نحتاج الى رفع كفاءة استخدام المياه، ورفع كفاءة استخدام المياه تشمل شقين، رفع كفاءة الارواء وهذا من مسؤولية وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة في ما يخص الري الحقني ورفع كفاءة استخدام مياه الشرب، حتى تكون الصورة واضحة لديكم، يعني مثلا نحن استهلاكاتنا لمياه الشرب شمال بغداد نسبة تصل إلى خمسين متر مكعب، يعني ما يعادل مليار ونصف بقدر ما تستهلكه دولة مجاورة مثل الاردن التي هي تعدادها سبع ملايين نسمة، ومع المهجرين قد يصل الى عشرة مليون نسمة وهي تستهلك سنويا مليار متر مكعب بكافة الاحتياجات.

بينما فقط بغداد للاسف أطلعت على محطات أمانة بغداد وهي محطات للأمانة نحن نحشيها محطات ضخ الكرخ والرصافة وكافة المحطات محطات حقيقة يديروها كوادر عراقية وحريصيون كل الحرص، وهي محطات مثالية ولكن عندنا استهلاك عالي لاسباب عديدة، واحد من أهم الأسباب هو تكسر وتقادم شبكة الانابيب، بالإضافة إلى التجاوزات على هذه الشبكة، التجاوزات من غسيل التشحيم، الموضوع الآخر أصحاب المشاتل كل هذه التجاوزات يدفع للأسف أمانة بغداد لنصب طواقم ضخ إضافية، وبالتالي تضطر وزارتنا لتأمين مياه إضافية للشرب لذلك فقط في بغداد عموما شمال وجنوب بغداد نستهدف سبعين متر مكعب، ونحن نعمل بالتنسيق أيضاً مع وزارة الزراعة وأمانة بغداد ودائرة الماء في المحافظات لرفع كفاءة الأرواء وكذلك رفع كفاءة استخدام المياه لاراضي المنزلية.

فاتني أن أذكر، قضية إزالة الآفة الخطيرة التي تدمر المشاريعنا الاروائية وهي حقيقة بالتالي تمنح تحقيق العدالة في توزيع المياه واستطعنا منذ العام الماضي وقف التجاوزات، وفي 2023 تشكلت حقيقة خلية ادارة الازمة مقرها قيادة العمليات المشتركة، و تشكلت بامر من دولة رئيس الوزراء نتيجة لكثرة التجاوزات وفقدنا للاسف في سنوات سابقة على مدى عشرين سنة، بسبب عدم الاستقرار السياسي ونتيجة الوضع الامني الذي مر به البلد، حقيقة التجاوزات انتشرت في كافة القطاعات من ضمنها قطاع وزارة الموارد المائية، واستطعنا بالتعاون مع قيادة العمليات المشتركة مشكورة من خلال قيادة ادارة الازمة لرفع كافة المضخات المتجاوزة على عمود نهر دجلة والفرات وفروعهم، وحالياً لا توجد أي مضخة منصوبة تجاوزا على نهر دجلة والفرات وشط الحلة والغراف وكافة الانهر.

واذا يحصل تجاوز هو تجاوز بالرشل يتم صادرت المضخة فورا، لذلك استطعنا ان نطبق القانون بقوة، وهذا هو احد بل هو السبب الرئيسي لتمكن وزارتنا بالتعاون مع الوزارات الاخرى وخلية إدارة الأزمة لإدارة شحة المياه بالموسم الماضي الشتوي والموسم الصيفي، و الموسم الصيفي كان حقيقة تحدي كبير للحكومة كلها حقيقة.

ولكن بفضل ووجود همة عالية، استطعنا بازالة بحيرات الاسماك المتجاوزة، ومضينا مع حلول نهاية العام الحالي سيتم الاعلان عن رفع كافة بحيرات الاسماك المتجاوزة.

مدير الجلسة: شكراً سيادتك، خمس دقائق باقية فتقريباً دقيقة لكل واحد منكم لطرح أفكاركم الختامية اذا فيها توصيات طلبات من الحكومة أو من المواطنين لمواجهة الأزمة المناخية.

وزير النفط: أنا عندي مقترح إلى مؤتمرات المناخ يجب أن تتضمن هذه المؤتمرات الزام دول المنبع بالنسبة للأنهار بتوفير الكميات المقررة للمياه، لأنه لا يمكن الفصل أي أن توفير المياه جزء ومحور أساسي من موضوع المناخ، ولا يمكن إنه تحقيق مناخ جيد بدون مياه، والمياه موجودة لدى دول ولكن هذه الدول تقوم عادة بحبس هذه المياه لمصالحها الشخصية، فيفترض انه مؤتمرات المناخ وأنا اطلقت ذلك في مؤتمر جدة للمناخ، والحقيقة لقى هذا المقترح استحسان الكثير.

ربما الدول دول المنبع لا تقبل بذلك ولكن يجب انه دائما نطرحها في مؤتمرات المناخ حتى نقدر نحقق العدالة في توفير المياه وتحسين المناخ.

ولملاحظة الأخرى نحن في وزارة نفط ألزمنا معامل الطابوق باستخدام الغاز بدل بدلا من النفط الاسود، والهدف من ذلك هو هو تقليل الانبعاثات لذلك هذا المشروع لاقى استحساناً كبيراً لأنه الغاز السائل لدينا موجود ونطيه بأسعار مدعومة لهذه المعامل.

كذلك وزارة النفط خطت خطوة لاطلاق مشروع تحويل السيارات من استخدام البنزين الى الغاز السائل وانشأنا ورش لذلك وحتى المنظومة في وزارة النفط تكفلت بدفع نصف قيمة هذه المنظومة والتحويل يتم في ورش وزارة النفط، فلذلك كوزارة مثل ما يقول داعمين لذلك الموضوع الآخر واطلقنا جولات تراخيص وخصوصا الجولة السادسة، وهي جولة رقع استكشافية غازية تتضمن

16 حقل ورقعة استكشافية، والهدف منها توفير الغاز وتحويل محطات الكهرباء التي تستخدم الوقود السائل، وراح تستخدم الغاز ان شاء الله بدل ذلك. وبالتالي سوف نقلل الحرارية بشكل ملحوظ جداً.

مدير الجلسة: فيما يخص وزارة الموارد المائية أحد المحاور الرئيسية في مجال المفاوضات فيما يخص الضرر والخسارة الذي سيناقش في المؤتمر المقبل الشهر؟ معالي وزير البيئة إذا لديكم ملاحظات؟

وزير البيئة: فقط عندي كلمة أخيرة وأريد أن أنوه بأنه قضية التغيرات المناخية أصبحت واقع نعيشه ويعيشه شعبنا، والطبقة الفقيرة هي التي تعاني أكثر من بقية الطبقات، وهذا موضوع حياتي ويتطلب تكامل كل قطاعات الدولة، من قطاعات عامة وخاصة ومجتمع مدني وجامعات ومؤسسات للتكاتف لمواجهة هذه التحديات وايجاد حلول للتكيف والتخفيف من اثر التغيرات المناخية.

وباعتبارك دكتور مندوب العراق للمناخ لقد أشرت الى عمل وزارة البيئة الذي هو فني دبلوماسي، باعتبارك مبعوث العراق للمناخ اطلب من حضرتك ان يكون هناك تحليل باريس ويحصل على شكل دليل او نسخة للشباب الموجودين.

وكيل وزارة الموارد المائية: هنا ركيزتان، الأولى والتي تعمل عليها وزارتنا التوصل إلى اتفاقيات مع دول المنبع حتى لا يكون هناك شيء مخفي، وحاليا مع وجود التقنيات الحديثة لا يبقى هناك شيء مخفي.

الركيزة الاخرى هي الداخلية، والتي نحن نعمل على تطوير ورفع كفاءة استخدام المياه، نحن حقيقة بالوزارة عملنا حاليا ونعمل على تبني مشاريع استراتيجية ومهمة، والسيد الوزير يتابع تلك المشاريع هي اواسط لجنة شرق الغراف مشروع ري العمارة، ومشروع مهروت، اذا شرعنا بتنفيذ هذه المشاريع وقدرنا ان ننفذها، بالاضافة الى حقيقة البحث عن موارد تقليدية، و البحث عن موارد غير تقليدية، وإذا قدرنا ان ننفذ هذه المشاريع فنكون قد قطعناً خطوات كبيرة.

الجلسة الثانية:

انعكاسات المناخ على الأمن والهجرة

• المشاركون:

- ايفان فائق يعقوب، معالي وزيرة الهجرة والمهجرين
- قاسم الأعرجي، معالي مستشار الأمن القومي
- جورجي جيفاري، رئيس بعثة منظمة الهجرة العالمية في العراق
- د. ياسين المعموري، رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي
- روبرت دريسن، سفير الناتو في العراق
- شيفان فازل، معهد سبري
- مدير الجلسة: د.سيف الدين زمان الدراجي

تغير المناخ وتأثيراته العكسية

• معالي وزيرة الهجرة والمهجرين، إفيان فائق يعقوب

مدير الجلسة: معالي وزيرة الهجرة، إن تغيير المناخ له تأثيرات عكسية وأثرت بشكل كبير على مجمع الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى وضع المرأة بشكل خاص، باعتبارك سيدة أولاً ووزيرة للهجرة، ما هي الإحصائيات

الأكثر تحديثاً حول التهجير الناجم عن تأثيرات تغييرات المناخ في العراق، وهل هناك خطة واضحة لإدارة الهجرة الناجمة عن تصعيد حدة تأثير تغيير المناخ؟

وزيرة الهجرة والمهجرين: شكراً إلى المعهد العراقي للحوار وكذلك جامعة بغداد على تنظيم هذا المؤتمر، كما نثني على تواجد السفيرة الإسترالية باعتبارها المرأة الوحيدة من الشخصيات المتواجدة ودعمها فيما يتعلق أنشطة الأمم المتحدة، والموضوع المهم جداً فيما يتعلق يخص التغيير المناخي وتأثيراته وانعكاساته على المجتمع العراقي وبالتحديد تأثيراته على النزوح وعلى العوائل الذين نزحوا الى مناطق أخرى، وبالتأكيد الاحصائيات وإلى هذه اللحظة وحسب فروعنا في الوزارة والمتواجدين سواء كانوا في الفرات الأوسط أو في المناطق الجنوبية، وإن الاحصائيات التي سجلت تأتي محافظة ذي قار بالمرتبة الأولى حيث تم تسجيل أكثر من 4 آلاف عائلة وجاءت ميسان في المرتبة الثانية 1354 عائلة ومن بعدها البصرة التي تعتبر أكثر نزوحاً بحسب الاحصائيات لدى فروع الوزارة والتي تم تسجيلها كونها الأكثر هشاشة وتضرراً بسبب تدني فرص العمل وتأثيرات النزوح. وكذلك أيضاً محافظة المثنى سجلت نزوح 904 عائلة ومن خلال احصائيات الأمس جاءت محافظة الديوانية وديالى ولا توجد احصائية دقيقة لكن الوزارة سجلت ما يقارب 7 آلاف عائلة على أثر التصحر في مناطقهم (الديوانية وديالى).

ولدينا اجراءات خاصة ونتعامل مع نتائج كما يوجد دعم لإيواء وإغاثة ونحن لم نسجل في النزوح الإيواء باعتبار أكثر العوائل التي نزحت كان لديها إيواء على أرض الواقع ولكن نحن دعمنا فيما يخص الإغاثة سواء كان على مستوى المساعدات الإنسانية ونحن مستمرون بدعمها كون العوائل خسرت فرص العمل في مناطقهم وهذا أثر بشكل كبير على العائلة وزادت لديهم نسبة الفقر، وفي نفس الوقت يواجهون صراعاً مع المجتمع سواء كان في نفس المحافظة أو غيرها، وهذه الثقافة موجودة وأثرت أيضاً على التماسك المجتمعي في هذه المنطقة، وهناك بعض المشاكل والتحديات والصراعات وإن الوزارة تعمل من خلال برامج وخطط، والخطة الأسياسية التي تعمل عليها الوزارة هي مع وزارة التخطيط باعتبارها الراعي الأسياسي برسم السياسية مع المؤسسات والوزارات ذات العلاقة.

ونحن عملنا مرتبط برسم السياسة وتوزيع الأدوار مع وزارة التخطيط وما زلنا في دراسة هذه الخطة الوطنية والإقليمية، والوطنية على مستوى الوزارات وعلى مستوى الإقليم بالتحديد فيما يتعلق بالماء الذي حدث من خلاله التهجير.

وقالت إن المساعدات الإنسانية مستمرة ويتم معالجة سبب النزوح أو الوقاية من هذا الأمر، بالإضافة إلى المساعدات من قبل الجهات ذات العلاقة الوزارية من خلال حماية الغطاء النباتي ولدينا أيضاً فروع تسنيقية مع وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبادرات ومثال على ذلك مبادرة زراعة شجرة وعدم قطع شجرة، وبالرغم من أن هذه المبادرات بسيطة لكن أثرها جيد وإيجابي وتعطي ثقافة للمجتمع على هذا الغطاء النباتي وتقلل من شدة النزوح. وهناك عوائل عادت إلى مناطقها بسبب التوعية وهناك اجراءات حكومية ساعدت على عودة العوائل ولكن لدينا تحدي كبير بسبب الهجرة وهو خسارة فرص العمل، كإيواء لم تدخل الوزارة في هذا المجال ولكن لدينا خسارة كبيرة في فرص العمل خاصة العوائل التي تعيلها امراة وهذا سوف يكون صعب جداً مجتمعياً وثقافياً كون هذه المرأة تعمل في منطقتها ومن الصعوبة العمل في مناطق أخرى وهذا يكون عبء كبير على الوزارة كون المشاريع في الوزارة كانت مخصصة للنازحين بسبب داعش ولم نتوقع أن يكون نزوح بسبب التصريح وقد بدأنا بهذه المشاريع لاحقاً.

كما نشيد بدور الأمم المتحدة لدعم الوزارة في هذه المشاريع للحد من النزوح بسب التصحر والجفاف وتواجدهم اليوم معنا في هذا المؤتمر مهم جداً لوجود تخصيص من الأمم المتحدة وتنسيق ودعم وهذا له دور كبير، وكذلك موازنة الوزارة والمساعدات ولدينا تعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال الرعاية الاجتماعية وهذا مهم لأن أغلبية العوائل هي فئة هشة وضعيفة وتحتاج الى رعاية اجتماعية مع هذه المشاريع لكن نحن كوزارة درسنا بالتنسيق مع وزارة الزراعة والموارد المائية لعلاج هذه المشاكل التي تقلل من اعداد النزوح ونريد الحفاظ على العدد الموجود ونعالج الأثر ونقلل من عملية النزوح وبالتالي نقلل من التحديات التي تواجهنا.

المحافظة على خصوبة التربة وكذلك الحفاظ على الغطاء النباتي والمبادرات من خلال النشاطات الطلابية مع الجامعات أو أي جهات ذات علاقة قد تكون شيء بسيط، ونحن كوزارة لدينا اجتماع مع اللجنة البرلمانية بخصوص القوانين والتشريعات ولكن لحد الآن لا توجد إجراءات ونطلب وجود تشريعات بهذا الملف إلا أن الاجراءات

القانونية مستمرة من خلال التسجيل من قبل العوائل وأدعو من خلال هذا المؤتمر العوائل الى ضرورة التسجيل لكي نحافظ على هذا الطابع القانوني في ملف النزوح والحفاظ على الحقوق المستقبلية.

العلاقة بين المناخ والأمن القومي

- مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي

مدير الجلسة: كيف يمكن تصنيف المناخ كتهديد للأمن القومي وهل هناك روابط بين تغيير المناخ وزيادة النشاطات الإرهابية ومخاطر المخدرات وكذلك النزاعات العشائرية في العراق.

مستشار الأمن القومي: السلام على غزة والسلام على أطفال غزة وعلى ضحايا غزة، السلام عليكم جميعاً، نعم هناك علاقة وثيقة واستراتيجية بين تغير المناخ والأمن القومي لأي بلد الجهات الإرهابية تستغل أي حالات احتقان او تشنج بين السكان والحكومة، الجماعات وعصابات التهريب والمخدرات تستغل الأوضاع السيئة من خلال الأنشطة الغير القانونية وغير الشرعية.

وكما أشارت معالي وزيرة الهجرة عن النزوح، الأثر الذي يحصل نزوح العوائل وباعداد كبيرة من مناطقهم إلى مناطق أخرى لضغط اجتماعي ووضع أمني غير صحيح يسبب ضغط كبير على الأجهزة الأمنية لجمع المعلومات واستقرار الأمن وبالتالي موضوع المناخ هو من فعل الإنسان، ولابد من تغيير توجهات وتفكير الإنسان حول المناخ وطريقة تعامله مع هذا المناخ والمياه والموارد الطبيعية بسبب تنافس الدول الصناعية وعدم الاستخدام الأمثل لكل الموارد مما أدى لحصول هذه الكارثة التي يعاني منها الجميع وبالتالي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية تضع الخطط لكي يبقى الأمن مستقراً، ولكي يكون الأمن مستقر لا تستطيع أي حكومة أن تنفيذ أي برنامج الحكومة.

ولدينا اجتماعات متواصلة والاستفادة من كل الخبرات من الدول الصديقة والاقليمية والمنظمات والأمم المتحدة والدولية واعتقد واحدة من هذه القضايا هي الانضمام الى الاتفاقيات الدولية في مجال المناخ وكذلك الاستفادة من خبرة الدول التي ليس لها مياه كثيرة. وبعض الدول لديها مشكلة في المياه ولكن تصدر للعراق منتجات زراعية ونحن البلد الوحيد الذي لدينا دجلة والفرات لكن بسبب عدم استخدام الطرق الصحيحة والاستخدام الأمثل نعاني من تلك المشاكل.

مدير الجلسة: ذكرتم أن «أمن المناخ وهو احد مرتكزات إصلاح القطاع الأمني وقد عملتم على هذا الملف وهناك تعاون وثيق بين رئاسة الوزراء ومستشارية الأمن القومي ومكتب السيد المستشار خالد اليعقوبي، حيث أكملتم استراتيجية قطاع الأمن وبمعايير دولية وهو الآن تحت أنظار السيد رئيس الوزراء واللجنة

العليا باعتباره هو رئيس اللجنة بتقييمكم كيف يؤثر تغيير المناخ على تقديم الخدمات الأمنية من خلال تقديم خدمة مناسبة وملائمة للمواطنين وعلى الأجهزة الأمنية والعسكرية وعلى قدرة المقاتل على القيام بواجباته من جانب آخر في مكتب الاصلاح الأمني وهو موضوع تحويل ملف الأمن من وزارة الدفاع إلى الداخلية»؟

مستشار الأمن القومي: من المواضيع المهمة والاستراتيجية ملف إصلاح القطاع الأمني والشكر والتقدير للجهود المبذولة من قبل الجهة المختصة في رئاسة الوزراء والبعثة الاستشارية للاتحاد الدولي والأمم المتحدة في هكذا ظروف يجب أن نهيء البنى التحتية لكل أزمة حتى نستطيع أن نكشف مع التغييرات ونتعامل بشكل ايجابي مع المواطنين وان نعطي أمل للمواطن ونوفر له دون أن تكون بكثرة السيطرات والسيارات المسلحة وكأنه مدينة فيها معارك.

الأمن أمن مجتمعي ينطلق من المواطن والتعاون الكبير بين الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة الذين استفادوا من الخبرات وتوفير الأجهزة ونحن الآن بحاجة الى إذن تسمع حتى يتم تحقيق الأمن وليس بحاجة إلى كثرة السيطرات وبالتالي نجد العشرات من العجلات المسلحة في الشوارع هذا ليس مظهر من مظاهر الأمن يجب أن تكون مؤمنة بالكامل وتكون لدينا عين في كل مكان من أجل توفير الأمن للمواطن وليس على المواطن، وأن نعمل للمواطن واعتقد أن حكومة السيد السوداني تبذل جهود كبيرة في هذا المجال وإشراف من قبله من أجل الارتقاء بمستوى عمل الأجهزة الأمنية، ونقل المسؤوليات من الدفاع إلى وزارة الداخلية وهذا مبدأ أساسي للحكومة وتم مناقشة الأمر في وزارة الداخلية ومستشارية الأمن القومي وعلى إثر ذلك استلمت وزارة الداخلية خمس محافظات ولدينا تقييمات للمحافظات الأخرى وإن السيد وزير الداخلية سوف يكون ضيفاً في هذا المؤتمر ومن الانصاف ترك له المجال للحديث عن هذا الموضوع كون الداخلية تعمل بشكل ايجابي وان تكون متكاملة ولا ننكر جهود وزارة الدفاع كونها ليست قليلة ولكن خطة الحكومة أن يكون الجيش خارج المحافظات وإعادة ترتيب الجيش وتحضيره من أجل مهمة الدفاع عن العراق.

مدير الجلسة: «ذكرتم لابد أن يكون المواطن هو عين وآذان وهذا يأخذونا إلى سؤال مع تنامي الحاجة الى تغيير الجهد الاستخباراتي لمواجهة التطورات الأمنية والتحديات البيئية فيما يتعلق بالاستخبارات البيئة والارصاد الجوية»، هل تعتقد إن

إنشاء الهيئة العليا للاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة وفي ذات السياق أيضاً هل وصلتم إلى ملف توزيع ساحات العمل الاستخباراتي؟

مستشار الأمن القومي: أيام تنظيم القاعدة وداعش الإرهابيين كل الأجهزة الأمنية تعمل وهناك تداخل كبير بينهم بسبب الظروف الاستثنائية وفي حكومة السيد السوداني تم تشكيل مجلس الاستخبارات الوطني الذي يضم كل الأجهزة الوطنية وأيضاً تم المصادقة على توزيع ساحات العمل لكل جهاز، هناك أجهزة استخباراتية وهناك أجهزة نوعية وهناك أجهزة تعمل وفق تحديات وهناك اجهزة وفقاً للتعليمات والقوانين تصدر من السيد رئيس مجلس الوزراء. وبالتالي كان هناك تداخل أكثر من جهة تأتي على المواطنين وتطلب معلومات عن السكن وكل أجهزة تعمل على المحددات وهنا استغل من بعض المصادر التي تحاول الحصول على أموال وتعمل مع كل الأجهزة أما بإخبار وليس معلومة وبالتالي نقع في اشكالات.

وبعد تحديد ساحات العمل ومصادقة السيد رئيس مجلس الوزراء تم تحديد ساحات العمل ولدينا اجتماعات نصف شهرية لتقييم ومراجعة والتعديل واثناء التطبيق نحتاج الى تعديل وتوزيع ساحة لجهة أخرى وبالتالي تخلصنا إلى قدر كبير من التشكيك والتداخل والمسؤولية والصلاحيات. نعم لدينا أجهزة أمنية مختصة تعمل بالأمن البيئ وهذا مهم وحساس باعتبار الأمن يدخل ضمن الأمن البيئي وأمن المياه والغذاء من أجل ان يكون هناك هدف واحد وهو أمن مستدام.

وفي مداخلة من أحد المشاركين بالمؤتمر «بأن المرأة مكون وجزء أساسي في المجتمع وبصفتك أحد الشخصيات المهمة وأحد أعمدة رسم السياسيات الخارجية والأمنية وبحضور معالي وزير الداخلية كيف يمكن تعزيز دور المرأة وحثها على أخذ دور أكثر للعمل في القطاع الأمني والاستخباراتي، فهل سيكون لها دور في مجال العمل الأمني كما هو دورها في المجالات الاخرى».

مستشار الأمن القومي: للمراة دور كبير وحقيقي لأن بعض الإجراءات الأمنية تتطلب منا عدم كشف هوية النساء اللواتي يعملن في مواقع حساسه ومهمة ومثال على ذلك كما يعلم وزير الداخلية والسيدة وزير الهجرة والمهجرين، الفريق الأمني من النسوة المكلفين بمخيم الهول والقدرة الفائقة والكبيرة والشجاعة في التعامل في أخطر ملف وأيضاً موجودين ويعملون مع وزارة الهجرة

والمهجرين في أماكن مهمة وحساسه والعدد الأكبر في وزارة الداخلية البعض ظاهر والبعض غير ظاهر، ومهم جداً إشراك النساء وهي الأقرب للحصول على المعلومة المطلوبة والصحيحة وأنا أدعم هذا التوجه وأعتقد بأن الحكومة أيضاً مع هذا التوجه.

مدير الجلسة: جمعية الهلال الأحمر تأسست لتقديم الدعم والمساعدات للمجتمعات المحتاجة في العراق وإن دور الجمعية للإغاثة والكوارث والطوارئ والدعم الصحي والغذائي وكذلك دعم النازحين والتوعوية والتثقيف فما هي العقبات التي تواجه عمل الجمعية والتحديات وكذلك ما هي الرؤية المستقبلية لجمعية الهلال الأحمر في مجال معالجة تأثير تغييرات المناخ وكيف تمكن الجمعية النساء والشباب في المجتمعات المحلية في مكافحة تغيير المناخ وتعزيز الاستدامة؟

رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي: في البداية نشكر مدير المعهد العراقي الدكتور عباس العامري ومدير جامعة بغداد الدكتور منير السعدي على تنظيم هذا المؤتمر المهم.

الهم الأكبر لجمعية الهلال الأحمر العراقي هو كيف تستطيع أن تبني قدرات المجتمعات الهشة وتجعلها أكثر مرونة في مواجهة الكوارث باعتبارها جمعية وطنية (الهلال الأحمر)، نحن نتحمل ونحمل مهمة كبيرة فالمعروف أن هذه الجمعيات سواء كانت تحمل شعار الهلال (الصليب) لديها مهمة محددة في موجب اتفاقية جنيف الأولى والثانية التي عُقدت عام 1940 وهي ليست فقط تقديم المساعدة وإنما تقديم وحماية الفئات المشمولة بالحماية أثناء الكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، لذلك هذه واعتقد مسألة الحماية هي مسألة غاية في الأهمية وهي اكبر من المساعدة وهذا التحدي الرئيسي للجمعية ليست في العراق وانما في المنطقة والكل يعاني من نفس المسألة هنالك عوامل تعمل الجمعية من خلالها هذه العوامل هي كيفية توعية الشباب كون التوعية هو العامل الأساسي وكيفية قيام الشباب لدورهم الحقيقي ثم تمكينهم لمباشرة هذا الدور ولدينا ضمن الجمعية هناك جمعية خاصة بالشباب وكذلك جمعية خاصة بالمرآة لديهم برامج يقومون باعدادها وتنفيذها بانفسهم ونحن نقوم بتمويلها باعتبارهم فئات واعدة هناك فئات واعدة وهناك فئات هشة والمرآة المعيلة هي مركز اهتمام الجمعية الرئيسي لان المرأة المعيلة هي المرأة الام لانها هي التي تبني الجيل الجديد وهي تصنع الخير وتكون عامل مهم في صناعة وبناء تفكيرها بالشكل الذي يبني الجيل الذي يتحمل المسؤولية وعمل مسؤولية المجتمع الذي يعيش فيه.

هذه المسألة فيها تحديات كبيرة ونحن لدينا تعاون كبير في هذا المجال مع منظمات دولية كما تعلمون نحن جزء من الحركة الدولية مع الصليب الاحمر وهي حركة كبيرة تتمثل ب 191 جمعية وطنية إضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

مدير الجلسة: عن «أي طريقة تستطيعون دعم العراق في ظل ظروف تغير التغيرات المناخية التي تؤدي بدورها تداعيات امنية مثل على ذلك امن الماء ومصادره».

سفير الناتو في العراق: الناتو طور طريقة عمل خطة رباعية تتلائم مع التداعيات الحالية في المنطقة وهذه الخطة قابلة للقياس وتتمثل أولاً الوعي بالتغيرات المناخية، وثانياً استخدام التقنيات الحديثة وثالثاً التعاون الدولي.

عندما نتحدث عن التعاون الدولي المتمثل بالشركاء فالعراق يعتبر شريك مرحب به من قبل حلف الناتو كما تعلمون ان حلف الناتو له مهمه في العراق وأنا جزء من هذه المهمه ودوري قريباً سوف ينتهي في العراق إلا أن القائد القادم سوف يقوم بإكمال مسيرة الدعم في العراق مع كافة الامكانيات القيادية والاستشارية.

والخطة لا تقتصر على التعاون مع وزارة الدفاع بل ستشمل التعاون مع باقي الجهات الحساسه مثل وزارة الداخلية ولاننا نعلم بان التغيير المناخي هو احد عوامل خلق عدم الاستقرار الامني فالخطة شملت أولاً الوعي أي معرفة الأسباب ومعالجتها والوعي بالسبب وطريقة تتبعه وان حلف الناتو يقوم بدراسة سنوية وآخر دراسة ناقشها في الشهر السابع 2023 حول قياس التأثيرات المناخية وصنف العراق في هذه الدراسة على أن التغيرات المناخية في العراق حادة جداً وطريقة التعامل مع الأزمات يتطلب الوعي وكيفية إدارة الأزمات ومثال على ذلك التعامل مع قلة الأمطار والعواصف الترابية، ومن ضمن الاستعداد لإدارة الأزمات مشاركة التجارب في الدول الأخرى مثل إسبانيا ومعرفة ستراتيجيتها في مواجهة هذه الظروف، ونأتي الآن للتحدث في الاستعدادات وهذا يشمل الاستعدادات الحالية والمستقبلية.

والعراق لا يعطي أهمية للاستعدادات المستقبلية مثل استخدام التقنيات وهل العراق مستعد للعمل في حالات الجفاف الشديدة، وان حلف الناتو على استعداد لتدريب كوادر ومشاركتهم لمعلومات مهمة بهذا الخصوص.

مدير الجلسة: ما هو نوع الدعم والمعلومات أو المصادر التي تحتاجها IOM لكي تستطيع حل التداعيات المناخية والهجرة في العراق.

رئيس بعثة منظمة الهجرة العالمية في العراق: التغييرات المناخية هي ليست مشكلة بحد ذاتها بل مشكلة ناتجة بفعل عوامل أخرى وتسببط ضغط إضافي على الأمن ونحن بصفتنا منظمة هجرة تعنى بالتعاون مع الإنسان وننظر لهذه المشكلة ونربطها بصورة مختلفة بطريقتين الأولى جذر المشكلة وماذا نستطيع أن نعمل للمجتمع وتحت رعاية السلطة حتى نتمكن من

حل المشكلة قبل وقوعها، الطريقة الثانية ندرس الحالات بعد حدوثها ونبحث عن الحلول وبالنسبة لسؤالك ماذا نحتاج من مصادر، إن المصدر المهم هو المعلومة الحقيقية والصحيحة والدقيقة، ونحن نركز على الجنوب لكن هذا لا يمنع حقيقة أن المناطق الأخرى تعاني من نفس مشكلة التغييرات المناخية، المجتمع والسكان في ذلك المكان لهم دور مهم في المساعدة كمصدر وكلما كان واعياً بحجم المشكلة كان أقل احتياجاً للمساعدة، وإن كل شرائح المجتمع لها دور وخصوصاً المرأة.

وأن أغلب الأمور المهمة تم عملها على مستوى الحكومة والمجتمع وما يمكن عمله كشيء إضافي قدر يساعد في الحل وهو ما يسمى بـ«المشاريع» مثلاً على مستوى المجتمع كيفية تقليص خطر المصاحب للكوارث والنظر إلى الجوانب الأمنية المصاحبة لتلك الكوارث أو العمل على المشاريع المشتركة مع أكثر من وزارة ومؤسسة.

وبعد ذلك توجه مدير الجلسة بسؤال إلى السيد شيفان الباحث في معهد سبري، وكان كالتالي (التقرير الذي نُشر مكتوباً فيه فشل الحكومة ترك العراق في مأزق للتغييرات المناخية، عدد الأيام التي ترتفع بها درجات الحرارة فوق الخمسين درجة في ازدياد إضافة إلى إنحسار مصادر مياه نهري دجلة والفرات، المياه من مصادرها بناء سدود حلول منابعها بواسطة إيران وتركيا، زاد الوضع سوءاً)، هل تستطيع توفير دليل حياً على ما تم ذكره في المقال؟

جواب السيد شيفان: تقدم في البداية بالشكر إلى منظمي المؤتمر، ليس فقط الظروف المناخية ولا بناء السدود حول منابع الأنهار هو سبب في الإنحسار بل أيضاً الإدارة السيئة للمصادر منذ زمن بعيد عدم المحافظة على المصادرة وصيانتها الهيكلية وإن العراق يواجه ولمدة اربعة عقود المنصرمة تغييرات بيئية صعبة ولو تم مواجهة المشاكل وحلها بصورة جدية لكانت معدومة في الوقت الحاضر، لكن الضغوطات البيئة والظروف حالت دون ذلك وتبقى المؤسسات تدير وتحاول بذل جهدها لحل المشكلة، مثلاً الجفاف وارتفاع درجات الحرارة التغييرات المناخية الشديدة ونقص الجانب الاداري في الانتقال من حكومة الى حكومة أخرى، الإدارة المتعاقبة وهذا يؤثر بدوره على العلاقات الدولية والشركاء

وإن الحكومات الجديدة تحتاج إلى التركيز على إكمال الخطط المعدة مسبقاً بدلاً من إعادة اختراع العجلة.

مداخلة من أحد الحضور

المتحدث د. جاسم محمد استاذ جامعي في كلية الزراعة في جامعة بغداد والذي قال بأننا حالياً باللحظات الأخيرة لمعالجة التغير المناخي وأن العراق وبحسب قرارات الأمم المتحدة هو خامس دولة تأثيراً في التغير المناخي لذلك هل يمكن إشراك جامعة بغداد في معالجة التغير المناخي؛ لأنها من الجامعات العريقة وتتميز بكوادر كبيرة من الاساتذة المتخصصين في معالجة التغير المناخي ونتمنى من وزارة الهجرة والمهجرين وكذلك السيد مستشار الأمن القومي خصوصاً وأن هناك مخصصات من الأمم المتحدة لمعالجة التغير المناخي.

حوار معالي وزير الداخلية

السيد عبد الأمير الشمري

• حاورته: منى سامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بداية الرحمة والغفران لاطفال غزة وتضامننا مع ما يحصل هناك نحن كعراقيين دائماً نتضامن مع قضية فلسطين وارحب بمعالي وزير الداخلية وكذلك ارحب بالسادة والسيدات الحضور

وابدء بآن تغير المناخ نادراً ما يكون السبب الرئيسي اي نزاع عادةً ما يشكل عامل مضاعف للمخاطر الناتجة للنزاعات في العراق ونشهد اختلاف كمي ونوعي للجرائم باختلاف المناطق

منى سامي: السيد معالي وزير الداخلية كيف تشاهد الاختلاف الكمي والنوعي من منطقة إلى أخرى بتغير المناخ واختلاف الجرائم في العراق باختلاف المناخ؟

وزير الداخلية: بسم الله الرحمن الرحيم والشكر والتقدير للقائمين على المؤتمر، والحقيقة بخصوص مستوى الجرائم الجنائية أو الإرهابية، لا يخفى على الجميع التغيرات المناخية فيها جوانب تؤدي إلى إنعكاسات على الأمن الغذائي

وانخفاض فرص العمل وهجرة قسم من المناطق إلى مناطق أخرى جراء التغير المناخي في العراق في السنوات الثلاثة الماضية تأثراً كبيراً وبالتحديد في مناطق محافظة ذي قار وميسان والبصرة والمثنى وكذلك محافظة الديوانية، هذا التغير المناخي أثر وسبب بانخفاض منسوب المياه في الأنهار والأهوار ومناطق أهوار الجبايش في محافظة ذي قار واهوار الشرقية في محافظة ميسان وهذا التأثير خلف هجرة قرى بأكملها باتجاه محافظات محددة كمحافظة النجف وكربلاء وبغداد باعتبار لهذه المحافظات جاذبة وفيها فرص عمل، والتأثير الآخر هو انخفاض مستوى المياه الأمر الذي دعا وزارة الموارد المائية القيام إلى تجفيف او ردم بحيرات تربية الأسماك الغير مجازة بشكل رسمي لوجود أعداد كبيرة من هذه البحيرات بعد عام 2003 خاصة في مناطق شمال العراق ومناطق المدائن وجنوب بغداد والقريبة على الأنهر وكذلك محافظة صلاح الدين، بعدما قام عدد من المواطنين بأخذ مساحات كثيرة وتركوا الزراعة وبدءوا العمل بتربية الأسماك، وطبعاً أسبابها الهجرة وإنعدام فرص العمل والهجرة إلى أماكن أخرى مثلاً في محافظة كربلاء المقدسة والنجف الاشرف كما مثبت في وزارة التخطيط ويختلف عن الواقع الحالي كون المناطق مناطق عشوائية نتيجة الهجرة إلى كربلاء والنجف وكذلك في بغداد.

وهذه الهجرة بالإمكان القول أصبح الشباب بدون عمل وقسم منهم يعملون على قضايا عمل يومي أو الأجرة، وبدأت تظهر بعض الجرائم الجنائية في هذه المناطق.

منى سامي: معالي الوزير كيف تربط بين نوع الجريمة وعددها والنزوح والهجرة او تغيير المناطق من منطقة إلى أخرى وهل يعتبر الوجود الأمني مؤشراً لديكم في مناطق أخطر؟

وزير الداخلية: نحن لا نستطيع أن نقول هذه القرى هي سبب الجرائم، فمثلاً كانت في مناطق الأهوار جنوب العراق أغلب الشباب يعيشون على اصطياد الأسماك وقضايا العمل، وعندما يذهبون باتجاه المدينة لا يجدون فرص العمل وإنما يبحثون عن التعيين ولو بصفة عقد أو بصفة عامل يومي، وبالنتيجة هذا يخلق جواً ليس فقط بقضايا المخدرات، حيث أكثر المناطق تكثر فيها الجرائم هي مناطق عشوائية ومناطق السكن الجديدة ونحن بحاجة إلى بناء مراكز شرطة

تعزز القوات الأمنية وبالتأكيد نحن لدينا موقف شهري جنائي للمناطق التي تتصاعد فيها الجرائم الجنائية ويجب ان يكون هنالك إجراء أو يوجد تحليل جنائي يحدد تلك المناطق، وقد يكون في منطقة أشر فيها بشكل كبير وزيادة العدد، نحن كوزارة لدينا مقياس لكل مواطن وعدد مراكز الشرطة يتطلب استحداث مراكز وأقسام جديدة.

منى سامي: بخصوص التنسيق مع الوزارات المعنية لأنه في السنوات السابقة كان هناك اهتمام قليل من قبل وزارة الداخلية في البيئة والمناخ وهذا شيء نراه في الحكومات السابقة منذ عام 2003 ولحد الآن يشتكي موظفو وزارة البيئة بخصوص عدم الاستجابة من أفراد وزارة الداخلية بشأن التجاوزات الحاصلة في مجال البيئة؟ هل لديه خطة لهذه المشكلة في المستقبل أو الآن؟

وزير الداخلية: لدينا شرطة البيئة والتابعة لمديرية الدفاع المدني، أما بالنسبة للتجاوزات دائماً ما تحصل هذه التجاوزات على الأنهر ونتعامل مع وزارة الموارد المائية برفع هذه التجاوزات ودائماً تحصل أثناء المواسم الزراعية خصوصاً خلال فترة زراعة الحنطة والشعير والشلب ويتم التنسيق مع وزارة الموارد المائية ولدينا تنسيق مع وزارة البيئة، وكذلك تنسيق مع شرطة البيئة ولدينا مبادرة تشجير كون توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء كان لكل الوزارات أن تكون لديها مبادرات في تشجير المساحات بما يمكن للمناطق المفتوحة.

منى سامي: المعارك مع داعش جعلتنا نخسر كثيراً منها خسارة مساحات خضراء بعموم المناطق المحررة وكذلك الحال في تجريف البساتين، هل تعمل وزارة الداخلية على الحد من هذه الظاهرة خصوصاً ونحن نشهد تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية ما هو دور وزارتكم؟

وزير الداخلية: واضح لدى الجميع أنه في حرب العصابات، استغل داعش المناطق المشجرة والمناطق التي تكون الطبيعة الجغرافية تمنع الجهات الأمنية الوصول اليها، والكثير من الجزرات الموجودة الأكثر كانت عامرة بالأشجار اضطررنا الى تجريفها.

هذه المناطق تكون مأوى للعناصر الإرهابية وتؤثر على السكان الموجودين في هذه المنطقة في صلاح الدين ونينوى وهذه الجزرات كانت محمية بالتأكيد، هذا تأثير وإن الشكاوى كانت تأتي من السكان بوجود داعش ضمن هذه الجزرات مما أجبر القوات الأمنية على تجريفها، وطلبنا بعد ذلك من محافظ صلاح الدين

ومحافظ نينوى بأن هذه المناطق يجب أن يتم توزيعها للمواطنين لغرض الزراعة والمحاصيل الزراعية وكانت هناك استجابة من قبل المحافظين بهذا الخصوص، ولكن هناك بعض المناطق لم يكن فيها تجريف مثال على ذلك في محافظة كركوك منطقة وادي الشام لوجود أشجار طبيعية بالرغم من كثرة الدواعش في هذه المنطقة وتم المعالجة عن طريق ضربات جوية محددة دون الحاجة الى تجريف.

منى سامي: في حوار سابق أجريناه مع السيد مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، عن ملف تسليم الأمن من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية وقالها نصاً أن وزير الداخلية متألق ويجب أن تكون الوزارة مثله متألقة، إلى أين وصل هذا الملف؟

وزير الداخلية: شكراً للسيد معالي مستشار الأمن القومي على هذه الثقة والشهادة التي نعتز بها، كما تعلمون أن موضوع الأمن الداخلي في البرنامج الحكومي، ومن الأولويات وهو إستلام المسؤولية الأمنية من قبل وزارة الداخلية واستلام هذه المسؤولية فيها كثير من المعايير يجب أن تاخذها وزارة الداخلية، في محافظات عديدة من يقود الأمن هي القيادات الأمنية وأنا كنت قائد عمليات لفترات طويلة.

وبالتالي ان إدارة العمليات من قبل وزارة الدفاع هي قيادة عسكرية أمنية، ونحن في وزارة الداخلية والمواطن يسأل ما هو التغيير من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، بالتأكيد يجب أن تكون وزارة الداخلية عندما تستلم لديها إجراءات يشعر بها المواطن من خلال انتشار النجدة وكذلك من خلال الكاميرات والتقنيات الحديثة، ومن خلال تعامل مراكز الشرطة، وهي تكون مسؤولة عن الملف الأمني نحن كوزارة استلمنا المسؤولية الأمنية في واسط والديوانية والمثنى والنجف وبابل، ومرحلة أخيرة في هذا العام مراكز المدن في ذي قار وهذه السنة سوف نستلم مراكز المدن في نينوى وصلاح الدين والانبار وسوف تكون لبغداد أسبقية وكذلك ديالى، هذه المناطق تكون قيادات الشرطة هي المسؤولة وتم إجراء ممارسات في المحافظات الخمسة وتأشر ذلك وفق رؤية مستشارية الأمن الوطني والعمليات المشتركة أشر بانخفاض في الجرائم وأن وزارة الداخلية عملت على تعزيز هذه المحافظات بعجلات حديثة وضباط وكذلك منتسبين.

كذلك قمنا بأتمتة الكترونية في مراكز الشرطة خلال نهاية السنة الماضية لكي ننهي الاعتماد على النظام الورقي ويكون هناك اتصال شبكي مع الشرطة ومع القضاء ومع أقسام الشرطة حتى وزير الداخلية يطلع على الاوراق التحقيقية.

منى سامي: هل تشاهد تحسناً أمنياً في المناطق التي تسلمتها وزارة الداخلية من الدفاع؟

وزير الداخلية: هناك تقييم شهري يتم إحالته للسيد رئيس مجلس الوزراء وهذه المحافظات تشهد استقراراً أمنياً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، وبالنتيجة لكي أكون منصفاً هذه المحافظات أساساً مستقرة، ولكن نحن إدارة الملف الأمني بشكل منعزل خلال الزيارة الأربعينية وكذلك خلال المناسبات التي مرت في الفترة الماضية كان هناك وضعاً أمنياً مستقراً انعكس بشكل إيجابي، وكذلك

والسادة المحافظين والإعمار والمشاريع التي نفذت وجذب الاستثمار وهذه المحافظات التي تعتبر ادنى مستوى من حيث الجرائم الجنائية.

منى سامي: بغداد وبعد أن رفعت السيطرات من المناطق جعلت المواطن يشعر بالأمان أكثر مع قلة رؤية العناصر العسكرية وهذه تجربة عظيمة، ونتمنى ان تنتقل هذه التجربة لباقي المحافظات وحتى المحافظات المحررة، فهل هناك رؤية بهذا الصدد؟

وزير الداخلية: رأينا في محافظة بغداد وعندما كنت قائداً لعمليات بغداد عام ٢٠١٣ التهديد كان يختلف، وكانت هناك مناطق مجاورة كالفلوجة والكرمه تهدد العاصمة بالعجلات المفخخة وكان التنظيم الإرهابي داعش موجود فيها.

الآن التهديد اختلف والجهاز الأمن الوطني والأجهزة الأمنية تفرض قوتها على هذه المدن أمنيا ومن خلال المعلومات وليس عسكرياً.

إضافة إلى ذلك نحن قمنا بتوسيع شبكة الكاميرات في بغداد واضفنا خلال هذه السنة ١٠٠٠ كامره وهذه الكاميرات ذكية وعملنا على مشروع الإشارة الضوئية الذكية وسوف تكون في جانب الرصافة خمسة تقاطعات سوف تكمل خلال الأيام القادمة هذه تكون إشارة ذكية مع كامره تلتقط مثال على ذلك الذي لا يترتدي حزام الأمان والمخالفات الأخرى وهذا لا يتطلب وجود شرطي المرور وانما الكامره تلتقط الصورة.

منى سامي: القرارت التي تتخذها لصالح المنتسبين في شرطة المرور يؤشر على أنك قد تبالغ أحياناً بهذا الاهتمام؟

وزير الداخلية: كما تعرفون أننا لا نستطيع أن نتحمل التوقف لمدة خمسة إلى عشرة دقائق أثناء تنظيم شرطي المرور لحركة السير في التقاطعات، بينما الشرطي ذاته يقف لساعات طويلة ويكون تحت أشعة الشمس أو الجو البارد، وبالتالي هو انسان ويكون تحت ضغط نفسي، أنا أثمن رجال المرور رغم كل الظروف إنهم يمارسون دورهم بشكل جيد وكل التقاطعات الموجودين فيها دائماً نشهد انسيابية في الحركة، وكما ذكرت أن الإشارات الذكية سيكون لها دور كبير في حل هذه المشكلة ولن تكون هناك حاجة لتواجد شرطي المرور في التقاطعات والشوارع.

كما أن هذه الإشارات الذكية سوف تخفف من ظاهرة الازدحامات، وأن حكومة السيد رئيس مجلس الوزراء بدأت بمشروع فك الاختناقات المرورية وكما تعلمون تجري عملية تنفيذ المشاريع بسرعة، وهذا يتطلب وجود رجال المرور ودورنا نحن كوزارة حمايتهم ولا نسمح لأحد بالاعتداء عليهم وأنا لا أبالغ بذلك.

منى سامي: إنهاء ظاهرة السلاح المنفلت المتواجد في عموم العراق كيف تتعاملون مع هذا الملف خصوصاً أن هذا الموضوع في ظل الحرب على غزة اليوم يعد بمثابة تهديد على البعثات الديبلوماسية من قبل المقاومة الإسلامية؟

وزير الداخلية: حصر السلاح بيد الدولة قرار لابد من تطبيقه، وهناك لجنة عليا برئاسة وكيل الوزارة وباشرافي شخصياً ومن كل أجهزة الدولة، وهذه اللجنة تعمل وفق استراتيجية وهذه الاستراتيجية أقرت من قبل مجلس الأمن الوطني، وفي هذه الاستراتيجية جوانب قسم منها أسلحة المواطنين وقسم أسلحة العشائر ويجب أن تكون بالكامل تحت سيطرة الدولة.

والاستراتيجية جعلت مراحل لحصر السلاح من 5 - 10 سنوات، وهذه الاستراتيجية تتضمن بما فيها ترميز السلاح حتى الذي عند الأجهزة الأمنية، وكذلك تسجيل السلاح الذي يكون عند المواطن وكذلك إغلاق محلات بيع الأسلحة النارية وإصدار التعليمات بخصوص هويات منح السلاح وحيازة السلاح، كذلك الأسلحة الموجودة لدى دوائر الحكومة وتسليمها إلى وزارة الداخلية وفي نفس الوقت نحن نشجع المواطنين على تسليم الأسلحة إما من خلال شرائها أو بطرق أخرى ولدينا جلسة أخيرة فيها عدد من المقترحات سوف تعرض على مجلس الوزراء مثلاً وجود تخصيص مبالغ مالية تُشجع على تسليم السلاح وتقديم فرص عمل أو تعيين إذا سلم السلاح.

أما بخصوص البعثات الدبلوماسية نحن كحكومة مسؤولون عن تأمين الأمن لكافة البعثات الدبلوماسية، وهذا واجبنا ولن نسمح لأي شخص أو جهة أن تهدد أمن البعثات الدبلوماسية، وهي متواجدة بحماية الحكومة.

منى سامي: بخصوص المناطق المتنازع عليها في حدود إقليم كردستان قضاء مخمور تحديداً الذي يبعد 70 كم عن أربيل، قد يكون متنازع عليه شمالاً بحكومة الإقليم وجنوباً لحكومة بغداد، تغيير المناخ عن هذا القضاء أدى إلى نزوح البعض منه وتسبب بكثرة الشكاوى من قبل المواطنين وزيادة الجرائم، هل تنسقون العمل أمنياً مع حكومة الإقليم في تلك المناطق المتنازع عليها أم أنكم تتحملون المسؤولية وحدكم في هذا الأمر؟

وزير الداخلية: قضاء مخمور بالكامل تحت سيطرة الحكومة الاتحادية ولكن توجد سلسلة جبال قضاء قرجوغ تفصل بين أربيل وبين مخمور، ومع وجود للاجئين الأكراد ولكن أغلب سكان القضاء هم سكان مزارعين. وفي الفترة الأخيرة في هذا القضاء يوجد مركز شرطة وقطعات من الجيش في هذا القضاء. والتنسيق موجود في فرقة قيادة 14 بالجيش العراقي ويوجد تنسيق مع ضباط من قوات البشيمركة والجيش والشرطة العراقية.

هناك رؤية لدى قيادة العمليات المشتركة في المناطق المتنازع عليها ويوجد لوائين مشتركين لواء 20 من البيشمركة وتم تسمية لواء 60 من الجيش العراقي. ومهمة هذه الألوية هي لحماية الحدود بين الإقليم والحكومة الاتحادية وبالتحديد هذه المناطق لوجود فراغات تصل الى 10 أو 20 كيلو متراً.

الجلسة الثالثة:

آليات الحكومة للتداول بسندات الكربون وتمويل المشاريع من عائدياتها

• المشاركون:

- المهندس محمد صاحب الدراجي، مستشار رئيس الوزراء
- د. عبد الباقي خلف علي، مستشار وزارة النفط
- د. نضير عبود فزع، مستشار وزارة البيئة
- مدير الجلسة: حيدر قاسم مطشر

مدير الجلسة: ما هي مشاريع وآليات التداول بسندات الكربون وتمويلها؟

مستشار رئيس الوزراء: عضوية وزارات النفط البيئة والصناعة، كان هناك لدينا أهداف واضحة في هذه اللجنة، أهداف تكتيكي استراتيجية، بمعنى أهداف سريعة آنية بالبعد التكتيكي تتمثل بالعمل على تنظيم مؤتمر في بغداد للشركات الراغبة بالتعاون مع العراق، وفي هذا المجال مطلع العام 2024، تم تكليف وزارة البيئة وزارة التخطيط لتحديد انشطة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، أي أنه حتى القطاع الخاص عليه أن يقلل انبعاث الكربون ويعمل مشروعاً لتقليل الانبعاث وممكن انه يستفاد من هذا الموضوع، وتحديد المشاريع التي يمكن تمويلها لتخفيض انبعاث الكربون، تم تكليف وزارة التخطيط باعداد مقترح ضوابط بيع سندات الكربون، أي عندما تأتي أي شركة فيجب عليها أن تقدم مشروعاً يحمل ضوابط محددة، ولهذا قررنا إنشاء هذه الشركة لتنجز هذا المشروع، وبالمقابل نمنحها سندات كربون حتى تقوم بالتداول لبيعها بسوق سندات الكربون العالمي.

ويمكن الاخ مستشار وزير النفط سوف يشرح لنا أيضاً على أول مشروع انجز بهذا الإطار وهو مشروع مد خط أنبوب غاز، لأنه إذا استخدمنا الغاز بدل النفط في محطات الكهرباء فهذا راح يقلل الانبعاث، وأما إذا استخدمنا الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح فبالتأكيد سيتم تقليل الانبعاث، فكل هذا يمكن يتحول إلى سندات كربون ويباع بسوق السندات العالمية.

أيضا قمنا بالتوصية لأن يكون هناك جناح خاص للمشاركة في كوب 28 الذي يقام بالامارات نهاية هذا الشهر وأوصينا المجلس الوزاري للطاقة بأن تقوم وزارة النفط بفتح هذا الجناح لنتواصل مع الدول التي لديها تجارب بهذا الموضوع.

وعلى البعد الاستراتيجي أول شيء استحصلنا موافقة لتأسيس شركة ترتبط وزارة البيئة اسمها الشركة العامة لاقتصاديات الكربون هذه الشركة هي المسؤولة او المنصة المسؤولة للتداول طبعاً الاصدار السندي مرتبط بوزارة البيئة، ويبقى هذا السند الكربون منو الذي يتداول به من يبيع ويشتري فيه، يحتاج لنا حتى أن نقنن أدوات الفساد، وان تكون العملية مركزية يحتاج لنا جهة هي من تتداول في هذه السندات، هي مثل سندات الاسهم لكن اسمه سند كربون، فالشركة العامة للاقتصاديات الكربون هي التي يجب ان تتعامل مع هذا الموضوع.

أوصينا واستحصلنا الموافقة لطرح أي مشروع استثماري كبير مدينة كاملة صديقة للبيئة، ما نريدها خلال خمس سنوات عشر المقبلة يجب أن تبنى في العراق مدينة صديقة للبيئة بشكل كامل يعني زيرو كربون.

نعمل على متابعة تطبيق البرامج وتنفيذ الالتزامات الحتمية والطوعية لتحقيق رؤية العراق 2030 لتقليل الكربون والغازات الدفينة.

واجباتنا أنه نراجع جميع هذه العقود التي تتم باسم سندات الكربون، الآن من هذه الرؤية حصلنا مجموعة أشياء أول شي صدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل وبإنشاء الشركة العامة لاقتصاديات الكربون برأس مال عشر مليار دينار عراقي، هذا أولاً.

وثانياً أن وزارة التخطيط الآن تعمل على وضع الضوابط.

وثالثاً تم توجيه وزارات المعنية وهي الكهرباء والنفط والصناعة والنقل والزراعة لتشكيل لجان خاصة بخفض الكربون، كما طُلب من وزارة الصناعة أن تعمل على ذلك بان تحصر جميع المشاريع.

طبعا وزارة الصناعة والكهرباء على أن تحصر جميع مشاريعها القائمة الصناعية القائمة والتوليدية للكهرباء التي هي ممكن من خلالها نحصل على سندات كربون، أي بمعنى إذا عندنا محطة كهرباء تشتغل بالديزل ونحولها للعمل بالغاز هذا معناه راح نحصل بيها سندات كربون.

فهناك أفكار عديدة ممكن انه تعطينا سندات كربون مثلا فكرة من الافكار التي نعمل عليها ولم نصل الى نتيجة نهائية، فمثلاً إذا جاءت شركة وعرضت مشروعاً يقضي بتزويد المواطنين بالكهرباء عبر منظومة الطاقة الشمسية فهذا الاستثمار سيقلل من الانبعاث أولاً وثانياً يزيل المولدات المنتشرة في الشوارع، كذلك الحال بالنسبة إلى المولدات الموجودة في المحطات الحكومية هذا الفرق في انبعاث الكربون سوف يتحول الى مبالغ ننطيه سنة كابون وسيذهب المستثمر إلى السوق العالمي يبيعه ويقلبه إلى أموال، بينما نحن مستفيدون من قلة الانبعاث ولدينا كهرباء في البيوت.

طبعا لدينا الحظ لأنه نسب العالمية للكربون أعلى من نسب الموجودة بالعراق، وإذا وفرنا فرص أكثر سوف نستفيد من سندات الكربون أكثر من أي من دول أخرى، وهناك دول تتطلع إلى إنشاء مثل هذه المشاريع في العراق.

في كندا مثلاً هي راغبة أن تنطلق مثل هذه المشاريع في العراق حتى تأخذ سندات الكربون وتبيعها بالسوق العالمية.

هناك نقطة أخيرة أشير لها، في مجال الابداع والأفكار الجديدة، نحن الحالة نطلق عليها الحالة الديناصورية في إدارة الدولة إنه أي شيء جديد ما يقبل ديناصورات قائمة على أشياء هذا ما وجدنا عليه آبائنا، أي لا يريدون الابداع في العراق ويعرقلونه.

دائماً يجب علينا أن نستغل هذه الفرص والأفكار الجديدة او المشاريع الجديدة الموجودة بالعالم، من أجل خفض نسب الكربون ونحولها إلى أموال حتى ندخلها في مشاريع اخرى ضمن المشاريع المحددة في الموازنة العامة للبلد. عذراً للإطالة وشكراً جزيلاً.

مداخلة: فيما يخص تأسيس الشركة العامة لاقتصادية الكربون، أي جهة ستتولى صرف أرباح هذه السندات.

مستشار رئيس الوزراء: الشركة ستؤسس حسب قانون رقم 21 لسنة 1997، ستكون شركة عامة، وقانون الشركات العامة يحدد نسب أرباح وواردات هذه الشركة أين تذهب؟ فالنسبة الكبيرة منها ستذهب إلى البرامج التشغيلية في الشركة نفسها حتى يكون هناك تمويل ذاتي والنسبة الكبيرة ستذهب الى الخزينة العامة للدولة لدخولها في الموازنة العامة لإنشاء مشاريع أخرى.

مداخلة: تجارب بعض الدول في هذا الإطار قاموا بتأسيس صناديق خاصة للعائدات من سندات الكربون، وهذه العائدات تصرف على مشاريع معنية بالتنمية البيئية؛ لأنه عملياً ظاهرة إعادته للموازنة الاتحادية سوف تفرغ الصندوق من المحتوى؟

مستشار رئيس الوزراء: ما تفضلت به يحتاج الى تداخل تشريعي، قد نعمل عليه مستقبلاً، ولكن الآن نحن لا نريد أن نُعقد الأمور، وانت تعرف أي شيء يذهب للتداخل التشريعي يمر بمراحل ويجوز يبقى له في مكتبه من المكاتب عشر سنوات، فنحن نعمل بالممكن تحت سيطرة الحكومة، ما تفضلت بيه صحيح بس يحتاج إلى تداخل تشريعي لأنه قانون الشركات يحتم هذا الشيء فلابد هذا

الصندوق الذي تفترضه يؤسس صندوق بقانون، ونحن ضمن خططنا عندما يكتمل مشروع الشركة نطرح مشروع قانون لانشاء صندوق التنمية البيئية.

مدير الجلسة: لي سؤال فيما يتعلق بكميات هائلة من الغاز التي تحرق من قبل شركات الاستخراج وكذلك شركات التصفية للغاز المصاحب، هل تعتقدون ان هذه فرصة حقيقية لعملية استثمار هذه الغازات ان تكون مورد مهم، وإذا ما تداخلت مع عمليات إنشاء سيدات كربون ناتجة عن عمليات تخفيض هذا الموضوع، وما هي خطة وزارتكم و أين وصلتم تحديداً في هذا الاطار؟

مستشار وزارة النفط: شكراً جزيلاً، بسم الله الرحمن الرحيم بداية شكرا للدعوة، صراحة اسمح لي بمقدمة يعني لماذا مثلا في بلد نفطي وغازي وفي بلد يعتمد تسعين بالمائة من وارداته على النفط، يُطرح موضوع الانتقال بالطاقة وموضوعة خفض الكربون الذي هو ممكن ان تفهم بطريقة واخرى انها يعني تهدد الصناعة النفطية بشكل أو آخر، لكن بالحقيقة توجد أسباب كثيرة أحاول أوجزها.

لدينا أسباب بيئية والتزامات مناخية باتفاقية باريس، والتزاماتنا الانسانية والاخلاقية تجاه نفسنا واتجاه شعبنا، مع ملاحظة جدا أن على الجميع أن يلتقت لها، أنا شاركت في مؤتمر كوب 27 السابق للمناخ، وهناك أمران تفاجأت بهما، الأول أنه كنت اتوقع نحن كبلد نفطي نحن واحد من الجناة الحاضرين في موضوعات المناخ، لكن اتضح لي نحن ضحية بل واحد من بلدان الضحية، ونحن ليس السبب وعندما تدخلون على موقع اليو اف سي تلقون نسبة العراق من الانبعاثات اليوم يتحدثون عن اربعين جيجا طن يمكن الانبعاث العالمي، نسبة العراق بوينت سكس بالمائة، يعني اقل من واحد بالمائة من هذه الانبعاثات.

بالتالي احنا ضحية بهذه القصة، السبب رقم واحد الصين ربع الانبعاثات، والولايات المتحدة خمس الانبعاثات تقريباً ويليها الدول الصناعية، نحن متضررون من تداعيات المناخ، وبالتالي همنا كيف نقلل الانبعاثات؟ هذا مهم أيضاً، كيف نعالج الاثار المناخية على العراق مثل شحة المياه والتصحر وتحدثوا به السادة بالجلسات السابقة.

نعم هناك أسباب اقتصادية كثيرة على المناخ، رقم واحد يعمل على جعل البصمة الكربونية لبرميل النفط، وسمة من سمات تسعير كما يؤخذ اليوم بالكبريت ويؤخذ الملوثات الاخرى، وراح يكون سمة من سمات التسعير يعني

يخفض سعر البرميل والذي يكون بصمته عالية شنو بصمته؟ يعني أثناء الانتاج الحفر النقل هاي الفعالية حتى ينحسب عندما يطلع ويتقسم على انتاج البلد الكلي.

بالنتيجة سوف نحصل على ضريبة أو كلفة من جراء البصمة الكربونية، والبنك الدولي عمل على مؤشر إسمه «غاز المشاعل» الذي يسمى بالمحروق، وأي أن البلد الذي لديه وفرة عالية راح ينطي مؤشر عالي، مثل العراق سنطلب رقم 15 لكل برميل، وهذا رقم كبير بالنتيجة راح يعملون على أمر نحن نسميه «كابن» أو سقوف لأعلى حد قابل مثلاً داخل اوروبا أو داخل استراليا أو داخل أمريكا يعملون على هذا، وهذا خطر على تسويق النفط العراقي.

الاتحاد الاوروبي أطلق ما يسمى بالكاربون بودر الجسميك ميكانيزم يختصروها السيبان، والسيبان باختصار يعني أنه داخل أوروبا انت بعد لا تشتري السلعة لوحدها، بل تدفع السلعة وتدفع البصمة الكربونية الخاصة بها.

يعني مثلا لو انطبقها بالعراق يمكن طن الاسمنت انتاجه يمكن يرافقه طن سي او تو أو أكثر، فبالنتيجة إذا نطبقها في العراق، لازم تدفع قيمة الطن مئة ألف وتدفع مئة ألف أو مئة دولار قيمة الطن الكربون مالته.

هذا خطورته، النفوط عالية البصمة، النفط الروسي النفط العراقي بعض النفوط، بحسب تقرير لآخر الوكالات ممكن يوصل العبء عليها إلى خمسة دولار، هذا بشكل أولي، أي يعني تنافسنا في هذه الأسواق الأوروبية راح تقل بمقدار خمسة دولار، يعني إذا يبيعون بتسعين إحنا نبيع خمسة وثمانين، وهذه خسارة أخرى كبيرة.

مقدار السقف المطلوب من عندنا بالحقيقة نبقى نتكلم كبلد نفطي، ونبقى ندافع عن صناعتنا النفطية، والعراق في مؤتمرات المناخ هناك أكثر من مجموعة يشتغل عليها، وعندنا المجموعة العربية عندنا مجموعة دول اوبك عندنا ما نسميها المواقف الموحدة ونحن ندافع نقول انتم يا اتفاق باريس يا دول العالم ما تحاربون الوقود نفسه بل تحاربون انبعاثات الوقود، وبالتالي ما يحق لكم تحاربون مثلا صناعة النفط والغاز، انتم بتحاربون البصمة الكربونية الوقود، وهذا الشيء مشروع، وبالتالي ترى الدول كلها تطرح مبادرات لتقليل هذه البصمة الكربونية.

ونحن في العراق كبلد نفطي رقم واحد ندافع على إننا ضحية للتغيرات المناخية، وندافع عن صناعتنا النفطية كونها مورد رئيسي من موارد البلد، وحتى اتفاق باريس تحدث عن موضوع يسموه الانتقال العادي الذي انت ممكن تسوي وتسحق طبقات المعتمدة على الوقود الاحفوري، و لازم يكون الانتقال عادل بحيث ما ينترك واحد خلف المسار خلال عملية الانتقال.

إذا كان هناك أكثر من سبب فنحن هدفنا بهذا المسار هو انه ندافع عن صناعتنا النفطية لأن هي مورد رئيسي وحن ضحية للمناخ ولسن السبب، ونقلل البصمة الكربونية لدوافع بيئية واقتصادية.

موضوعة الغاز للأسف هو الجرح الأوغر بالقضية العراقية المناخية، واليوم نتحدث عن ألف ومئة مقمق، والمقمق يعني مليون قدم مكعب من الغاز يحرق يومياً ما يُشكل تقريبا أربعين بالمائة من غازنا، هذا الرقم رقم كبير، وإذا عرفنا

إنه كل واحد مقمق من الغاز يطلق أكثر من خمسين طن سيوت، هذا رقم من تحسب يطلع ملايين الاطنان، فإذن المفروض نبدأ بالعمل على هذا الملف.

هل معناه وزارة النفط ما عملت على هذا الملف؟ لا أصبح هناك عمل مبكر على مشاريع الغاز لكنها تعطلت في بعض المشاريع بسبب الوضع الامني في المناطق الغربية والشمالية، و بعض المشاريع لاسباب حدث فيها بتأخير بسبب عجز الموازنات. لكن أنا شخصيا اقول ليس من الصحيح أن نبرر تأخير استثمار مشاريع الغاز، لحسن الحظ هذا العام اشتغلنا فقط على مشروع البصرة ان جي ال تو الذي هو 200 مقمق.

وفي هذا العام 2024 أبشر الجميع، هناك ثلاث مشاريع عندنا تفتح بالحلفاية ثلاث مئة بالناصرية وعندنا في البصرة ايضا ميتين، يعني مغطين تقريبا سبعين بالمائة من الفلير المتبقي، قبل سنة 27 أو 28 مصفرين غاز المشاعل، هذا الجزء المهم الذي يتعلق يعني بغاز المشاعل.

مدير الجلسة: نعم، شكرا سعادة المستشار، سؤالي يعني مرة اخرى عملية التحول بتقديم انبعاثات الموجودة بالفلير، هل يرافقها الان عملية استثمار لها وتحويلها إلى سندات كربونية أم لا؟ وما هو العائق؟ هل هناك عائق تشريعي؟ هل هناك عائق تقني يمنعكم كوزارة؟ من استثماره التخفيض بتحويله الى الى سداد كربونية؟

مستشار وزارة النفط: نحن حتى باتفاق باريس الذي هو قائم على ثلاث عناصر رئيسية، سنرى التمويل العنصر المهم والتكنولوجيا وبناء القدرات فالتمويل هو عنصر مهم من هذه العناصر، ويعتبرون دعم اسواق الكربون حيث توجد فقرة كاملة باتفاق باريس، وفقر رقم ستة تخص الكربون تخص التشريعيات والقوانين في مجال السوق العالمي للكاربون. وهناك دول سبقتنا في تشريع سقوق الانبعاث، فمثلاً أمريكا بها تشريعات في بعض الولايات، واستراليا ودول كثيرة تلقى عندها تشريعات واضحة ومحددة بموضوع الكربون.

لكن اتفاق باريس الى الآن لم حسم لنا موضوع تجارة الكربون، ونتأمل انه هذه السنة ستظهر خطوات واضحة وعملية على الأرض لتجارة الكربون الدولي، ونحن ممكن سوف نستفيد الآن أن نبيع سنداتنا على دول عندها تشريعات سابقة.

نتحدث عن الاتحاد الأوروبي اليوم عدنا دول تفاوضنا مثل ألمانيا عندها شركات كندية والنرويجية الآن يفاوضون على شراء هذه السندات لبيعها في تلك الأسواق، إذا التعاون الدولي لا يزال ناضجاً ومستعد لشراء هذه السندات، كما لدينا بالمقابل دولة ممكن نبيع لها لخفض الكربون.

حسبنا لو مشاريعنا كلها مال الغاز مال الفلير التي تحدثت عنها سابقاً، لو كلها دخلناها بالكربون كريديت، يعني استفدنا من الخفظ الكربوني الخاص بها، وراح نحقق تقريبا ثلاثين مليون طن سنويا، واحسبوا الطن في مئة دولار واضربوا الأربعة وثلاثين مليون طن، رقم ثلاثة أو أربعة مليار دولار هذا فقط من الكربون، أما عائدات اضافية للبلد ستظهر من الكربون، لكن لسوء الحظ إنه اي مشروع جرى توقيعه تجارياً، ليس ممكناً التسجل على آلية التمويل بسندات كربون، هذه من الشروط ولكن هناك شروط يسموها «السي دي أم» او وضعوها في كتالوج «اليو اف سي» هم كذلك.

نحن نسميها ستاندر فورم او ابليكيشن فورم حتى تقدم على السندات الكربونية متطلبات لازم تحققها، من ضمنها انه لم تعمل دليل تجاري بعدك لسوء حظنا المشاريع التي جرى توقيعها سابقاً لم تظهر.

المطلوب من عندنا التزام يعني مجاني مطلوب منا اثنين بالمئة، وإذا استمرينا في هذه السنة سنوصل 20 بالمائة، وللأسف لن نقبض شيئاً، أي يعني الالتزام بهذا الخفض الذي عملناه سيكون مجانياً وكأنه غير مسجلاً والسبب أنه لم نكن مستعدين لموضوعة أسواق الكربون بشكل مبكر، نحن الآن أدخلنا فقرة كوزارة نفط إنه أي مشروع يخص خفض الكربون واعلاها طبعا الفلير هذه المشاريع كلها أدخلناها في دائرة العقود والتراخيص ولدينا شركات عممنا عليها هذا الموضوع، نعم ضروري يكون بند من البنود المهمة حتى يعزز اقتصاديات المشروع وهي موضوعة بيع السندات.

مدير الجلسة: شكراً سعادة المستشار، وننتقل بالحديث مع السيد المستشار وزير البيئة، للحديث عن الفجوة أو الفراغ التشريعي الذي يعانيه العراق للاستفادة من موضوع الكربون والفرص التي ضاعت علينا كما ذكرها السيد المستشار على الرغم من أنه أنشأنا وزارة في حكومة 2010 والمفروض الآن يعني على الأقل لو كل سنة تقدم الوزارة مشروع قانون، لكن الآن عندنا مجموعة قوانين تخص البيئة، فنطلب منكم توضيح أين الفراغ التشريعي.

مستشار وزارة البيئة: شكراً جزيلاً كما أشكر السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكراً جزيلاً للمعهد العراقي للحوار وجامعة بغداد العريقة على هذه الدعوة.

في الحقيقة العمل المناخي كما ذكر اليوم في أول جلسة دكتور فريد ياسين أنه ابتدأ من 1992، لكن العلماء وهم المحركون الأساسيين يقولون أنه بدأ من 1828 في هذا الموضوع،

موضوع الجدل في التغير المناخ هو مستمر وقديم وحديث ومستمر في بين العلماء وبين السياسيين، فدائماً العلماء والباحثين يبحثون عن ما يسمى بالبوليتيكال ويل، والبوليتيكال ويل وتعنى الإرادة السياسية صعبة جداً تتحقق، بل يحتاج لها فترات طويلة ويحتاج لها لوبيات ويحتاج لها ضغط حتى الحكومة تضع هذا الموضوع في ضمن أولوياته، في عام 1992 العراق رفض أن ينضم الى اتفاقيات ريول ثلاثة تصحر وتنوع بيولوجي وتغير المناخ.

واستمر هذا الرفض الى 2009 واليوم أني عرفت بشكل صريح انه معنا اليوم أحد المحركين الاساسيين الذين أدخلوا العراق لموضوع التغير المناخي واتفاقيات تغير المناخ.

ومن 2009 الى اليوم هناك أيضا مرحلة اخرى من العمل المناخي في العراق، ولكي نتحدث بصراحة إن الجانب السياسي كان غير مقتنع تماماً في موضوعه ومن حقهم.

لماذا؟ لأن العراق بلد يعتمد في اقتصاده مثل ما ذكر السيد المستشار ووزير النفط اليوم أيضاً بانه 94 إلى 95 بالمائة من اقتصادنا مبني على الوقود الأحفوري، ومن الصعب جداً ان تقنع بلداً يعتمد في اقتصادها على النفط بان يتحول إلى نوع جديد من الاقتصاد، هذا للعاملين في حقل المناخ كان تحدي كبير، ونحن بدأنا في وزارة البيئة وهي نقطة الاتصال مع الاتفاقيات وبعدين اتفاق باريس وبعدين اتفاقية تربول سي في عام 1992 مثل ما ذكر سيادة المستشار الاستاذ محمد بانه في عام 1997 كان هناك كيوتا بروتوكول، ومن أجل أنه يخفضون من الانبعاثات ويوصلون إلى الهدف المعني، ولكن الحقيقة الى 2005 حتى كان هناك تفعيل لما نحن عليه اليوم في موضوع الكربون.

ومن بين 2005 و 2009 أصبحت هناك آلية يعني شهيرة تسمى (سي دي ام) من خلال هذا الموضوع السي دي ام ارتفعت أسعار الكربون ولكن بعدين انخفضت بشكل كبير وصلت حتى إلى خمسة دولار للطن وإلى واحد دولار فانهارت أسواق الكاربون في ذلك الوقت.

أصبحت في ضمن الاتفاق الدولية هناك حاجة ملحة بأنه ننتقل الآن إلى إتفاق جديد لذلك اتفاق باريس هو جزء من الاتفاقية الاطارية الشاملة، فاتفاق باريس يهدف إلى موضوع جديد، ويهدف إلى تغيير للمفاوضات يسموها «سي بي دي ار» كما أشار لها سيادة المستشار في بداية كلامه بأن الكل يتحمل المسؤولية.

فهنا من هذا الموضوع بصراحة، وعودة أيضا إلى سؤال حضرتك بانه العملية هي ليست سهلة العملية كانت صعبة في العراق وتطبيقها صعب إلى أن وصلنا إلى البوليتيكال ويل، وإذا تسألوني الخص لكم العمل بين 2010 الى 2023، هناك مايل ستونز نحن حققناها في العمل، الأولى أنه نحن في سنة 2015، العراق قدم وثيقتين مهمة عن طريق وزارة البيئة وهي مساهمة العراق بمعنى «ما ينوي

البلد أن يعمله»، وقدمنا أيضاً البلاغ الوطني الأول وبلغنا عن الوضع الذي نحن موجودن فيه.

فكل الكلام الذي سمعتوه الآن نحن نقول دائماً انه عندما نتحدث عن الكهرباء فنحن لا نتحدث عن الكهرباء التي مصدرها الوقود الأحفوري.

وإنما نتكلم عن الكهرباء المستدامة التي هي الهدف النهائي لها هو الكربون، فاليوم نحن بعد هذه الرحلة الطويلة تلاحظون هناك جلسة تتحدث عن الكربون وتجاوزنا كثير من الأمور.

أما بالنسبة للتشريعات الحقيقة عندما أقر البرلمان العراقي في 2009 دخولنا هذا هو يعتبر تحسن وعندما مرة ثانية مجلس الوزراء صادق على اتفاقية (INDC) في 2015 هذا تحسن آخر، الآن في عام 2021 نحن أيضاً قدمنا الوثيقة النهائية التي هي تسمى وثيقة المساهمات الوطنية.

والآن إذا تسألون ما هي خطة العراق في المناخ؟ هي الانديسي؟ هي وثيقة المساهمات الوطنية، ماذا تحتوي هذه الوثيقة؟ تحتوي على جزأين أساسيين.

خط المتغشين وخط الآبتيشن، ونحن في هذه الجلسة نتحدث اليوم عن خط المتغيشن، وهي خط التخفيف من الانبعاثات، والعراق غير معني مثل ما ذكروا الاساتذة بخفض الانبعاثات، لكن في الحقيقة أن العراق التزم طوعياً بأنه يخفض 2 بالمائة، يعني من السنة الاساس التي قد انبعاثاتنا، فلذلك نحن عندنا تو سيناريوز في موضوع التخفيف.

واحد من عندهم اثنين بالمئة نعتمد به على موازنتنا والآن هناك إعلان من وزارة النفط ونحن تقريباً استكملناه، وهناك الشيء المهم الآخر الذي أعرضه بجلستنا اليوم، هناك 15 بالمائة عرضناها من تخفيف بـ» INDC» الذي هي المظلة للعمل المناخي في الاقتصاد الاخضر، الاستثمار في الاقتصاد الاخضر، فهناك توجه كبير نحو الاقتصاد الاخضر، فالاقتصاد الاخضر في العراق يراد له أن يكون اقتصاد ساند، يعني خفض العملية بالوقود الاحفوري وبالمقابل ارتفاع الاقتصاد الاخضر.

ما هو حجم الاقتصاد الاخضر المطروح من وزارة البيئة في وثيقة INDC؟ الحقيقة نحن لا نريد أن نعمل حتى ننهي وزارة النفط أبداً، ولكن نريد أن ننوع اقتصادنا في العراق بقيمة تصل الى مئة مليار دولار الى سنة 2035.

هذه المئة مليار دولار ترونها هي كبيرة ولكن هي خاصة من وزارة النفط، ففي مشاريع بسيطة نحن نقدر كعراق نوصل الى هذه المرحلة، وأريد تلخيص حديثي، نحن دائماً نقول في البيئة انه للعمل المناخي هو الكاربون، وعندما نخفض الكربون نحسن البيئة، فهو تحسين البيئة ونحن نعمل ضمن قانون اسمه قانون حماية وتحسين البيئة، ولكن هذا القانون لم يكن مؤهل؛ لأنه مكتوب في عام 2009.

فانتقلنا الى ما تم ذكره بأن الحكومة العراقية نتيجة اهتمامه وأولويتها أعطت استثناء لوزارة النفط، ولكن من قبلنا في وزارة البيئة نعمل على تحديث التشريع وهو قانون رقم 27 قانون حماية وتحسين البيئة سنة 2009 والآن نحن نضمن حتى اقترحنا إنه نغير وزارة البيئة الى وزارة البيئة والتغيرات المناخية؛ نظراً لأنه التغير المناخي أصبح مظلة، فإذن بمختصر جلستنا هي تقع في ما يسمى بالاقتصاد الأخضر ونحن ندفع باتجاهه ليس من أجل أن ننهي النفط وإنما من أجل تنويع الاقتصاد وتحسين البيئة في العراق.

مدير الجلسة: شكراً سعادة المستشار، هذا بالتحديد ما كنت أعنيه أنه هناك فراغ تشريعي لذلك تضطر وزارة النفط للعمل بالاستثناءات ووزارات أخرى لحد الآن لم تباشر أساساً في موضوع الاستفادة من سندات الكاربون.

اعتقد الاضافة المهمة التي سوف تحققها الشركة العامة للاقتصاديات الكربون باعتبارها تكون السلطة العراقية للتعامل بهذا الموضوع.

في سؤال أخير حدثنا عن استعدادات العراق إلى كوبي 28 الذي سوف ينعقد في مدينة دبي، وما هي أجندة العراق والخطة التي أعدها للتعامل مع باقي الدول في كوبي 28؟

مستشار وزارة البيئة: هذا أيضاً سؤال آخر مهم، نحن الآن كبلد الكل يسأل نفسه، عندما نشارك في كوبي 28 ماذا نعمل؟ الحقيقة كوبي 28 هي منصة عالمية من سنة 1992 قسموها الى دول انكس وان، ولن انكس وان، وهناك جدل مستمر بين الدول المتقدمة والدول النامية وكل دولة تلقي باللائمة على الآخر بشأن أضرار المناخ.

والحقيقة هي من 300 سنة الاخيرة في التطور الصناعي كان هناك إضافة كبيرة إنه نحن نحفر ونستخرج من الطبيعة ونضع الغازات في الغلاف الجوي،

فالمسؤول سموها «سي بي دي ار» يعني على الدول المتقدمة أن تتحمل مسؤوليتها، ولكن الآن المفاوضات باتجاهات التي ذكرها أيضاً دكتور عبد الباقي.

لذلك ما هي توافقات اتفاق باريس بانه الام دي سيز بالبلدان وثائق المساهمات قبل ما كانت موجودة، والآن أصبحت موجودة استنادا لاتفاق باريس، فإذا هناك مفاوضات بين الدول المتقدمة والنامية.

نحن كلنا قلنا دائماً نقول أن النظام السياسي الجديد بعد 2003 والدبلوماسية العراقية الجديدة غيرت من مفهومها وبدل ما كانت هي ضد التوجه العالمي أصبحنا جزء من الركب العالمي وأصبحنا ندافع عن كوكب الأرض، ولكن بالمقابل نريد من الدول المتقدمة أيضاً أن تلتزم بتعهداتها بأن تضع المبالغ المعنية، وحتى سوق الكربون الذي ذكره الاستاذ محمد بالبداية لهذه الآلية، الآن هناك دفع باتجاه بان تقوم بعمل تطوعي من حيث تخفيض مستوى الانبعاثات وهذا المطلوب، لكن أبداً نحن في العراق وفي الدول المنتجة للنفط والدول المتضررة والهشة نحن متأثرون من موضوع التغير المناخي، فالحقيقة نحن غير مجبورين بأن نخفض من إنتاجنا النفطي أو نخفض من أمورنا المبنية على الوقود الاحفوري؛ لأن هو أرخص بالوقت الحالي، ولكن ضمن الاتفاقيات نحن وافقنا، لذلك تحضيراتنا هي تكون في هذا الإطار.

دخلنا في اتفاق باريس لكي ندافع عن حقوقنا من داخل السرب، ونهيئ الوفد العراقي أولاً يكون جزء من الوفد العربي، وجزء من مجموعة السبعة وسبعين زائد الصين، وجزء من البلدان المتشابهة الأفكار، فنحن ندافع عن حقنا مع الدول المتقدمة، والآن مثلاً نحن ذاهبون إلى كوبي 28 في البند السادس من اتفاق باريس الذي يختص في سوق الكاربون وجلستنا هذه، إذا هم يريدون دفع البلدان بأن تكون متطوعة من ضمن وثائق المساهمات نحن نرفض هذا الشيء، لأنه نحن نريد سوق كاربون حتى الأشياء التي نعملها ببلدنا نحصل عليها يعني نحصل عليها كربون، فهذا هو مهم، فنحن هيئنا الوفد العراقي، والوفد سيذهب بنوعين وفد سياسي دبلوماسي وفني، فكل سنة نشارك بهذا الموضوع، والآن استكملنا هذه التحضيرات في وزارة البيئة

ونعمل مع كل القطاعات، عملنا وفد تفاوضي ونختار منهم 15 شخصاً لكي ندربهم بشكل صحيح.

ماذا يعملون؟ الوفد التفاوضي يتفاوض على البنود، أنا ذكرت لكم فقط بند السادس الآن.

يعني عندما نكون حاضرين نرفع العلم العراقي ونقول العراق يدعم هذا الموضوع ولكن بصراحة مثل ما ذكر معالي وزير البيئة صباح اليوم، نحن لا زلنا نحتاج لنا دفع ودعم وتحليل أكثر سياسي دبلوماسي للناس الفنيين مثلي حتى نذهب نعرف ماذا نتحدث في كوبي 28، فهل نحن مع البند السادس أو هذا المسار أو المسار الآخر، لدينا جناح واستكملنا هذه الأمور، وهذا العام نحن ذاهبون بحلة جديدة وهذه الجلسة هي للتوضيح.

ما أقوله أنه نحن دائماً نقول الكاربون وبما نحن اليوم نناقش موضوع الكربون اذن نحن وصلنا الى مراحل متقدمة في العمل المناخي في العراق، وشكراً جزيلاً.

مدير الجلسة: شكراً جزيلاً سؤالي للسيد مستشار رئيس وزراء للشؤون الفنية، هل هناك رؤية لدى الحكومة في دعم التحول باتجاه السيارات العاملة بالطاقة النظيفة كالسيارات الكهربائية وغيرها، وهل هناك نوع من الدعم تمنح من قبل الحكومة؟ وهل هذا ممكن ان يستفاد منه في موضوع سداد الكربون وتحويله سندات كربونية قابلة للتبادل؟

مستشار رئيس الوزراء: نعم أكيد، هذا جزء من الرؤية الشاملة الكاملة، ولجنة الأمر الديواني واشتراكنا بكوب 28، فهذه جزئية وأصبح لدينا عقد شراكة مع احدى المؤسسات الحكومية بانتاج سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية تجميعها داخل البلد.

أني راح أسأل سؤال، هو هل لدينا كهرباء للبيوت، حتى نعمل سيارات كهربائية.

هذا الموضوع يختلف لأنه سيارات التي تعمل بالكهرباء كل وحدة فيها كربون كريديت وتباع عالمياً فإذا هذه الأموال الخاصة بها نخصصها إلى توليد طاقة كهربائية خاص فقط بالسيارات وهي طاقة نظيفة.

أي بمعنى سوف نحول محطة البنزين إلى محطة وقوي كهربائي، هذه الطاقة التي نحصل عليها هي أساساً نظيفة ومن الشبكة الوطنية العاملة، نعم رؤية الحكومة واضحة إنه خلال السنوات الستة القادمة يكون عندنا تحول واضح في عملية الطاقة النظيفة والكربونت كريدت ماركت.

مدير الجلسة: كان هذا السؤل الأخير في هذه الجلسة، شكراً لحضراتكم والسادة المستشارين المتحدثين، شكرا لحضوركم واستماعكم لهذه الجلسة، وفرصة طيبة تعرفنا على هذه الجهود والشكر موصول إلى المعهد العراقي للحوار وكلية العلوم السياسية بجامعة بغداد.

تحويل الطاقة والتنوع الاقتصادي

• المشاركون:

- رياض العريبي، مدير عام الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية في المنطقة الوسطى
- د. ماهر جوهان، وكيل وزير التخطيط
- مارينا هاشم، نائبة رئيس شركة فيستاس الدنماركية للطاقة المتجددة
- د. محمد شاكر الدليمي، رئيس مركز بغداد للطاقة المتجددة والاستدامة وعضو الفريق الرئيسي للمبادرة الوطنية لدعم الطاقة وتقليص الانبعاثات في العراق
- مدير الجلسة: أوس الصفار

مدير الجلسة: في البدء من دواعي سرور أن نشارك في هذه الجلسة نخب من المتحدثين من العراق وخارجه ليثروا موضوع الندوة بخبراتهم الواسعة والمتنوعة في القطاع الحكومي والخاص، فمن المعلوم لديكم أن العراق بلد غني في مصادر الطاقة لا سيما النفط والغاز.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية والصعبة التي مر بها خلال عدة عقود منصرمة إلا إنه خطى خطوات اقتصادية هامة، فقد احتل العراق المركز التاسع والاربعين في أكبر اقتصادات العالم في عام 2023. بعد أن كان في المركز الثاني والخمسين في العام الماضي وذلك قائمة ضمت مئة وتسعين دولة وفقا لصندوق النقد الدولي.

وتسعى الحكومة العراقية من خلال تنويع مصادر الدخل الى معالجة حالة الاعتماد الكبير على الإيرادات الناجمة من تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية

التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، وكما يعلم الجميع أن العراق هو أحد البلدان المشاركة والمساهمة في مؤتمرات الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وواحد من المعنيين في اتفاقية باريس لعام 2015 والمبنية على أساس المسؤولية المشتركة لكن المتباينة حسب الامكانيات والظروف والمسؤولية الوطنية والتاريخية في حصول هذه المشكلة.

حيث أن هذا التوجه العالمي جديد والمشاريع نحو تطوير تقنيات الطاقة الجديدة، دفع العراق منذ وقت مبكر للانضمام للاتفاقية الدولية المذكورة والعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والدراسات التي تهدف الى التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف الانبعاثات من جهة وتحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي وتنويع مصادر الدخل من جهة أخرى بصورة تتناسب مع معدلات النمو السكاني الهائلة، حيث بلغت نسبة النمو السكاني اثنين بوينت سبعة لسنة 2023 وهي الأعلى في تاريخ العراق.

وكذلك أيضاً للحد تأثير الاستجابة التي تتخذها البلدان المتقدمة على اقتصاديات البلدان النامية كالعراق والتداعيات والتبعات البيئية والسلبية التي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني في حال اتخاذ هكذا تدابير. آسف للإطالة على المقدمة وأتوجه بأسئلة للسيدات والسادة الحضور.

نبدأ مع معالي السيد مدير العام رياض عريبي، هناك قضيتان مهمتان أهتم بها البرنامج الحكومي، نريد من سيادتك توضيح السياسات والخطط للوزارة فيما يخص مشاريع تعظيم استخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية بالتنسيق مع وزارة النفط.

وكذلك برامجكم لزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة والمشاريع، وخصوصاً في ملف الطاقة الشمسية كون العراق ينعم بمعدلات مرتفعة من الطاقة تقدر بخمسة بوينت ستة كيلو واط لكل متر مربع بمعدل ثلاثة الاف ساعة سنوياً.

مدير عام الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية في المنطقة الوسطى: في البدء أود أن أشكر السادة القائمين على هذا المؤتمر والسادة الحضور، حقيقة وزارة الكهرباء لديها خطة تسير وفق معدلات وقد تم وضع خطط ورصد أموال وتخصيصات من خلال الموازنة بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارة النفط ووزارة المالية، وحالياً معدل التوليد في العراق جيد قياساً بالسنوات السابقة.

لدينا من الطاقة التوليدية المركبة عن طريق استغلال الانبعاثات من الدورات البسيطة لتحويلها إلى طاقات من خلال وحدات توليدية مركبة بحدود ثلاثة وخمسمية ميغا واط، ونستهدف بالسنوات القادمة الوصول إلى تسعة الاف ميغاواط.

وهذا راح يقلل الانبعاثات الكربونية، وأيضاً تم تنصيب أكثر من أربعين منظومة تبريد في الوحدات التوليدية، إضافت بنفس معدل صرف الوقود الحالي الذي يولد كمية معينة من الطاقة، واضاف سبع مئة واثنين وسبعين ميجا وات للمنظومة، هذه الاضافة هي بنفس معدل الوقود، وأيضاً أنه تعتبر وحدة من المعالجات المهمة في تقييم انبعاثات الطاقة.

فيما يخص الطاقة الشمسية في خطة ثلاثة وعشرين سبعة وعشرين نستهدف نستهدف الوصول الى سبعة الاف وسبع مئة ميغا واط، اضافات طاقة شمسية وتم توقيع العديد من العقود، هذه العقود أكيد سترى النور في السنوات القادمة، إضافة إلى وجود دراسة لاستخدام طاقة الرياح في منطقة الشهابي وحالياً دراسات مستفيضة في هذا الجانب، وأن معدل الرياح يحتاج له وقت لدراسة إنه كمية الرياح الموجودة ضمن المناطق وهل هي مستمرة أو غير مستمرة.

هذا شيء مختصر في مجمل إجراءات الوزارة، لكن توجد خطط ومشاريع أخرى مستمرة ومع استشاريين ومع وزارة التخطيط لغرض الوصول إلى أعلى شيء ممكن من تقليل انبعاثات الطاقة.

مدير الجلسة: شكراً جزيلاً سيادة المدير العام، سؤال أخير، ما هي انعكاسات نجاح تنفيذ وتشغيل المشاريع الموجودة حالياً ضمن البرنامج الحكومي، خصوصاً في موضوع تخفيف الموازنة التشغيلية لوزارة الكهرباء بالإضافة إلى فرص عمل كثيرة ممكن تنعكس بصورة إيجابية على ملف البطالة أيضاً؟

مدير عام الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية في المنطقة الوسطى: أكيد أن استثمار موارد الدولة في أمور أخرى كما تعرف الطاقات المتجددة هي من أسمها واضح جداً، مسألة التشغيل لا تحتاج وقود لكن نحتاج إلى كوادر، والكوادر في وزارة الكهرباء الكثير منها ممكن أن تتأهل وتصبح كوادر ناجحة في مجال ادارة هذا المشروع.

ومشروع الطاقات المتجددة أكيد سيوفر فرص العمل من خلال التقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وبالنتيجة هذه عملية المبيعات على مستوى وزارة النفط هي وارد مالي إضافي للبلد أفضل ما أن يكون يصرف في مجال توليد الطاقة، لكن الطاقات المتجددة سوف توفر لنا هذا الوقود بنفس طاقة توليدية زائد أيدي عاملة لادامة هذا المشروع.

مدير الجلسة: شكراً جزيلاً سيادة المدير العام، أتوجه بالسؤال الثاني للسيد الدكتور ماهر جوهان وكيل وزير التخطيط. في ظل البرنامج الحكومي والتوجه نحو الطاقة النظيفة ما هي أهم توجهات وزارة التخطيط والتحديات التي تواجهها في احكام التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية والمختصة المتعددة بهدف رفع كفاءة تنفيذ المشاريع من أجل تحقيق أهداف البرنامج الحكومي؟

وكيل وزير التخطيط: شكراً جزيلاً إذا كنا نتكلم على موضوع رفع كفاءة المشاريع على المستوى الكلي ونتكلم عن مسار محدد يتعلق بالطاقات المتجددة ومسار وزارة الكهرباء، أكيد برنامج الحكومة تضمن محاور أساسية يعني الخمسة الاساسية وفقرات تفصيلية جزء منها الكبير كان يتعلق برفع كفاءة أداء المشاريع الحكومية بصورة عامة، والتركيز بصورة خاصة على مشاريع الطاقة.

هذا التزام أساسي وهو بالنسبة لنا نعتبره أصبح واحداً من المحاور الأساسية للمرحلة الحالية والمستقبلية، وفي موازنة 2023 و 2025، وهي لأول مرة في العراق ما بعد 2003، بل حتى قبل 2003 أقرت هذه الموازنة المتعددة، وحاولنا كوزارة صياغة تنسيقية عالية مع الوزارات القطاعية الخاصة مثل الكهرباء والمالية ووزارة النفط أن نضمن التمويل والتخصيص المناسب والذي يتماشى مع البرنامج الحكومي بصورة واضحة.

إذا نتكلم عن قطاع الكهرباء وعن الطاقة المتجددة فيه، وكذلك الاستفادة من الطاقات الحالية للدورات المركبة، ضمنا تمويل كافي يصل إلى أرقام كبيرة جداً تصل إلى ثلاثة تريليون ما بين الاستفادة من الدورات المركبة الطاقات الحالية التي تستند إلى الوقود الاحفوري بمسمياته وتوفير نصوص قانونية لتوفير ضمانات أساسية للطاقة الشمسية وللمشاريع العملاقة المتعلقة بالطاقة المتجددة.

طبعاً هذا تحدث بخصوصه السيد رياض عريبي، والطاقة المتجددة أو سبع آلاف ميغا واط بالضبط التي أقرت منذ سنتين، وحتى نكون صادقين لحد الآن

ما دخلت حيز التنفيذ وأعيقت أو واجهتها إعاقات محددة تتعلق جزء كبير منها بالضمانات الأساسية، التي تسمى ضمانات استهلاك الطاقة واستخدامها وانشاء هذه المحطات، وهذه السنة ووضعت الأسس القانونية التي تضمن تنفذ هذه المشاريع.

وإدرج في الموازنة أيضاً مشاريع تنفذها الحكومة تخص الطاقات المتجددة وليس على باب الاستثمار، تم إدراج مشروعين أساسيين، واحد بسبع مئة وخمسين ميغا واط والثاني مئتين وخمسين ميغا واط، واحد بالمثنى وواحد بكربلاء، هذان المشروعان أخذا تخصيصات كاملة وأيضاً دخلت بحيز الادراج والتنفيذ.

الحقيقة الأهم من هذا وذاك حضرتك أشرت إلى رفع كفاءة أداء كل المشاريع الحكومية، وهي جزء مهم، ربما من الأرقام الأساسية المهمة التي نشير لها أنه انخفضت عندنا نسبة المشاريع المتوقفة والمتلكئة بحوالي 30 إلى 40 بالمائة، حيث أعيدت هذه المشاريع للعمل ومنها مشاريع المتعلقة بوزارة الكهرباء ووزارة

النفط، إضافة أن التوجه الحكومي الأساسي الذي يتعلق بمشاريع البنية التحتية والخدمية، بالمقابل تحققت عندنا نسب انجاز عالية نسبياً، واستطيع القول أن معظم المشاريع التي تنفذها الدولة على مستوى الاستثمارات.

هذا الإطار العام لالتزامنا كوزارة بالبرنامج الحكومي لضمان تنفيذه، ونأمل أنه نستطيع تغطيها إلى نهاية ثلاث سنوات وللفترة التي بعدها.

مدير الجلسة: شكراً جزيلاً، لدي سؤال أخير، بالإضافة إلى ما تم ذكره، هل هناك سبل أخرى للتأكد من أن النموذج العراقي للإقتصاد بصورة عامة مرتبط ارتباطاً عضوياً وكلياً في موضوع تغير المناخ الهادف إلى الاقتصاد الأخضر؟

وكيل وزير التخطيط: يمكن المشكلة الأساسية التي يعاني منها العراق كما أشار لها زملائي والسادة الوزراء هي موضوع الاقتصاد الريعي والتنوع الاقتصادي، هذه المشكلة مزمنة متجذرة، وموضوع ربط التغيير هذا بالتغير المناخي موضوع شائك حقيقة ليس بالموضوع السهل.

على الأقل كوزارة، أحد المحاور الأساسية تسمى المحاور التقاطع الأساسية إضافة إلى محاور البرنامج الحكومي ومحور التغير المناخي، حالياً ننظر لأي خطة نعدها للخطة الوطنية أربعة وعشرين ثمانية وعشرين.

وواحد من التقاطعات الأساسية لمحاور هذه الخطة هو التغير المناخي، وفي ظل ذلك يمكن طُرح موازنة تعتمد في تسعين الى خمسة وتسعين بالمائة على النفط، يعني موازنة الدولة بالناتج اجمالي تصل الى ستين بالمائة، ويبقى الحديث عن ربط سريع بين التنويع الاقتصادي وبين العمل على موضوع الطاقة المتجددة موضوع شائك.

ولكن أصبح بالنسبة لنا ما يطلق عليه واحد من المفاصل الحدية، موضوع التغير المناخي بدأ يربك مسيرة العمل في كل قطاعاتنا الاخرى، ربما أشار الجميع إلى التغير المناخي، واعتقد السيدة وزيرة الهجرة ذكرت أن التغير المناخي صار عندنا أكثر من عشر محاور أساسية نتكلم عنها في موضوع تغير المناخ وليس ارتفاع فقط شحة المياه وارتفاع درجات الحرارة، نتكلم عن هجرة وعن تغير أساليب التعليم وعن الصحة والأمراض التفاصيل كلها تفصيلية.

حتى نكون صادقين الذي حدث عندنا بالخطة السابقة من 2018 إلى 2022، بدأنا نغير نسبة مساهمة وحدة من القطاعات، قطاعين أساسيين كنا نضغط حتى نغير مساهمتها بالناتج الإجمالي وهي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

كانت خطتنا وأحد طموحاتنا أنه نصعد بالقطاع الصناعي من أقل من الواحد وهذه هي ليست بالخطة الانفجارية، ولكن في ظل الريعية هو جزء يتحقق.

وبالمقابل كانت خطتنا تتعلق برفع مساهمة القطاع الزراعي بالناتج الاجمالي من اثنين بالمائة إلى حوالي أربع بالمائة هذا تحقق الآن؛ لأنه أحياناً ينزل يسمى مساهمة النفط للأسعار أو تحقق لدعم الدولة.

الموضوع بالنسبة لنا أصبح أساسي، أنه بالوثيقة القادمة توجه لثلاث سنوات حالية، خمس محاور أساسية التي تقاطع مع وثيقتنا وهي خططنا اضافة للخطط على مستوى الوزارات اضافة الى البرنامج الحكومي، واحد أساسي منها التغيير المناخي رأس المال البشري وتغيير مؤشراته، والحوكمة والتحول الرقمي هذه القصة أصبحت وحدة تسمى المحاور الحدية للتغير بالنسبة لنا، وسنضمن على الأقل قدر ما نستطيع من يسموها الزامية التي نحن نتمتع بها كسلطة مخولة من الدولة، نحاول نضمن مسار يسمى التوجهات المستقبلية يكون متوائمة مع الاستجابة أو التكيف والتغير نحو الأفضل.

مدير الجلسة: شكراً جزيلاً، السؤال للدكتور محمد شاكر الدليمي مركز بغداد للطاقة المتجددة والاستدامة تم انشاؤه مباشرة أعماله عام 2018 كمركز غير ربحي، ومنذ ذلك الحين المركز مستمر على مواكبة أحدث التقنيات والأبحاث العالمية، فيما يخص الطاقة المتجددة وإيجاد حلول مستدامة والسعي لتنفيذها على أرض الواقع، عام 2019 أطلقتم مبادرة (المدينة المستدامة)، وقمتم باستضافة المطور الخاص شخصياً بمشروع المدينة المستدامة في دبي التي تعتبر كأفضل مدينة للعيش على وجه الكرة الأرضية لغرض الاستفادة من مشاريع موجودة على أرض الواقع وبالمناطق القريبة، ارجو من حضرتك أن تطلعنا أكثر على هذه المبادرات وعن إمكانية تطبيقها بصورة صحيحة على أرض الواقع، هل من الممكن ان نرى هذا الشيء بالمستقبل القريب؟

رئيس مركز بغداد للطاقة المتجددة: أولاً شكراً جزيلاً للقائمين على هذا المؤتمر الزملاء في المعهد العراقي للحوار وكلية العلوم السياسة جامعة بغداد، سعيد جداً أنه أتشارك المنصة مع الدكتور ماهر والاستاذ رياض والانسة مريم.

أنا متفائل جداً بهذي الجلسة لأنه آخر جلسة كانت مع الدكتور ماهر في 2015 كنا ننظر في إيجاد حل لمشكلة مستحقات المقاولين وفي وقتها اقترحتُ موضوع تسديد المستحقات عن طريق السندات هذا المشروع كان مشروعي ولي الشرف أنه مشروعي وقد تبنته الدولة بشكل عام، لكن الدكتور ماهر أخذه كقضية شخصية وسارت الأمور، وانحلت مشكلة كبيرة فهناك بشرى أنه إن شاء الله هذه بارقة خير قادمة.

والنقطة الأخرى التي أحب أن أشير إليها أنا مريض بمرض اسمه العراق، ويشاركني الكثير منكم في هذا المرض، وهذا المرض يجعلنا نتلقي العلاج لما بعده، مصيبتنا كبيرة لكننا قادرون ان شاء الله واياكم أن نمضي بالحلول، والحلول متوفرة ومتاحة.

موضوعة مركز بغداد هو مركز غير ربحي، تم إنشاء هذا المركز ضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات وهذا نظام عالمي معروف.

العراق للأسف ما يمارسه إلا بقدر الصدقات والمعونات، هذه واحدة الصدقات والتبرعات والمعونات تختلف عن موضوعة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي هي أنه انت شركة مسؤولة أمام المجتمع، انت تعمل في قطاع نفطي وتحتاج عشر حفارين ما تطلب تعين عشر حفاريين، بل تذهب تعمل مسابقة وتمنح شركة مختصة بالتدريب يدربوا لك مئة حفار وتقتنص افضل عشرة في هؤلاء المائة أنت أخذت أفضل خيار وتركت التسعين يرجعون للمجتمع.

أردنا أن نبدا نعمل بهذا القطاع، لكن لم نجد قوانين والناس خبرتها قليلة بسبب الانارة الخاصة بالشوارع التي أصبحت بالعراق وهي قد يكون اشكاليتها على المواطن والصيانة وعلى طريقة أو جودة المكونات الأخرى التي شكلت وفق خبرة خاطئة.

فالناس عندها نفور، والدولة ليس عندها قوانين تساعد الان قريبا ان شاء الله قانون الطاقة المتجددة بالطريق قادم، نحن أحد الناس الذين اشتغلنا على هذا الموضوع، فحتى نغير لازم نبدأ من حيث انتهاء الآخرون، ولابد نفكر خارج الصندوق، فنحن باتجاه أنه هو في أي بلد تريد تطويره أولاً النفايات، وطيب عالجت النفايات جمعتها النفايات، أين تضعها؟ العالم سابقاً قديماً يذهبون باتجاه مطامر نظامية.

تصير فوقها نظام باتريز يطلع من عند الميثان يولدون به كهرباء بعد سبع سنوات، وهذا الذي العالم بدأ يغادره ليست موجود عندنا.

الحل المثالي، هناك نقطة مهمة أنا بحواري هذا، الهدف أن أخلق لغة مشتركة معكم وأن كل واحد من الموجودين يكون هو سفير استدامة، اليوم تخيلوا بالعراق نحن نطرح يومياً أربعين ألف طن من النفايات، وهذه الأربعين ألف طن نفايات سنوياً تولد لنا 15 مليون طن كربون، لو نريد نعالج هذه النفايات وإعادة تدويرها، هذا موضوع مهم، لكن لابد أن يكون الفرز من المصدر وليس في المكب؟ راح يطلع لي الطعام، هو مجرد غلقنا الكيس بدأ يولد عندي غاز الميثان.

وغاز الميثان يعادل حسب بعض الدراسات اثنين وثلاثين طناً من الكربون، ولو مزجنا النفايات مع بعضها، فلو تلف عندي الورق الكارتون البلاستيك الى آخره، أصبحت لديه عملية تدوير غير مجدية لأسباب التالية، الأول أنه الدول التي كانت تستورد النفايات المعاد تدويرها هي الهند والصين بالدرجة الأساس قبل ثلاث سنوات، حرمت دخول هكذا مواد معاد تدويرها، فسوق هذه الدول تراجع، إذا كنا نتحدث من الناحية الاقتصادية.

ثانياً: المواد المفروزة المخلوطة عندما تأتي الى المكب وهي مخلوطة فعملية إعادة فرزها ستكون صعبة هناك مكننة تجري في بعضها، لكن بالأخير لابد من وجود عنصر بشري لابد أن يتدخل، وهذا العنصر البشري كل خمسمئة طن من النفايات لكي يتم إعادة فرزها تحتاج 15 كادر عامل من هذه الجهة و 15 من الجهة الأخرى، أي نحتاج إلى ثلاثين عامل على خط النفايات، يعني ثلاثين مشروع سرطان من خمسة إلى عشر سنوات، إذن الحل في النفايات المخلوطة أن نذهب باتجاه تحويل النفايات إلى طاقة كهربائية.

هذه جرت عليها عمل وأصبحت فيها أربع أجيال، هذه الأجيال توصلت إلى الجيل الرابع، واعقب على كلمة الدكتور نظير السيد مستشار وزير البيئة عندما قال أنه عملية توليد الكهرباء، من المصادر المتجددة تختلف تماماً عن الطرق المعتمدة في توليد الكهرباء بالطرق التقليدية أو الأحفورية، لأن أنت هنا المغزى الكهرباء قد تأتي ناتج عرضي مثلاً أو تأتي ناتج أساسي الهدف من عنده تخفيف الانبعاثات التي هي مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو أي طاقة أخرى من الطاقة المتجددة.

هنا العملية أين أصبحت عندي؟ تقول لي العراق، نحن عملنا منذ فترة وأريد أن أشير لنقطة أنه من قبل 2012 كنا نعمل أنا والدكتور نظير كذراعين في جسد واحد متوازيين، لكن ما ملتقين نهائياً عندما التقينا مع بعض صارت لدينا صدمة أنه اكتشفنا أنه نعمل على نفس المحاور والعمل ومصابين بمرض العراق، فاليوم نحن موضوعة (الويستي انرجي) حل أساسي للعراق، على أن يمضي بالاتجاهات الصحيحة في الويستي انرجي الذي سينهي مسألة الطمر، والعالم كله متوجه الى إنهاء الطمر.

الطمر اليوم الذي نعمل عليه ونذهب به إلى التاجي أو النباعي أو النهروان، ونرميه عشوائياً وتبدأ بالانبعاثات الضارة وبنفس الوقت تأثر على المياه الجوفية وتؤثر على الأرض المحيطة فالعالم غادر هذه التقنية واتجه إلى الويستي انرجي.

ماذا يعمل؟

سيعمل لي كل ثلاث آلاف طن من النفايات يومياً توفر لي مليون طن كربون سنوياً، هذا فيها مردود بشكل أو بآخر وقد يكون جزء من حصة العراق ولو التطور

الأخير للكوب 28، نسأل الله أنه ما يمضون بخطتهم بجعل العملية طوعية، لكن المفروض تكون بالمقابل وراح تولد الكهرباء.

فثلاث ألف طن نفايات تولد تسعين ميغا واط ساعة كهرباء، نعم هو مشروع النهروان، ونأمل أنه المعيارية والعمل يذهب باتجاه الويستي انرجي ولا تذهب وتتعامل كمحطة كهرباء، فهذا العمل الذي عملنا عليه، نتائجه اليوم فهناك مناقصة النهروان التي هي أول ثلاثة آلاف طن.

المدن المستدامة هي جودة حياة، وهي ليست طاقة شمسية، هي مفاصل متكاملة تغير أسلوب الحياة، وتشرفنا في زيارة مع معالي وزير البيئة والدكتور نظير وفريق عراقي كبير قبل ثلاث أسابيع إلى مدينة دبي المستدامة، وشاهدنا في أبو ظبي وقلنا نحن سمعنا عن المدينة الفاضلة والآن نمشي فيها، فنحن اليوم هذا ما نريده لأهلنا في العراق.

في الموضوعات المدن المستدامة أن نعمل مدينة مستدامة وحدة في بغداد متكاملة وتكون هي مركز التدريب للمهندسين والمصممين وتنتشر في كل العراق، هذا هدف رئيسي ان شاء الله يرى النور قريباً، والعوائد التي تأتي جداً مهمة.

في موضوعة الطاقة المتجددة الويس تو انرجي أو أي أنواع أخرى من الطاقة أو المدن المستدامة عندنا شيء جديد، وهو الاقتصاد الاخضر وهو مفهوم قد يغيب عن بالي الكثير، وهذا هو اقتصاد العالم القادم اتخيلوا أن جون كيري المبعوث الأمريكي للمناخ يقول حاجة العالم من التمويل الأخظر ثلاثة الآف وخمس مئة إلى أربعة الآف مليار دولار سنوياً.

المتاح الآن صندوق المناخ الأخضر عنده مئة وثلاثين، لكن سأتطرق لنقطة اسمحوا لي فيها، تحدثتنا عن الكاربون والاقتصاد الأخضر، لكن للتبسيط ما هو الكاربون؟

حتى نكون على لغة ومسافة واحدة، الكربون الكيلو واط مال الكهرباء انا مشغل المكيف وقاعد يستهلك عندي كهرباء، الكيلو واط من الكهرباء الذي تولد لي محطة الدورة يولد معه انبعاثات سبعمائة إلى ثمانمائة مئة غرام، إذا أني ولدت الكهرباء بطرق متجددة من تكنولوجيا متجددة شمسية أو رياح أو ويس تو انرجي إني، بهذه الطريقة أنا لن أجعل الانبعثات تظهر.

معناها ماذا فعلت؟

وفرت الكربون وبعدها؟ استحق فيها شهادة من وزارة البيئة؛ لأنه انا وفرت كربون كل ميغا واط يعطوني شهادة، هذه الشهادة استطيع بيعها عالمياً كيف أبيعها عالمياً؟ ومن هو المشتري؟

نقول من المشتري هي الدول المتقدمة الصناعية التي الآن تلوث، هي ملزمة بعد اتفاقية باريس، إنه تضع صندوق فيه تمويل سنوياً كان مئة مليار دولار وبعد مؤتمر كوب 26 في مدينة غلاسكو أصبح مئة وثلاثين مليار دولار في صندوق، هناك أربعة وثمانين دولة الأكثر تضرراً هي مؤهلة أن تستفيد من هذا الصندوق، العراق كان بالمرتبة الخامسة الأكثر هشاشة، وقبل شهر تقريباً أو شهرين كان عندنا ممثل مؤسسة التموين الدولية في المركز، عندما حدث نقاش معه قال ابشركم صرتوا بالمرتبة الثانية، فنحن مؤهلون للحصول أدنى أموال طائلة موجودة ممكن الاستفادة منها عندما نتحول تحول كامل نحو الاقتصاد الأخضر.

مدير الجلسة: شكراً جزيلاً للشرح الوافي وان شاء الله كل النجاح بهذا المجال، وسؤالي الأخير للاستاذ مارينا، ارغب بمعرفة وجهة نظرك ورؤيتكي للمشاريع المستقبلية في العراق بصفتكي ممثلة لشركة فيستا وند وكما نعلم هي من المؤسسات الرائدة في مشاريع الاستدامة في المناطق المجاورة مثل السعودية.

شركة فيستاس الدنماركية: اشكركم على استضافتي هنا معكم، كما تعرفون انا مهندسة كهرباء عملت في أماكن عديدة وشركات وانتقلت الى فستا وند، ولدينا رؤية واضحة كون العراق غني بالمصادر النفطية والغازية والأيدي العاملة، إضافة إلى كمية الرياح التي تهب والتي من الممكن الاستفادة منها لتحويل الطاقة إلى الطاقة النظيفة.

وإذا نظرنا إلى الدول المجاورة التي لها موارد أقل من العراق بدأت بجدية بهذه المشاريع، ولنا مشاريع في الأردن والسعورية وتركيا، ولايوجد مشروع في العراق، وجود هكذا مشروع حيث المصادر متوفرة، والعراق يحتوي على الجامعات والخريجين المتعلمين والموارد كافة، حيث يمكن الاستفادة منها وتحويل الحياة إلى أكثر حضارية واستخدام طاقة متجددة نظيفة. ويمكن أيضاً تاسسيس المصانع الخاصة في البلد.

المشاركة الوطنية والتوعية البيئية

• المشاركون:

- السيد أحمد المبرقع، وزير الشباب والرياضة
- السيد أحمد الأسدي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية
- د. منير السعدي، رئيس جامعة بغداد
- السيد أشرف الدهان، مدير عام المنظمات غير الحكومية.
- مدير الجلسة: عباس عبود

مدير الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تزعجنا سخونة الجو وننفر منها، ولكن لا تزعجنا سخونة الأحداث فنحن على الدوام، نهتم بها تثيرنا الأحداث العاجلة رغم بساطتها ونهمل الأحداث والكوارث العاجلة مهما بلغت جسامتها، والكارثة المستديمة أننا لا نكترث للكوارث حتى تطرق أبوابنا وهذا ينطبق تماماً على مصطلح ومفهوم شَغَلَ الدنيا من شمالها الى جنوبها ومن مشارقها الى مغاربها دون اكتراث منا، ففي الوقت الذي دخلت فيه متون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ومؤتمر الأطراف، وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية باريس إلى صلب العلاقات الدولية والسياسات الداخلية والاقتصاد الدولي، ما زلنا في بغداد وباقي المحافظات نستمتع بالبطش في البيئة، متصالحين مع ثاني اكسيد الكربون محتفلين بمنظر اشتعال الفحم ودخانه المتصاعد غير مكترثين بتعدد وتنوع

مصادر التلوث ولا بالاحتباس الحراري أو الجفاف أو التصحر، حيث أصبحت اخبارها تتردد في نشرات الاخبار دون أن تحرك فينا الوعي والاهتمام، ونراها مثلما نرى الاخبار البروتوكولية المتوقعة.

ولبحث ما تقدم تأتي جلستنا هذه التي تتمحور حول عنوان «المشاركة الوطنية والتوعية البيئية».

ومعي في الجلسة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية الاستاذ احمد الاسدي، ومعالي وزير الشباب والرياضة الاستاذ أحمد المبرقع، ومعالي الاستاذ الدكتور رئيس جامعة بغداد الاستاذ منير السعدي، والاستاذ اشرف الدهان رئيس هيئة المنظمات غير حكومية.

حقيقة في تقديرات الامم المتحدة بسنة 2050 سيصل عدد السكان يبلغ سبعين مليون نسمة، وتساقط الامطار يتناقص بمقدار تسعة بالمائة، ودرجات الحرارة تتضاعف بمعدلات أعلى بكثير من المعدلات الحالية والجفاف يبلغ نسب مرتفعة، والهجرة من الريف إلى المدينة ستبلغ مستويات قياسية في عام 2050، والموارد تتناقص والسكان يتزايدون.

ووفقا لحسابات البنك الدولي إن تناقص مصادر المياه في العراق سيكون بنسبة عشرين بالمائة، وسوف يتسبب ذلك بتناقص الطلب على العمالة الزراعية بنسبة 11 بوينت ثمانية بالمائة وينخفض الناتج القومي ستة بوينت ستة مليون دولار أو أربعة بالمائة وسيؤدي الجفاف إلى إرتفاع أسعار العلف الحيواني وتتفاقم الأزمات، هذا السيناريو مرعب وموجود حسب التقارير وأشاروا في الجلسة السابقة بعض المتحدثين بأن العراق في التصنيف الدولي بمؤتمر باريس وما بعده أنه أصبح في المرتبة من السادسة إلى الثانية بقضية الاحتباس الحراري وقضية التغيير المناخي.

السؤال موجه لمعالي السيد احمد الاسدي، وفق هذه المعطيات وهذه المؤشرات الخطيرة كيف يمكننا التعاطي الإعلامي والسياسي والنفسي والاجتماعي مع هذا السيناريو المرتبط بالتغير المناخي.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية:

بسم الله الرحيم، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته

شكرا لك سيدي الكريم

في البدء أنا كنت اتحدث عن تغير مناخي في القاعة ما بين جلسة الصباح وجلسة المساء، وبعد الحضور والمشاركة بالتأكيد فإن أي عبث في الطبيعة تنتج عنه نتائج عكسية، وكلما ازدادت كمية هذا العبث تزداد تأثيرات نتائجه وتتحول الى كوارث.

وتستمر بتأثيرات المختلفة بعد الانتفاضة الشعبانية في 1991 التي حدثت بعد حرب الخليج الأولى وتحديداً في منتصف عام 1992 قام النظام السابق بحملة غير مسبوقة لغرض تجفيف الاهوار.

واستمر حوالي عام ونصف أدت بعد ذلك إلى تجفيف منطقة تتجاوز مساحتها اثنين وعشرين ألف كيلو متر مربع وهي تمتد إلى عشرات الآلاف بل ربما مئات الآف من السنين، وهذه المنطقة كانت تؤثر على كل بيئة العراق على أقل تقدير أو على بيئة الجنوب والفرات الأوسط بل تقترب حتى من التأثير على بيئة وسط العراق وغربه، هذا العبث في الطبيعة الذي أدى إلى جفاف هذه المنطقة بعد عام 1993 الى 2003 جفت بنسبة مئة بالمئة.

طبعاً وصاحبها قطع نهر دجلة والروافد التي تصب في هذه المنطقة كان حوالي اثنا عشر رافد قطعها مئة بالمئة وإنشاء نهر بعد ذلك، ثم في أواخر عام 1993 تم قطع نهر الفرات بشكل كامل عن مدينة الناصرية وتحويله باتجاه الصحراء إلى أن جفت هذه الأهوار وتم القضاء على تنوع بيئي عمره عشرات الالاف من السنين والقضاء على هذه البيئة التي كانت تنعكس غيوماً ومطراً وبالتالي تنعكس على بيئة ومناخ العراق.

وشاهدنا منذ تلك الفترة وإلى اليوم في كل عام تحدث العواصف الترابية وتحدث تفاعلات كثيرة وتأثيرات هي ناتجة عن ذلك العبث المتعمد بالطبيعة.

اليوم وكما يعلن بشكل متواصل وخصوصا للمتابعين ملف المناخ والتغيرات المناخية وملف البيئة عن الظروف التي يعيشها كل العالم بيئياً، وطبعاً نحن تحدثنا عما يخصنا أو جزء مما يخصنا في العراق، وما حدث في أهوار الجنوب، ولكن بالتأكيد في كل العالم عبث في الطبيعة من قطع الأشجار وزيادة المصانع وانبعاثات الكربون والغازات المختلفة التي أدت إلى ما أدت إليه، وواحدة من نتائجها الثقب الموجود في الاوزون وتأثيره عموماً هذه كلها انعكست على البيئة ولا زالت تنعكس باستمرار وتؤدي إلى انعكاسات سلبية مستمرة.

نرى انعقاد كثير من المؤتمرات والورش في جميع أنحاء العالم بشأن هذه القضايا، وهنالك مختصون يبذلون جهداً كبيراً سواء في التوعية وفي كتابة الدراسات التي تسلط الضوء على هذه الظاهرة المؤذية لكل العالم، كوننا الآن لا نتحدث عن غير أرضنا وما يحيط بها من غلاف جوي، وبالتالي نحن اليوم في العراق باعتبارنا على المستوى الخامس في الدول المتضررة والمتأثرة من التغير المناخي الذي يشهده العالم يعني عادة إذا واحد يصير بالدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في بعض الأشياء يفرح، لكن هذا باعتباره تعداداً ومقياساً سلبياً فكلما علت الدرجة ازداد التأثير السلبي وأضراره على العراق.

يجب علينا أن نتداعى جميعاً على المستوى السياسي والثقافي والتعليمي والإعلامي، وان نتداعى لهذه الكارثة التي تضرب في عمق الوطن وتؤدي إلى نتائج كارثية بالتأكيد هذه المؤتمرات والندوات والورش التي تقام تساعد في تسليط الضوء على هذا الخلل الكبير وبالتالي أيضاً هي تساعد على البحث عن حلول فضلاً عن تحقيق جزء من هذه الحلول.

نحن تقع على عاتقنا كثير من المسؤوليات على على المستوى السياسي باعتبار أن السياسيين هم أصحاب القرار ومنهم يفترض تصدر التوجيهات والأوامر والارشادات والخطوات العملية، ولكن في نفس الوقت المسؤولية كبيرة على المستوى العلمي عبر التعريف بخطورة ما يجري وأن الأيام تتسابق معنا أو تسابقنا نحو الكارثة، وفي الحقيقة كلما مر يوم علينا ونحن لا زلنا نراوح في مكاننا هذا يعني لنا الخسارة، طبعاً بالتأكيد من يجري مسحاً سريعاً في العراق نرى إننا على المستوى العملي إن لم نراوح في مكاننا، فنحن تقدمنا بشكل بسيط؛ لذلك نحن بحاجة إلى مزيد من العمل والتوعية الإعلامية والتركيز الآن يجب أن ينصب على هذه المشكلة، فلدينا حدث مؤذي يفترض بكل قنواتنا الفضائية وكل مواقعنا الرسمية وغير الرسمية على السوشيال ميديا وغيرها وكذلك مدارسنا وجامعاتنا تثقف وتركز في هذا المجال.

مدير الجلسة: احصائيات لما يحصل بعد عشر سنوات وفق هذه المعطيات والمؤشرات، لدى برنامج الغذاء العالمي يقول هناك اثنين فاصل أربعة مليون عراقي سيكونون بحاجة ماسة للمساعدة الغذائية يعني كوزارة عمل هل لديها إحصائيات بارتفاع عدد العاطلين كيفية استيعابهم مع آثار التغيير؟

وزير العمل والشؤون الاجتماعية: عندنا احصائيات في جميع المجالات التي تخص عمل وزارتنا، واحدة من هذه الاحصائيات هو عدد الذين هم تحت خط الفقر والذين هم بحاجة إلى رعاية مباشرة من قبل الدولة ومؤسساتها، ووفقا للدستور والقوانين النافذة، الدولة مسؤولة عن رعاية من لا يمتلك وظيفة عامة أو لا يستطيع أن يحصل على وظيفة خاصة وبالتالي مسؤولية الدولة أن توفر له الحد الأدنى للعيش وهو العيش بكرامة.

كذلك لدينا احصائيات عن عدد العاطلين عن العمل، ولدينا المسجلين فقط من العاطلين عن العمل في وزارة العمل حوالي مليون وستة مئة ألف، نحن نسميهم باحثين عن العمل يعني ننظر إلى الحد الايجابي للقضية وليس الى الحد السلبي.

أما العوائل الأسر والافراد الذين هم يستحقون إعادة الحماية الاجتماعية وهم حسب التقديرات وحسب المسوح التي تقوم بها الدوائر المعنية تحت خط الفقر، الذين يتقاضون هذه الاعانة لغاية الوجبة الاخيرة التي أعلنت قبل يومين

وصل عندنا العدد حوالي مليونين وخمسة وعشرين ألف أسرة وفرد والمبحوثين الذين لا يزالون بانتظار ان يشملوا بهذه الإعانة أيضاً عددهم لا يقل عن المليون ونص ما بين رب أسرة أو فرد وأكثرهم أسر.

وبالتالي عدد المشمولين حالياً يتجاوز سبع ملايين نسمة وعدد الذين هم بحاجة إلى شمول لا يقل أيضاً عن ثلاث ملايين نسمة، النسبة كبيرة وكلما تقدمنا باتجاه الأمام زمنياً بالتأكيد الضرر سيكون أكبر.

تفضلت حضرتك ان هنالك التوقعات ان العراق سيبلغ 70 مليون نسمة في عام 2050، هذا انذار بوجود خطر قادم، وهي تسمى في البحوث والدراسات اليوم الهبة الديموغرافية القادمة والتي ينتظرها العراق بشكل واضح، لذلك يجب أن توضع الدراسات في كيفية التصدي لهذه الهبة الديموقراطية، هل هي في مصلحتنا وهل فيها مخاطر وكيف نواجهها، فيما يتعلق بتعداد السكان فيما يتعلق بالانجاب وهناك تفاصيل كثيرة نحن بحاجة الى المرور عليها.

مدير الجلسة: دائماً نسمع من الخبراء بالتغيير المناخي أنه ضرورة توفير فرص عمل صديقة للبيئة للتخفيف من مخاطر التغيير المناخي، هل بالإمكان إيجاد فرص عمل في العراق؟ وهل يمكن انجاح هذه التجربة؟

وزير العمل والشؤون الاجتماعية: بالتأكيد هنالك عشرات الأنواع من فرص العمل التي هي صديقة للبيئة، ويفترض أن تنتشر وتوفر فرص عمل للآلاف من الناس، أحد المشاريع التي نعمل عليها وهي تخصيص 400 مليار دينار بعنوان القروض المسيرة للمشاريع المدرة للدخل، وهذا التخصيص هو لكل سنة وفق موازنة 2023 و2024 و2025، نحن نثقف ونحاول نركز على المشاريع الزراعية التي هي مشاريع خضراء صديقة للبيئة، وهي تحسن من البيئة وتقلل من انبعاثات الكربونية والانبعاثات الاخرى التي تلحق الضرر بالبيئة.

كذلك هناك كثير من الأعمال من الحرف اليدوية التي ليس فيها لا انبعاثات غازية ولا انبعاثات كربونية ولا أشياء أخرى، نحن نحث عليها ونسعى بالتعاون مع الوزارات المختصة أن تكون هي العناوين المنطلقة للأعمال للأيام القادمة.

مدير الجلسة: شكراً معالي الوزير نتحولي لمعالي الدكتور الاستاذ منير السعدي رئيس جامعة بغداد، أصدرت مؤسسات غربية ومنها صحيفة الغارديان معجمها المناخي الذي يظهر بوضوح موقف الصحيفة البريطانية الرصينة المهمة والهدف زيادة التوعية وتقليل الخوف، ويمكن ان يثير هذا المحتوى مجموعة متنوعة

من الاستجابات العاطفية السلبية والايجابية، ونحن مشاعرنا وقتية تجاه القلق البيئي والمناخي، سؤالي هل يمكن لجامعة بغداد قيادة جهد تجتمع به الخبرة الإعلامية حتى نقدم توعية باعتبار الماكنات الإعلامية ليست متخصصة بالبيئة ولا عندهم تخصص علمي بل مهمتهم نقل الحدث وتحليه ورصده؟

رئيس جامعة بغداد:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الموضوع هو من المواضيع المهمة بشكل عام على مستوى العالم، واليوم نعاني في العراق مثل ما شاهدتهم نحن في المرتبة الثانية، نحن في كل الأوضاع والتصانيف عندنا في العراق بالمراحل السفلى، نحن تسلسل مئة وخمسين أو ستين لكن عندما وصلنا إلى مشاكل المناخ أصبحنا في التسلسل الثاني.

حقيقة هذا الموضوع مشكلة مناخ بيئي تحتاج مقابل تحدياتها الى مناخ سياسي يكون مساعد لايجاد الحلول أو لتطبيق الحلول، واليوم في جامعة بغداد قمنا على مدى سنتين معارض علمية لمنتجات تناولت معالجات للبيئة، وكنا نطمح ان نسوق هذه النتاجات والحلول، واليوم أنا أعطي بعض الأرقام التي نحن من خلال دراسات قاموا بها زملائكم في كلية الهندسة أو العلوم.

عدنا مثلاً معدل التبخر في بحيرة الرزازة باليوم الواحد 14 ألف متر مكعب من الماء يومياً، عندما نتكلم عن الحبانية نتكلم على 22 ألف متر مكعب من الماء تتبخر هذا بشكل مستمر.

عندما نتكلم بأرقام أمام الناس يشعر الناس هنالك فعلاً قلق، نحن دائماً العراقيين مثل ما يقول علي الوردي يقول العراقي مبدع لكن تحت الضغط، العراقي مبدع تحت عناوين التحدي، يعطيها مثل في حينها يقول ترى الطالب العراقي عندما يكون لديه امتحان اسبوع قبل الامتحان لا يقرأ، لكن عندما يصل الليل وقبل الامتحان بساعات يسهر لساعات طويلة حتى يحقق النجاح، لكن هذه الطريقة لا تنجح مع الأزمة المائية وأزمة المناخ والتغييرات الحاصلة في البيئة.

نحن نخشى أن نصل لمرحلة لن نجد ماء نشربه من النهر، فنحتاج الى تخطيط مستقبلي يوصلنا إلى مجموعة من الحلول،اليوم في جامعة بغداد

عندنا مجموعة من البحوث والمشاريع التي تبنيناها، واعطي جزء من عندها، مثل الماء الرمادي عملنا موضوع توعية أن مثل هذا الماء يمكن استخدامه في الزراعة، لكنه ليس صالحاً للاستخدامات البشرية، وحتى في الزراعة يحتاج عمل، وهو أن نجعل النبات يستقبل الماء الرمادي.

واستطاع الباحثون في جامعة بغداد أن يحققوا هذه النتيجة، تكلمنا في موضوع آخر موضوعات تدوير النفايات، وتدوير النفايات حقيقة الذي جرى تناوله قبل قليل، وممكن ندورها لاستخدامات الكهرباء، لكن بنفس الوقت ممكن نستخدمها لانتاج مواد غذائية للحيوانات من النفايات انفسها.

وأصبح لدينا موضوع نشاطات علمية متعددة، أنا أقول واحد من المشاريع التي نعملها الان في جامعة بغداد بالتعاون مع جامعات بريطانية هو موضوعة تقليل التبخر في المسطحات المائية.

هذا الموضوع من الأهمية مثل ما اشرت أنه عندنا مسطح مائي يفقد 14 الف متر مكعب يومياً، الكل يعلم أنه عملية الفقدان وارتفاع درجة حرارة الارض وان كانت البعض يعتقد أنه درجة أو درجة ونص هو رقم قليل، لكن هو هذا حقيقة

مؤشر خطر جداً، وواحد من المشاريع بالتعاون مع جامعة ليفربول هو استخدام الألواح الشمسية الكهربائية كغطاء للمسطحات المائية ويحقق من عنده ثلاث فوائد وهذا ضمن برنامج مشترك.

لماذا برنامج مشترك؟ اليوم أزمة المياه والجفاف ليست مشكلة العراق، بل مشكلة السعودية والكويت وبريطانيا، أحد يتصور بريطانيا العام الماضي هي ثمان اسابيع عندهم حالة جفاف، الآن الغطاء القشري الاخضر مات كله بسبب الجفاف، فعملياً حقيقة هنالك تعاون وهذه يؤشر على أن المشكلة حقيقية وخطيرة.

الجانب الإعلامي لدينا كلية إعلام متميزة في جامعة بغداد هي الكلية الأم، الحقيقة لدينا برامج بهذا الاتجاه، نعم نحتاج إلى جهود كبيرة ودعم بنفس الوقت.

نحتاج إلى دعم في موضوعات تهيئة الأدوات المناسبة، في مجال البحث العلمي لدينا أقسام تتناول الطاقة بصيغ مختلفة، تتناول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي زيارة إلى أحد الجامعات في دول الجوار في مشهد جامعة فردوسي.

هذه الجامعة مثل ما أشارت المتحدثة مارينا قبل قليل قالت أن الانصال التي تصنع، وحقيقة جامعة بغداد تمتلك الامكانية لتصنيع هذه المعدات، لكن نحتاج من يستثمر هذا الموضوع، الجامعة تقدم الحلول العلمية ولكن تحتاج لمن يتبنى الحل العلمي، لدينا الكثير من النتاجات التي تنتظر من يطبقها.

أنا اعتقد حل مشكلة المناخ في العراق يحتاج الى إرادة أولاً، ويحتاج إلى مساهمة الناس، وأنا أوجه دعوة لكل العوائل العراقية لو غلقنا مصباح مئة واط في كل بيت، سوف نوفر لربما واحد غيغاواط من الكهرباء، وإذا طفينا مصباحين شيء، وإذا قللنا استهلاكنا في الكهرباء راح يوفر لنا الكثير في موضوعة توليد الكربون الذي هو أصبح سمة خطرة في بيئتنا.

نعتقد أن الأرض بتأريخها مرت بمراحل عصر جليدي وانتهى العصر الجليدي، والآن بدأنا نمر بالعصر الأخطر الحقيقة الذي هو ممكن يؤثر على الحياة بشكل كبير جداً مثل ما اشار معالي الوزير قال هنالك نسبة كبيرة من البشر معرضة لخطر الجوع.

ما هي الخطوات التي يجب أن نعمل بموجبها؟ الشيء الأول أعتقد أن البترول والنفط الذي عندنا، وجوده يؤخر ذهابنا نبحث عن الحلول، لأن عندنا وقود احفوري فما أشعر عندي مشكلة، لكن عملياً إذا ذهبت إلى مجال الطاقات المتجددة، وأجعل كما يفعل العالم والآن دول الجوار عندهم عتبة عشرين بالمائة من الطاقة المستهلكة في أي بلد يجب أن تكون من الطاقات المتجددة، يجب أن تكون طاقة شمسية وطاقة مياه 20 بالمائة، هذه الخطوة الاولى انحسب على اساسها مقدار ما سيؤثر ذلك على التلوث البيئي.

اليوم نحن في العراق يجب ان نذهب بهذا الاتجاه، أن نذهب أكثر من العالم نحن عندنا مشكلة كبيرة.

ثانياً موضوعات استخدامات المياه، استخدامات المياه لدينا مشكلة في تقناة السقي، في تقناة الزراعة، لدينا مشكلة لكن ما نعتقد انه الاستجابة لها أهمية كبيرة، أعطي مثال على ذلك.

عندما نتكلم على نقص الحنطة في المنطقة الجنوبية فهناك حنطة تنتج في شمال العراق، فالحنطة التي بالشمال تعوض الجنوب، لكن لو شعرنا أن الجنوب أمام خطر كبير، لكان عندنا إجراءات أخرى في الحلول.

لبرنامج برنامج يدار من الدولة ومن أصحاب القرار الذين يرسمون السياسات، المواطن عندما يجد الحقيقة مقومات نجاح هذه الإجراءات سيتفاعل معها بشكل أفضل، مثل التقليل من استهلاك الطاقة الكهربائية، ليس القصد حرمان الناس من الطاقة بل نعطي البدائل.

مدير الجلسة: النخبة السياسية العراقية مشغولة بالانسداد السياسي ومتجاهلين موضوع الاحتباس الحراري، فما هي الخطة التي من شأنها توعية المجتمع؟

رئيس جامعة بغداد: حقيقة دائماً الحدث عندما تتكلم عن مجهول بالوصف السري ما له أثر، لكن عندما تعرض المشكلة بدلائلها ستكون لها قيمة، اليوم المواطن يمر على نهر دجلة ويشاهد أنه ممكن يقطع نهر دجلة سيراً على الأقدام من اليمين إلى الشمال من الكرخ إلى الرصافة.

هذا الآن إذا ظهر مع مجموعة من الصور سيكون ذات أثر على المواطن هذا أولاً، ثانياً الدولة بحاجة أن تضع حلول استراتيجية وإن كانت على سبيل المثال

تجعل تعريفة الكهرباء عالية وتدعم مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية أو طاقة المياه.

انا اليوم كمواطن عندما تصلني قائمة الكهرباء بقيمة مئة ألف دينار أو أكثر أجد نفسي لو استثمرت ووضعت منظومة طاقة شمسية بالبيت أفضل لي، وأقدر أقلل هذه المصاريف.

فالعملية هي حقيقة عملية متبادلة الأدوار ما بين صانع القرار وما بين المواطن نفسه، أنا اليوم عندما أشعر أن قائمة الكهرباء نهاية كل شهر أدفع 30 ألف دينار فليس هناك حاجة للبحث عن الطاقة البديلة.

فنحن بحاجة إلى إجراءات مرسومة الهدف منها واضح، اليوم لدينا في العراق منظومات طاقة شمسية سعرها أربعة الاف دولار أخذ منها 12 أمبير بمدى أربعة وعشرين ساعة.

فلابد من أن تقوم الدولة بدعم مثل هذه المشاريع وخفض أسعارها لكي تدفع المواطن للاستفادة منها مع خفض تكلفة الاستفادة من الطاقة الشمسية وتقليها مثلاً إلى ألفين دولار، لكي أشجع المواطن.

أنا عملت فترة من الفترات في هيئة الاستثمار وجرى عرض مشروع وهو عبارة عن برج يولد الطاقة الكهربائية بفعل الرياح بالإضافة إلى أنه يوفر أراضي صالحة للزراعة، وقاموا بدارسة البيئة وجدوا أن العراق لديه أفضل بيئة.

أفضل بيئة تكون حركة الرياح قابلة لاستثمارها في هذا الموضوع، فوجدوا في وقتها أن منطقة الكوت ومنطقة الاسكندرية ومنطقة الرزازة في كربلاء والسماوة فيها مناطق سرعة الرياح كافية لتشغيل التاوركرين.

فنحن الآن نرى أن الدور متبادل، أي لنترك الاحتباس السياسي ونرجع باتجاه الاحتباس الحراري الذي نعاني منه، لنضع الخطط المفيدة، ونقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري هذا أولاً.

ثانياً الكلف أي إننا نشغل محطة كهربائية بكلف مالية عالية، بينما عندما نشغل محطة كهربائية بطاقة شمسية أو بطاقة الرياح فالكلف أقل بكثير.

أما إذا اتكلمت عن موضوعة أخذ الكهرباء من الطاقة الاحفوية إضافة إلى ديمومة المحطة التلوث، كل الاشياء المؤثرة، فنأمل ان يكون هنالك توجه لتبادل الادوار في إدارة الملف.

مدير الجلسة: شكراً لك، نجدد الترحيب بمعالي السيد وزير الشباب والرياض احمد المبرقع ونتوجه له بالسؤال باعتباره هو سياسي ووزير نقول لماذا تغيب قصة التغيير المناخي عن الأجندات السياسية للأحزاب، كذلك غياب البرامج الانتخابية التي تتحدث عن المناخ في الحملات الانتخابية، وكل القوائم المتنافسة تغيب عنها قصة البيئة والتغيير المناخي؟

وزير الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم صحيح واشكركم على هذه الاستضافة وارحب بالسادة المشاركين، في الحقيقة هو الاساس لما يكون في مرحلة الانتخابات يفترض أنه الدعاية تكون الدور الذي سيأخذه الشخص المتوقع أن يحظى بثقة الناس ويصل إلى مجلس النواب، بالنتيجة أدوار النائب ليس لها علاقة بكل هذا الحديث الذي ذكرته.

لكن الرأي العام عندما يصوغ فكرة معينة، أكيد المرشح هو يتعامل مع الاصوات، بالنتيجة راح يشاهد اتجاه الرأي العام اين متجه، وصراحة هذا يفتح السؤال على موضوع مهم جداً، إنه الصورة النمطية عند الناس عن التغير المناخي ما هي؟

الصورة النمطية هي بالضبط مثل الصورة النمطية لمن يصوت مجلس النواب على اتفاقية زيت الزيتون، رأسا صورة مستهزئة ساخرة إنه مجموعة من النواب جالسين ومصوتين على اتفاقية زيت الزيتون بينما هذا جزء مهم وكثير من الاشياء المهمة.

الصورة النمطية التي يصنعها الرأي العام هي الدافع التي تضغط وتدفع باتجاهات معينة وتجعل المرشحين يبحثون عن مناطق سهلة الوصول وسهلة التأثير التي هي السبيس والتبليط، أنا اتذكر رشحت وقدمت برنامج انتخابي عن أدوار النائب وكل فترة انشر هذه الأمور التي تتعلق بأدوار النائب.

فاعترض عليه شخص وقال أنه انت لن تفعل شيئاً، وفعلاً ما استفاديت انتخابياً، لكن كنت محترم البرنامج الذي يجب ان يكون عليه النائب المرشح، فالنتيجة الرأي العام هو الذي يساهم، وهو معتمد على صورة نمطية في ذهن الناس عن التغير المناخي.

أنت الآن ربما هذا العنوان الموجود الآن في أروقة جامعة بغداد العزيزة، سوف يثير كثير من السخرية عند البعض، يتساءلون أنتم أين من موضوع التغير المناخي؟ في حين أن التغير المناخي لصيق صلة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية وحياتنا اليومية.

وعندما نتحدث عن الوعي، لابد أن تكون البرامج تتماشى مع الصورة النمطية، وإذا كان ولابد من تغيير الصورة النمطية، إذن لا بد من آليات جديدة مختلفة تجعل التغير المناخي يكون في أولويات الناس واحتياجاتهم.

وأنا أتحدث هناك عن دور وزارة الشباب والرياضة على اعتبار أن المجتمع العراقي هو مجتمع شاب بالنتيجة الصورة النمطية هم الأكثر منهم هم شباب في المجتمع العراقي، وبالنتيجة لابد أن يساهموا في تغير على الاقل صورتهم النمطية وكيف هم أيضاً يساهمون في تغيير الصورة النمطية لدى الاخرين.

مدير الجلسة: عندي سؤال يتعلق بالسؤال الأول، يعني بعد الانتصار على داعش تغير المجتمع العراقي، وبدأ يتغير وبدأ جيل شباب يتعاطى السياسة كثيراً، لكن لم نشاهد في عناوينهم السياسية أي اهتمام بقضايا المناخ؟

وزير الشباب والرياضة: كما ذكرت أن تتحدث عن فئة من المجتمع التي هي فئة الأحزاب السياسية، فالأحزاب لها دور اجتماعي محدد وهناك أحزاب عندها دور سياسي فقط، فبالنتيجة من هو الذي يدفع حتى يسوق نفسه حتى يكون هو متصدر في المشهد السياسي، المتصدر لابد أن يتماهى مع الرأي العام حتى يحقق هذا حتى يحقق هذا التصدر.

الكلام هناك أنه لا يجب معاتبة لأنه يعتقد يقوم بدوره بما يفرضه الرأي العام، الكلام انه ما هي الفعاليات التي تغير هذه الصورة الذهنية عند الناس حتى يتغير الرأي.

مدير الجلسة: نرجع معالي الوزير إلى قصة الوعي أي الإعلام الذي هو مستعد إخافة الناس بشأن قضية المناخ، وسيدخلون اناس في حالة رعب؟

وزير الشباب والرياضة: صحيح هو الإعلام جزء فاعل مهم في صناعة الرأي العام، لكنه ليس هو الوحيد، أحياناً الإعلام أيضاً يتأثر بالرأي العام ويصنع له سياسة خاصة يتماهى مع الرأي العام، في الحقيقة إذا نتحدث عن الإعلام الرسمي هذا

الكلام، أحيانا الاعلام غير الرسمي اليوم تعرف سبق الصحفي انتهى، بمجرد تمتلك هاتفاً محمولاً يمكن أن توثق وتسبق أكبر وسيلة إعلامية.

بالنتيجة هناك من يشاطر الإعلام الرسمي في صناعة هذا الرأي العام، إذن الرأي العام ليس فقط الإعلام، الإعلام هو جزء الفاعل والأهم لكنه ليس وحيداً، نعم هناك مؤسسات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني بل مؤسسات دينية تساهم في هذا الشيء.

الكلام اين؟ أنك إذا أنت تخوف شخص وهو مسؤول عن سبب الحدث المخيف هذا شيء جيد حتى لا يكرره، مثل الطفل أحياناً تضطر أن تخيفه وهذا أساس تربوي.

مثلاً الحديث عن كوارث بيئية هذا ممكن يدخله في جانب التخويف والكآبة، لكن عندما تخيف شخص من مخاطر إنحسار المياه وقلة المياه، فلابد أن يكون ذلك يدفعه نحو تحسين تعامله مع هذه الأزمة.

التخويف بحد ذاته ليس سيئاً، كما أنه ليس مصدر للكآبة، فهناك بعض الحوادث الإنسان مسؤول عنها.

لو نتحدث عن تدوير النفايات، كنا نعتقد أن بمجرد أن تستورد المعمل وتأتي بالمتخصصين انتهت القصة، في حين مثلاً وحدة من فقراته حسب ما يقول الخبراء أنه قضية عزل النفايات حتى تعزل الصالح، وتعرفون ليست كلها على حد سواء، هذه كلفتها أعلى من القيمة المتوقعة الوارد من تدوير النفايات.

فإذن نحتاج الى مسألة تربوية سابقة يسموها العزل من المصدر من داخل البيت، وهناك دولة متقدمة تفرض غرامات كبيرة جداً على قضية عزل النفايات من داخل البيت، إذن هناك قضايا تحل من داخل المجتمع ويجب تخويفه تارة عن طريق المال والغرامات أو خطر الكوارث.

الجانب الآخر البرامج التي يجب أن تغير هاي الصورة الذهنية حتى تتحول من صورة ساخرة مستهجنة، فمثلاً انت تضع التغير المناخي في سلم أولوياتك وأنا ما عندي لقمة عيش واني كذا كذا، هذه القضايا تحتاج إلى برامج وخطط في عملنا كوزارات.

مدير الجلسة: انتم كوزارة هل لديكم إمكانية لتنظيم حملات شبابية للحد من التصحر وزيادة المساحات الخضراء وإعادة الروح للرافدين من خلال العودة للزراعة، أي تشجعون الشباب على مشاريع زراعية؟

وزير الشباب والرياضة: بالفعل هذا جزء من مسؤولية وزارة الشباب والرياضة تجاه التغير المناخي، وهناك أكثر من حملة تطوعية ليس فقط تزرع وتذهب، بل لابد تأمن إمكانية استدامة المزروع لكي يبقى بشكل مستمر، وهذا يحدث بتنسيق مع البلديات التي نحن ننتشر فيها.

على اعتبار وزارة الشباب والرياضة شاركت في الجهد الحكومي في الزيارة الاربعينية كنا جزء من عدة حملة زرع الف شجرة، وكان ذلك بالتنسيق مع بلديات المدن فهذا جزء، لكن هنا جزء آخر أيضاً وهو نشترك فيه مع وزارة العمل في مسألة الريادة، أحياناً بعض ما نرسمه من برامج حتى نمكن الشباب اقتصاديا بالدورات نختار المهن التي تكون هي صديقة للبيئة.

وبالفعل هذا الشيء موجود الآن عندنا المنحة الهولندية في الموصل، أي بمقدار ثلاثة مليون دولار بالتحديد للمهن الصديقة للبيئة والتي تعبر عن حضارة الموصل، وهي جزء من إعادة أبناء الموصل إلى وضعهم بعد احتلال عصابة داعش للمدينة.

أيضاً عندنا تنسيق وهي منظمة الاسكواب لتدريب أكثر من خمسة الآف شاب عراقي وشابة، الأساس في هذه التدريبات التي هي بعدها تكون فرص عمل صديقة للبيئة هذا جزء من عملنا، لأنه بنفس الوقت عندما تدربه وبنفس الوقت أنت تعرفه أهمية التغير المناخي وكيف رزقك متقوم ومعتمد بشكل كبير عن تداعيات التغير المناخي الحاصل.

لأن الجميع يتوقع أنها صورة تكونت بطريقة معينة وتخيلوا أن أزمة المناخ قضية لا تخصهم وتخص الدول الصناعية الكبرى التي تساهم ارتفاع مستوى الغازات الدفيئة وغيرها.

وبالنتيجة هي قضية لا تخصنا، لكن بالحقيقة نحن بلد نهرين عظيمين مهددان هذان النهران بانحسار المياه.

مدير الجلسة: شكراً احسنتم، ننتقل إلى دور المنظمات وللحديث مع السيد أشرف الدهان رئيس دائرة المنظمات غير الحكومية، باعتبار قصة البيئة تعني بالعالم وهي بدأت بالمنظمات غير الحكومية وباقي المنظمات المعنية بالبيئة خاصة في اوروبا، فماذا في جعبة المنظمات؟ وماهو عمل دائرة المنظمة الغير الحكومية بهذا المجال؟

مدير عام المنظمات غير الحكومية:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيدات والسادة مع حفظ الالقاب والمناصب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالبداية أود أن أقدم امتناني وشكري للقائمين على هذا الحدث المهم والكبير لاتاحة الفرصة لنا بالحديث أمام هذه النخب وبعض صانعي سياسات وأصحاب القرار، طبعاً انسجاما مع التحديات التي تواجه العراق في مجال التغييرات المناخية وامتثالاً لأهداف التنمية المستدامة وتماشياً مع الآثار المناخية التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة.

أخذت دارتنا على عاتقها وبالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة والوكالات الدولية والمنظمات المحلية والأجنبية بالتنسيق في هذه القضية التي تمثل أولوية وطنية، تبنينا تنفيذ أنشطة عديدة أهمها إطلاق حملة زراعة المليون شجرة، وأطلقناها العام الماضي بالتنسيق مع إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وطبعاً آخر نشاط لنا كان في جامعة بغداد في كلية العلوم

الإسلامية، وهذه المبادرة جاءت بالتزامن مع المبادرة التي أطلقها دولة رئيس الوزراء في مؤتمر المناخ الذي أقيم في البصرة، والهدف منها هي زيادة المساحات الخضراء، طبعا نشرنا ثقافة بهذه المبادرة وبدأنا نزرع بالمدارس الابتدائية، لنذهب إلى الطلاب الصغار حتى يشعروا بالانتماء، فعملنا مبادرات، والمبادرات هي هدفها أنه نزيد الوعي المجتمعي، وقمنا أيضاً أنشطة توعية مجتمعية بخصوص ندرة المياه.

ندرك أن العراق بدأ يعاني من شحة مياه، والعراق من ضمن البلدان الخمسة التي أكثر تعرضا للجفاف، بصراحة هناك سوء استخدام للمياه في العراق فإذا كان المواطن البسيط العادي وحتى المزارعين نشاهد طرق الري والزراعة كلها قديمة.

طبعا مع منظمات أجنبية في بعض المحافظات التي بها مساحات زراعة، قمنا بعدة مشاريع، وثقفنا وقمنا بعدة مشاريع مهمة بالتنسيق مع جهات خاصة في موضوع الري، وكذلك مبادرات كثيرة تتعلق بعضها بحثية وبعضها دعم لانشطة شبابية، وعندنا شباب متطوعين بالتنسيق مع الأخوة في وزارة الشباب أطلقنا قبل فترة حملة لتنظيف مقتربات دجلة.

هذه كلها مبادرات مجتمعية هي على رغم بساطتها لكن تعطي أثراً كبيراً وتعطي حافزاً مهماً لصاحب القرار، أيضاً عندنا تنسيق كبير مع وزارة البيئة والكهرباء في موضوع دعم المبادرة الوطنية لدعم الطاقة وتقليل الانبعاثات والمشاركة برسم السياسة الوطنية ودعم تشريع قانون الطاقة المتجددة.

هذه المبادرة الوطنية دائرتنا ممثلة بها، وأيضاً هناك منظمات فاعلة موجودة في هذه المبادرة، وهذا طبعاً إيماناً من الجانب الحكومي للدور الكبير الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني.

أيضاً قمنا مؤخراً 15 ورشة وطنية شملت جميع المحافظات بما في ذلك اقليم كردستان، بمشاركة خبراء ومختصين ومؤسسات حكومية، واستعرضنا وناقشنا واقع آثار المناخ والبيئة بالمحافظات، وخرجنا بتوصيات وقمنا برفعها الى الجهات المعنية.

أيضا دولة الرئيس من خلال المجلس الأعلى للشباب خصص مبلغ إلى دائرة المنظمات الحكومية بخصوص دعم المبادرات الشبابية التي تقوم بها المنظمات، وطبعاً اليوم صدر الأمر الديواني بتشكيل الفريق، وإن شاء الله ستكون

المشاريع الوطنية الفتية المعنية بمجال البيئة دور من هذه المشاريع التي تمت اختيارها حتى يقدم الدعم لها.

مدير الجلسة: هل هناك منظمات عراقية بمجال البيئة وتتصدر قضية تغيير المناخ منظمات فاعلة ومهمة موجودة عندنا؟

مدير عام المنظمات غير الحكومية: نعم عندنا منظمات فاعلة في هذا المجال، ولدينا 15 منظمة فاعلة من ضمنها المناخ الأخضر والعراقة وغيرها، وشهدنا في الفترة الأخيرة الرغبة الكبيرة من الخبراء يتجهون لتأسيس منظمات معنية بهذا الملف.

بالمناسبة المنظمات المجتمع المدني المحلية كان لها مشاركة فعالة وأساسية في كوبي 26 و 27، وكانت داعمة بتقاريرها للجهود الحكومية وان شاء الله المؤتمرات الدولية توفر دعم لهذه المنظمات، طبعا هناك دعم لكن هذا من ضمن التحديات التي تواجه هذه المنظمات نحن نطمح انه هذا الدعم يزيد.

هناك تنسيق مع الوكالات الدولية والأممية وان شاء الله مشاريع 2024 ستزيد المنح المخصصة لملف التغيرات المناخية.

مدير الجلسة: من سيزيد المنح؟

مدير عام المنظمات غير الحكومية: هو بالدرجة الأساس رغبة المانح، وهو تحدي عالمي هذا أيضاً يقع على عاتق الفريق الوطني الحكومي الذي يُشكل كل سنة للمشاركة في مؤتمر المناخ اللي ينعقد في الامارات ان شاء الله.

مدير الجلسة: شكرا جزيلا استاذ، الحضور الكرام فنحت مجال المداخلات والأسئلة؟

المداخلة الأولى: نتحدث عن موضوع تصنيفات المجتمع المدني، ونواجه التحديات؟

المداخلة الثانية: سؤالي لمعالي وزير الشباب والرياضية نحن نعتبر هذه القنالة حلقة وصل بين الشباب، وحسب الدراسات أن ستين بالمئة من الشعب العراقي هم من الشباب بينما جميع السياسية تتجاهل الشباب، وقانون الانتخابات لعام 2021 نزل سبعة وعشرين سنة بالتالي صارت فرصة لبعض الشباب فنتمنى هذا الموضوع يتم تمريره في مجلس الوزراء من أجل الشباب لكي يستطيعون الدخول في العملية السياسية؟

المداخلة الثالثة: لديه أسئلة موجهة إلى وزيري الشباب والرياضة ووزير العمل واستاذ اشرف الدهان، بالبداية للسيد احمد المبرقع أنت تعلم عندنا المركز الوطني للعمل التطوعي في وزارة الشباب والرياضة الذي هو يحوي جميع الفرق التطوعية الموجودة على مستوى العراق، وهذا المركز دائماً يعمل في وقت الزيارة وأنت مثل ما تطرقت أنه في هذه الزيارة أيضا صار زرع الشتلات وغيرها، لماذا لا يستمر المركز بعمله ويستهدف الشباب الموجودين والمنتمين إلى المركز الوطني للعمل التطوعي لأجل المساهمة في أزمة المناخ والقيام بعمليات الزرع وغيرها من الأنشطة البيئية؟

تطرق استاذ اشرف الدهان إلى المنظمات التي تعمل بالمناخ قليلة، لكن عدد الشباب الموجودين على مستوى العراق هذا عدد كبير، و في قدر تقدر وزارة الشباب والرياضة انه تستهدف هذا الشيء؟ فلماذا لا يتم التركيز على المنتديات الشبابية أكثر؟

بالنسبة للسؤال إلى معالي السيد احمد الاسدي، انت ذكرت تقريباً ما يقارب ألف و600 ألف شخص موجودين هم باحثين عن العمل، لماذا لا يتم بدال ما هاي الاجور التي هي تعطى لهم كل شهر بما أنهم عاطلون عن العمل وهناك مبالغ تدفع لهم من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؟ وهؤلاء الباحثين يستطيعون يعملون لأجل أنه يسوون حملات زراعة، بالتالي راح نحقق انجاز يخص المناخ؟

المداخلة الرابعة: السؤال الى أشرف الدهان: استاذ اشرف هناك ما يقارب أكثر من أربعة الاف منظمة مسجلة في إدارة المنظمات غير الحكومية، والآن هي أكثر من خمسة آلاف، لماذا لا يفرض على أي منظمة تريد التسجيل شرط أنه تقوم بالقليل خمس حملات زراعة على مستوى أطراف بغداد أو المحافظات وبالتالي تفرض عليها ذلك من أجل الحصول على شهادة التسجيل؟

الأجوبة:

وزير الشباب والرياضة: شكراً جزيلاً بالبداية سؤال الاخ العزيز أني طبعاً اضم صوتي لصوتك بالعكس أنا كنت مشارك في حملة خمسة وعشرين قديمة عام 2019 كنا مجموعة من الشباب اطلقنا هاي الحملة حتى تقل اعمار الناخبين،

لكن المشكلة تكمن أنه ما تفضلت به حضرتك أن نسبة السياسين المنتخبين عدهم أكثر من فوق 25 عاماً. فاذا المشكلة عندنا بالشباب الذين هم 60 بالمئة من المجتمع ينتخبون ناس كبار في السن، لأن لن ينتخبوا الذي هو أصغر من عندهم، فنحن كلنا نريد أن نغير الذهنية عند الشباب بحاجة تجديد الدماء الطبقة السياسية حتى تكون طبقة فاعلة أكثر ومتفاعلة مع مجريات العالم هذا التسارع التطور والاتصالات، صديقي العزيز الزميل يبدو جزء من كابينة العمل الشبابي في وزارة الشباب والرياضة واني افتخر بوجودك وحضرتك.

أنا طبعا ضربت مثالاً على العمل الطوعي الذي هو متعلق بالتشجير وصادف في الزيارة، والعمل الطوعي موجود لكن صحيح يحتاج الى تفعيل أكثر وأكبر، وهنا اتحدث عن فكرة الكشتفة للعمل، والكشافة الان انهينا برنامجين للشباب بهذا المجال، برنامج للفتيات في الموصل أيضاً كان جزء من عنده عمل داخل غابات الموصل وجزء من عنده أيضاً تشجير وأيضاً معظم ما جرى في ذلك البرنامج الكشفي هو حديث عن التغير المناخي وأنا أشكرك نبهتني حتى أذكرها لأن الحديث كثير والوقت ربما لا يسمح للحديث في الكثير من هذا الموضوع.

وزير العمل والشؤون الإجتماعية: شكراً قبل لا أجاوب على سؤال العمل، طبعا للشباب الفاعلية لا تعني فقط ان يكونوا في مناصب حكومية، وانما يجب على الشباب ان يكونوا فاعلين في منظمات المجتمع المدني في الاحزاب التي منها تتشكل القوى السياسية ومنها تتشكل الحكومات.

يجب أن يكون حضور شبابنا في أحزابنا حضوراً حقيقياً لا حضوراً صورياً، فقط نحتاجهم في المؤتمرات أو المهرجانات أو في فترة التصويت لا بل يكون لهم صوت في قيادة هذه الإحزاب وفي كل ما يتعلق باداراتها فيما يتعلق بوزارة العمل أولاً هناك اشتباه بالرقم أنا ذكرت مليون وست مئة ألف عاطل وليس ألف وست مئة، وهؤلاء ليسوا هم المليونين الذين يتقاضون رواتب الرعاية الاجتماعية، هؤلاء عاطلين ومسجلين في ادارة العمل والتدريب المهني ونحن بشكل متواصل نشغل من عندهم الآف من خلال التوظيف في القطاع الخاص، لدينا منصة مهن التي اطلقناها في آذار 2023، سجل بها أكثر من مئة وخمسين شاب من الباحثين عن العمل، وهي منصة الغرض انها تربط بين الباحثين عن العمل وبين أصحاب العمل والشركات كذلك التي تحدثت عنها في بداية حديثي وهي القروض الميسرة، القروض هي وفقا للقانون تعطى للمسجلين في دائرة

العمل والتدريب المهني باعتبارهم باحثين عن العمل وبالتالي نحن ندرب ونوجد أعمال جديدة وأيضاً نعطي من خلال الموازنة وما ترصده الموازنة قروض ميسرة، وخلال العشر سنوات الماضية مجموع القروض المعطاة من وزارة العمل حوالي ستين الف قرض.

والآن نحن خلال سنة 2023، إن شاء الله رفعنا مستوى القوض من عشرين إلى خمسين مليون، ونتوقع ما لا يقل عن عشرين قرض كذلك.

مدير عام المنظمات غير الحكومية: نعم، هناك تصنيفات بتخصصات منظمات المجتمع المدني، كل مؤسس يعطى لها تصنيف بشهادة التسجيل تمارس هذا العمل، وطبعا موضوع التغييرات المناخية في تخصصين هو بحد ذاته تغيرات مناخية موجود وأيضاً موجود بالتنمية المستدامة، وتعرف التنمية المستدامة تشمل كثير من المفاهيم تتعلق المناخ المياه وغيرها.

بالنسبة للمقترح الذي طرحه في السؤال، سندرس هذا المقترح رغم انه به بعض المحاذير، وما نريد أنه نعطي انطباعاً أنه إجبار أي شخص يريد يسجل منظمة لا نمنحه الشهادة إلا ينفذ هذا الفعل.

والعمل تطوعي وبالتالي أكيد سندرس هذا الأمر ونحث الشباب؛ لأنه بصراحة دورهم مهم وبارز وأنا افتخر بالمبادرات التي قاموا بها الشباب من هذه المنظمات، وشكراً جزيلاً.

اليوم الثاني من المؤتمر:

قدرة قطاعي التربية والتعليم في العراق
على مواجهة تحديات التغيرات المناخية وشحة المياه

• المشاركون:

- د. حيدر عبد ضهد، وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البحث
- د. هناء عبد الكريم، مديرة قسم الجودة والتطوير المؤسسي في التربية
- د. جاسم الفلاحي، وكيل وزارة البيئة
- د. عدنان ياسين، جامعة بغداد
- د. صعب ناجي، معهد العلمين
- مدير الجلسة: د. نظير عبود

مقدمة **مدير الجلسة:** نبارك للمعهد العراقي للحوار وجامعة بغداد على هذا المؤتمر، كيف نجعل قطاع التربية والتعليم مرن وصامد في ضل التحديات المناخية، ماذا نفعل هل نغير الإستراتيجيات، هل نحدث المناهج، هل نغير من النظام الجديد، هل نركز على نوعية الطلبة والاهالي والنوعية، هل ندرب الأساتذة.

السؤال إلى جاسم الفلاحي حول تحدي تغيير المناخ كونه أصبح ساخناً في كل العالم وفي العراق ونريد فقط ان نوضح هذا التحدي.

وكيل وزارة البيئة: في البداية الشكر والتقدير للمعهد العراقي للحوار وكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وأنا صنفت تحدي تغيير المناخ وهو تحدي وجودي، والعراق صنف على أنه واحد من أكثر الدول تاثيراً بالتغيير المناخي وأنا أشعر بفرح أن يكون مستوى الوعي والأهمية بهذا المستوى العالي لإصحاب القرار بالإضافة إلى النخب العلمية والاكاديمية.

عندما كنا نتحدث على التغييرات المناخية كان الكثير يتهمنا بالسفسطة، ولكن عندما أشاهد الآن هذا الحدث الكبير والاهتمام بالتاكيد ما تم زرعه قد أثمر.

التحدي الأكبر الذي يواجه العراق والذي وضع كأولوية في البرنامج الحكومي ولأول مرة في حكومة السيد محمد شياع السوداني، وتحت بند البيئة والتغيير المناخي والطاقة المتجددة، ولأول مرة يتم تخصيص موازنات للتغيير المناخي ومواجهته.

بالتأكيد عندما نقول ان التغيير المناخي تحدي يجب ان ننظر إلى هذا التحدي الأكبر اليوم والمستقبل، وهو تحدي الجفاف بسبب التصحر وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة وتقليص فرص العيش وزيادة العواصف الرملية والزيادة في درجات الحرارة وانعكاساتها على قطاع الصحة والمجتمع وقطاع الطاقة والاقتصاد وكذلك قطاع الأمن والسياسة يجب أن تكون كذلك في نظر الاعتبار.

واحدة من أهم الأمور وهي وجودنا اليوم في هذا المؤتمر وعلينا جميعاً أن نضع أمام أعيننا بأننا بحاجة ماسة إلى رؤية جديدة للتعامل مع أولويات التحديات التي تواجه العراق وأهمها تحدي التغير المناخي بأنه تحدي مستقبلي لبلد يعتمد مئة بالمئة على الانتاج النفطي والجميع يعلم باتفاق باريس والوجهة العالمية اليوم ذاهبة في اتجاه تقليل الاهتمام بالانتاج الاحفوري.

وان التحدي الثاني هناك زيادة غير مسبوقة في عدد السكان يرافقه تقلص في الرقع الزراعية وبعض من الايرادات المائية 20 - 30 بالمئة من إيرادات الماء كانت في تناقص ويمكن أن تتناقص بالمستقبل بسبب سياسات دول المنبع والتغيرات المناخية وما واجه العراق من حروب وعدم استقرار الامن ومواجهة العصابات الارهابية.

نحن نحتاج الى رؤية جديدة من خلال هذا المؤتمر وان تكون مخرجاته بوضع رؤية علمية أكاديمية قابلة للتطبيق وفق سقف زمني.

مدير الجلسة: ان موضوع التغيير المناخي وابتداءاً من عام 1828 في جدل بين العلماء والاكاديمين والسياسيين وهذا الجدل استمر الى عام 1988 وان الببسي اوصت بالجهة العلمية واصدرت تقريريها ومنها 6 تقارير تعتمد على النتاج العلمي وللاسف لا يوجد ومنذ عام 1990 الى اليوم للبحوث العلمية وان وزارة البيئة وكما ذكر معالي وزير البيئة اصدرت وثيقة.

نريد ان نعرف أستراتيجية الوزارة وفكرتها في اتجاه قابلية تكيف قطاع التعليم مع ظروف التغيير المناخية.

وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البحث: ذكر معالي وزير البيئة في الجلسة الحوارية السابقة أن كل التحديات التي تواجه البلد تكون الحلول من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والكل يعلم بهذا الأمر، والحقيقة في العالم دائماً تكون الحلول من البحث العلمي ومن ثم يتم تطبيقها من قبل الجهات التنفيذية والقطاعية، وهذا التحدي المناخي والتغيرات المناخية، اعتبرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحدي وجودي للبلد.

وعملت الوزارة على أن تكون لديها دور في هذا المجال وأن مؤتمر البصرة كان نقطة تحول جوهرية في سياسة العراق، لذلك نحن شاركنا وكنا مؤثرين في اللجنة العلمية ومن ثم متابعة مقرراتها وان أول ثمرة في مؤتمر البصرة للمناخ هو موافقة وزير البيئة بعقد شراكة مع منظمة اليونسكو كونها تتبنى موضوع كبير وهو ملف لتحويل عملية تعليمية باتجاه الاستدامة والطاقة النظيفة وتحسن البيئة، وبعد مؤتمر البصرة مباشرة قدمنا مطالعة مفصلة بهذا الملف وأبدى السيد الوزير موافقته على هذه الشراكة ولحد هذا اليوم توجد سلسلة من الاجتماعات المهمه وشكلنا فرق حقيقية في بعض الجامعات بهذا الخصوص وسوف تكون في دولة الامارات قريباً اجتماع كبير حول اليونسكو وسوف تكون هناك ورقة عمل مهمة وان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي متوجهه الى تغيير جذري في الثقافة والتعليم.

ان IPCC (تقرير التقييم السادس للجنة الدولية للتغيرات المناخية) تصدر تقارير وليست بحوث علمية وانما هي تقارير وهي ملخص للبحوث العلمية والدراسات، لذلك هذه التقارير تستند على بحوث علمية ودراسات عالمية وهناك 2445 للبحوث العراقية تم الاشارة اليها، وهي بحوث علمية عراقية وقد تكون قسم منها مشتركة مع الدول الاخرى.

وان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدأت تتجه نحوى العالمية ليس كالسابق تكون أكاديمي محلي ومنذ عام 2018 إلى الآن هناك تصاعد في عملية البحوث العلمية والنشر وهذا سوف يكون باظهار الباحثين العراقيين والاستفادة من البحوث.

ان البحوث العراقية وبالدقة منذ عام 2018 ولحد الآن بلغت 11237 بحث في مجال التغيرات المناخية انجزها 15781 باحث عراقي من مختلف الباحثين في

الجامعات العراقية ونحن لدينا فكرة مهمه وتم مناقشتها وهي مشروع يتم طرحه على رئاسة مجلس الوزراء بتأسيس المركز الوطني للدراسات والبحوث للتغييرات المناخية وهذا المركز سوف يكون مسؤول على إعداد الدراسات والتقارير الخاصة بالتغيرات المناخية وان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سوف تتبنى هذا المركز وتقوم باعداد تقرير سنوي وانا اعتبر هذا المركز سوف يكون ipcc العراق.

مدير الجلسة: السيدة د. هناء عبد الكريم مديرة قسم الجودة والتطوير المؤسسي في التربية، نتحدث عن موضوع قطاع التعليم والتربية في ظل التحديات وما هي إجراءات وزارتكم في هذا الخصوص؟

مديرة قسم الجودة والتطوير المؤسسي في التربية: بعد الترحيب، نتحدث عن دور الوزارة وتم وضع العديد من الخطط والاستراتيجيات والبرامج للتغيرات المناخية وهي أولوية عالمية وليست محلية وتصب لكل شرائح المجتمع وان وزارة التربية لديها موارد بشرية كثيرة من الطلبة ما يقارب 11 مليون طالب والكادر الوظيفي والإداري تقريبا مليون أي أنها من الوزارات التي تمتلك موارد بشرية.

الوزارة تشارك وتقدم خطط وبرامج وسياسات بعيدة المدى للحد لمواجهة التحديات ومن اهم هذه الخطط مشاركة وزارة التربية بالمبادرة الوطنية التي تم انشاؤها في وزارة البيئة والكهرباء ومصادقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعدت خطة استراتيجية من عام 2022 وكذلك عام 2023.

ونتطلع لبناء جيل متكامل وتعليم ملتزم بالقيم وتعزيز التعليم المستدام ذات جودة ونوعية عالية تتوافق مع المعايير العالمية وكذلك كيفية الشراكة مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاخرى في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتم وضع خطة من قبل الوزارة ضمن المبادرة الوطنية بصدد تحقيق الهدف الاول 13/15 وهي تخص المناخ من خلال الخطة الاستراتيجية واستندت على أربع أركان.

الأولى تحويل الطاقة التقليدية الى طاقة نظيفة الأبنية المدرسية والثانية التثقيف والتوعية والثالث بناء القدرات والرابع حملات التشجير.

مدير الجلسة: سؤال للسيد د. عدنان – جامعة بغداد: كيف هي استجابتكم بهذا الموضوع وقدرة التكيف للتغيرات المناخية؟

د. عدنان ياسين، جامعة بغداد: كلنا نتطلع لغد اكثر اشراقة لكن من واجب الباحثين والاساتذة والجامعات والكليات ان يتقدموا الصفوف وتقديم الرؤى واختيار البدائل وقياس النتائج.

إن موضوع تغيير المناخ من أهم التحديات التي تهدد الأمن الانساني والعراق يعد من أكثر البلدان التي تتعرض بهذا الجانب وأود أن أشير الى تقرير عالمي صدر قبل فترة من الأمم المتحدة ونحن نعيش حالة أهداف التنمية المستدامة وهو بعنوان أزمنة الأزمات وأزمنة التغيير، ولدينا تحديات عالمية وركز هذا التقرير بشكل كبير على القضايا المتعلقة بالمناخ وهناك خطوات مهمة جداً وكذلك توجد منصة التنمية المستدامة في جامعة بغداد ونحن نقدم كافة المتطلبات من ناحية الأطاريح والرسائل وكذلك أود الاشارة الى دور وزارة التربية وتحتاج إلى عمل كبير وحقيقي، ونحن لدينا دراسات وكذلك شاركنا في مؤتمر دولي ووجدنا أن هناك فجوة كبيرة في المناطق الريفية وموضوع التوعية وأن ما يقارب 85% من النساء هم دون المتوسطة وهذا يحتاج إلى وعي كبير وأن الجامعة والتنمية

والنهضة هي محور مهم جداً ومطبخ فكري لكل التغيرات لإيجاد حلول مناسبة تبدأ بالبحث العلمي وأن هذا التقرير تناول موضوع كيف يستخدم البحث العلمي وماهي التجارب العلمية التي حققت نتائج مهمة ومواجهة التغيرات المناخية.

مدير الجلسة: توجد في معهد العلمين اختصاصات كافة في العلوم والإعلام والقانون ماذا عملت في ظل هذه التحديات؟

د. صعب ناجي، معهد العلمين: إن هذا المعهد من المعاهد المختصة ومن ضمن أهدافه أن يكون جزء من الحل الذي تواجهه الوزارات ومن هذه المشاكل هي المتغيرات المناخية وشحة المياه وعندما نبحث في هذا الموضوع نبحث في الجانب العلمي والأكاديمي وكذلك إيجاد الحلول ومنها تدريس مادة التشريعيات البيئية في مرحلة الدكتوراه وكذلك مادة التغيرات المناخية ويتم وضعها في الرسائل والاطاريح الجامعية حيث تم مناقشة 19 رسالة وأطروحة في مجال البيئة والتغييرات المناخية و8 أطاريح دكتوراه قيد الكتابة. والأهم في هذه الرسائل عندما تناقش تكون بعدها مباشرة تنظيم ندوات أو ورش تدريبية ويتم نقل تلك التوصيات إلى الجهات المعنية وإن المشروع الأكبر الذي تبناه معهد العلمين مع مؤسسة بحر العلوم وتم عقد عدة مؤتمرات في محافظة بغداد والنجف وفي وزارة البيئة والموارد المائية والزراعة، وكذلك اللقاءات مع المراكز البحثية والمتخصصين في دول الجوار وتم وضع مقترحات في مجال المتغيرات المناخية، وان المشروع الأهم الذي يسعى إليه المعهد هو خلق روابط واتصال مع الجهات المعنية وتوجيه مذكرات تعاون مع وزارة البيئة وتم الاتفاق على عدة مراحل ويوجد كذلك مشروع بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو واستحداث دبلوم عالي فيما يتعلق بالتشريعيات البيئية وتحسينها وإن الرؤية المستقبلية للمعهد هي الاستمرار بتدريس هذه المواد وتحفيز الطلبة على الكتابة في التغيرات المناخية وشحة المياه وكذلك الاستمرار بعقد الندوات والورش مع المراكز البحثية واعداد مشاريع والقوانين لمعالجة التغيرات المناخية وشحة المياه.

وطلب مدير الجلسة من كل متحدث خلاصة لما ذكره؟

وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البحث: حقيقة وبشكل عامل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي متميزة بالبحث العلمي وقضايا التغيرات المناخية ونحن

بحاجة الى تثقيف عام وأود التذكير لـ 11 ألف بحث علمي منشور وهذه البحوث مهمة لكن انعكاساتها على مستوى الجمهور ضعيف لذلك ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتبنى سياسية تحفيز التدريسيين العراقيين من خلال نشر مقالات علمية للجمهور وهذه نقطة مهمة كونها تكون مقالات على مختلف التخصصات إضافة إلى تحفيز التدريسيين بالاضافة نقاط لغرض الترقية العلمية وجاء هذا المقترح بناء على وزير التعليم العالي.

مديرة قسم الجودة والتطوير المؤسسي في التربية: إن وزارة التربية لديها دعم قليل في التخصيصات المالية ونحن بحاجة إلى هذا الدعم كوننا مقبلون على تغييرات جديدة في بناء القدرات واهتمامنا في هذا الأمر للعمل على مهارات الأطفال (رياض الأطفال) وفي التربية البيئية وسلوكيات الطلبة والتلاميذ على الوعلي البيئي وإن الوزارة تعمل على نشر وتوعية إعلامية من خلال المهرجانات والمعارض ويوجد لدينا قسم البيئة والصحة المدرسية وأن عملهم في هذا المجال إضافة إلى التلفزيون التربوي، وكذلك توجد لاصقات لغرض ترشيد الطاقة البيئية والمياة وحمايه البيئة من التلوث، ومشاريع الوزارة على مقاييس التربية البيئية وبرامج تربوية للفئات العمرية. إضافة إلى برامج توعية للمعلمين والملاكات الإدارية، وهناك مشروع بالتعاون مع وزارة البيئة وهو مشروع المدرسة المستدامة وهي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكيل وزارة البيئة: العلاقة بين التغييرات المناخية والأمن القومي واحد من أهم الصراعات التي تهدد السلم الأهلي وتحدث تأثير مباشر على العلوم الإجتماعية والنفسية والصحية والسياسية وهي تأثيرات التغييرات المناخية خصوصاً فيما يتعلق بالجفاف ومن الأمور المهمة أن أكثر من 33 بالمائة من الشعب العراقي يعيشون في مناطق الريف وهم الأكثر هشاشة وكان هناك نزوح من العوائل بسبب تراجع الايرادات المائية وان موضوع التغيرات المناخية هو موضوع فني وعلمي واكاديمي ودبلوماسي وسياسي. وإن الجانب المهم لا خير في علم لا يعالج مشكلات ولا يطرح حلولاً في معالجة القضايا وعلينا أن نتذكر أننا أمام تحدي اقتصادي.

د. عدنان ياسين، جامعة بغداد: هناك نقطة مهمة في خطة التنمية 2023 و 2027 وهو موضوع التغيير المناخي ونحن بحاجة الى تغيير في السلوك من خلال قضايا الترشيد والموارد المائية وكذلك نحتاج الى رؤية بعيدة وكذلك تغيير

سلوكيات في هذا الجانب ونحتاج الى بناء قدرات وكذلك العلوم النشطة اجتماعياً والتحرك يجب أن يكون الآن ونراجع استراتيجية والخطط والادوات التنفيذية من أجل المجتمع.

وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البحث: إن الرؤية المستقبلية لمعهد العلمين في التغييرات المناخية المعهد عضو في اللجنة القطاعية من خلال طرح مقترحات في التشريعيات البيئية وثانيا الاستمرار بتدريس مادة البيئة وسوف تكون ليس في مرحلة الدكتوراه وانما الماجستير واستكمال مذكرات التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

حوار مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي

• أجرى الحوار د. يوسف خلف

وفيما يلي نص الحوار

مدير الحوار: بداية نشكركم على قبول الدعوة للحوار، وسنتطرق لبعض المحاور التي تركز على مدخلية التعليم في انعاش واقتراح بعض الحلول لمختلف قضايا الدولة بشكل عام، فلو بدأنا معالي الوزير في السؤال العام، ما هي خطط التعليم العالي واقتراحها لمواجهة المخاطر المهمة القادمة على العراق، حيث أن كل التقارير الدولية تشير إلى ان العراق من المتأثرين جداً في تغييرات المناخية القادمة؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق اجمعين بالقاسم محمد واله بيته الطيبين الطاهرين وعلى صحبه المنتجبين وعلى جميع الانبياء والمرسلين، بداية الشكر والتقدير ل»المعهد العراقي للحوار» ومجلة مدير الحوار الصادرة عنه لإتاحة هذه الفرصة.

بصراحة هذه إشارة إيجابية مهمة جداً، أن يكون لبعض مراكز الدراسات والمعاهد هذه الخطوة، وهو تحديد المشاكل ووضع الحلول والانفتاح، وفي أكثر من مناسبة قُلتُ أنه لا توجد مشكلة في العراق إلا وللتعليم العالي له رؤية في حالها، فلا يمكن أن يكون هناك استدامة واستقرار حتى على مستوى الوضع السياسي، إذا لم تكن الجامعات منفتحة على المجتمع وتضع الحلول.

لذلك منذ البداية وتسلمنا للوزارة ركزنا على نقطة أساسية وجوهرية مهمة هو موضوع دعم البحث العلمي، طبعا المشاركة ليس فقط في القرارات الداخلية لوزارة التعليم العالي، وإنما اشركنا في الرؤية كثير من الاساتذة المهمين العراقيين خارج العراق وحتى في داخل العراق من المتقاعدين، ومن لديهم رؤية في موضوع البحث العلمي.

بالإضافة إلى ذلك خصصنا المبالغ المالية من صندوق التعليم العالي واعطينا الصلاحية لجامعاتنا أن يكون هناك صرف من هذه الصناديق لموضوع البحث العلمي.

لذلك هناك رؤية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن هذه الرؤية تبقى ناقصة إذا لم يكن هناك تكامل مع مؤسسات الدولة، فما هي الفائدة عندما تضع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رؤية أو بحثاً علمياً في حل هذه المشاكل، ولا توجد هناك رؤية استراتيجية.

لحد هذه اللحظة الحكومة العراقية مع دعم البحث العلمي، لكن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تواجه تحديات، وواحدة من هذه التحديات الجانب الروتيني والجانب البيروقراطي الذي يجب أن نتجاوزه، هذا أولاً.

وثانياً أن تكون هناك استراتيجية واضحة جدا وارادة حقيقية تبرهن أن يكون هناك دعم للتعليم العالي ودعم جامعاتنا من أجل الانفتاح على المجتمع، فالخطوات الأولى التي اتخذناها أولاً الجانب المالي حيث تم دعم البحث العلمي بهذا المجال.

وقمنا بتأسيس المجلس الاستشاري الصناعي، وأنا اعتقد هذه الخطوة نوعية قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث للافتتاح على القطاع الخاص، وإن مخرجات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يجب ان تكون داخلة في سوق العمل، و شبابنا لا يجب أن يكون هدفهم الأساسي فقط التعيين، بل يجب ان تكون لديه مهارات، كل هذا مع دعم البرنامج الذي طرحناه مسار بولونيا يصب في سوق العمل.

حوار مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي

لذلك أطلقنا في مؤتمر المناخ الدولي الذي عقده المعهد العراقي للحوار وكلية العلوم السياسية، مسابقة لوضع الحلول للتغير المناخي، بصراحة هذه المشكلة لا تهدد العراق فحسب، وإنما المنطقة برمتها، وأنا أجزم بأن الحلول سوف تكون في هذه البحوث التي سوف يكتبها الاساتذة المختصين خصوصا طلبة الدراسات العليا والاساتذة الموجودين في الجامعات، من أجل وضع الحلول بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون أيضاً إرادة حقيقية لتطبيق هذه البحوث العلمية عملياً.

مدير الحوار: معالي الوزير أريد أن أسمع أجوبة أيضا صريحة، المنصف المتتبع يقول وزارة التعليم العالي من أكثر الوزارات استقراراً وحركة، حيث كشفت في مؤتمر المناخ الدولي مستوى جرأة التعليم في طرح قضايا قد تغير نظام التعليم في العراق، لكن السؤال الأهم وهو لدى الباحثين انفسهم، لماذا لا تأخذ هذه الدراسات طريقها للتطبيق؟ فهل توجد حالة من التكامل راضي عنها معالي الوزير مع مؤسسات الدولة بتبني هذه الدراسات؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: لدينا مشكلة وقلت بصراحة الجانب البيروقراطي هذا واحد، وثانياً المشكلة عندنا أيضاً على مستوى القوانين وتشريعها؛ لأن التحديات بالنسبة لوزارة التعليم العالي هي تحديات كبيرة جداً، وإذا تكلمنا في الخطوات التي قمنا بها خلال السنة الماضية في قبال التحديات، ربما تشاهد نوع من الاعجاز ولكن حتى نكون موضوعيين هناك فرص كبيرة جداً للنجاح.

لدينا أساتذة جامعات أكفاء، ولدينا مجالس استشارية وخبرات وشخصيات مهمة أكاديمية، وإذا استطعنا أن نجعل كل هؤلاء في صناعة القرار سوف نحقق نجاحاً، وبالنسبة لنا حتى على مستوى الدراسات العليا، سوف ننطلق ان شاء الله لوضع خطة للدراسات سواء كان في الماجستير والدكتوراة.

بصراحة هناك نقص حاد في بعض الاختصاصات، مثل إدارة المشاريع وإدارة الأعمال بصراحة الدولة والحكومة تحتاجها، لذلك بالنسبة لنا كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي نخطو مع مطالبتنا في مجلس الوزراء والضغط في سبيل أن تكون هناك عملية تكامل بين الوحدات الحكومية من أجل أن يكون البحث العلمي ليس فقط موضوعاً في المكتبات بل يجب أن يجد طريقه للتطبيق العملي.

نحن خاطبنا كل الوزارات من ضمنها وزارة التخطيط والمالية والصناعة وغيرها، والوزارات التي لديها مشاكل بضرورة طرح المشاكل الموجودة لدى هذه الوزارات، وما هي الاختصاصات النادرة التي يحتاجونها، لأجل ذلك سوف نضع خطة للدراسات العليا لهذا العام 2024.

ولكن كما تعرفون هذا لا يمكن أن ينجح إذا لم يكن هناك وترابط بين هذه مؤسسات الدولة، وقد تحدثنا مع رئيس مجلس الوزراء بهذا الجانب، والآن نحن نريد وضع خطة لكي تستفاد هذه الوزارات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وخلال هذه الفترة زرت بعض الدول وجدت هناك انفتاحاً كبيراً جداً للجامعة على المجتمع وكذلك على القطاع الخاص، لديهم ميزانية خاصة، ولديهم ميزانية في الشراكة مع القطاع الخاص، وهناك مؤسسات دولة تعتمد اعتماد كلي على التعليم العالي والبحث العلمي من هذه البحوث.

ونحن بالنسبة لنا سوف نكون مهيئين وقادرين على أن نضع هذه الحلول ونضع الخطوة الأولى، وتبقى الخطوة الثانية، حتى لا نبقى عاجزين، ويجب أن

حوار مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي

نضغط ونتحدث مع مؤسسات الدولة الأخرى من أجل وضع أولى لبنة حقيقية لمشاريع القوانين التي الآن نعمل عليها.

بالاضافة إلى ذلك نجعل هذه المؤسسات وهذه الوزارات تثق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بان لديها رؤية، هذا ما نعمل عليه خلال هذه الفترة ان شاء الله.

مدير الحوار: هذا عمل إيجابي ونحن متفائلون، لكن اليوم زملائك من التدريسين والباحثين وابنائك الطلبة خصوصاً طلاب الدراسات العليا، عندهم همّ عام، لماذا لا تفتح الوزارة بشكل عام دراسات حسب التخصص، أي بمعنى أوضح هل بالإمكان وضع مسار لاختيار الموضوعات في الدراسات العليا، لأنه كما تعلم اليوم اختيار الموضوعات في الدراسات العليا في كل الاقسام تخضع لخبرة التدريسي؟ فهل توجد نية لطرح موضوعات مهمة لحث الباحثين والزامهم في انجاز هالملفات؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: سوف نعمل على هذه القضية في مسارين، الأول هو المسابقات التي طرحناها بأنه لكل باحث لديه بحث في هذا الجانب وفي هذا المجال خصوصاً في التغير المناخي سوف تكون له جوائز، ونحن جربنا هذه المسابقات وكانت لها نتائج فمثلاً مسابقة «اقرأ» التي طرحتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حققت نتائج كبيرة في انفتاح الجامعة على المجتمع وعلى الطلاب.

والبعض شكك تنجح او لا تنجح، لأن هناك بعض الأطروحات تكون هي طروحات كلاسيكية، لا تأخذ حيزاً كبيراً، فعندما طرحنا هذه المبادرة (المسابقة)، وجدنا هناك تفاعلاً كبيراً جداً من الطلبة مع هذه المبادرة، الذي سجل فيها قرابة 40 ألف طالب في المنصة، والذي شارك في الامتحان ما يقارب 22 ألف طالب وأدوا الامتحانات لقراءة كتاب، وكانت هناك جواز وفاز بها بعض الطلبة، لذلك الآن فرصة أيضاً للاساتذة والدراسات العليا أن نقوم بهذا الجانب بالإضافة الى ما تفضلتم به، نحن ناقشناه في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويجب أن نركز على بعض الموضوعات التي لها دخل في حل مشكلة معينة.

وإلا ما قيمة البحث العلمي وما قيمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إذا لم تحدد المشكلة الحقيقية التي يعاني منها المجتمع ومن ثم تضع لها الحلول،

لذلك ننطلق من الواقع نحدد هذه المشاكل ومن ثم نضع بحوثنا ومسابقاتنا لحل هذه المشكلة، وأنا أجزم بأنه المشاكل الموجودة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كل جانب من هذه الجوانب، شبابنا الموجودون في الجامعات لديهم رؤية في حلها، سواء كانوا الشباب الطلاب أو على مستوى الدراسات العليا.

لذلك نحن ننطلق أولاً من إيماننا المطلق بأن العقل العراقي عقل ناجح واستراتيجي يضع الحلول ومن ثم لدينا الامكانيات، ولا يوجد هناك أي عذر بالتلكؤ، فحتى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على رغم التحديات ولكن هناك فرص للنجاح، أي تلكؤ ليس هناك عذر بصراحة، لذلك الخطة موجودة ولكن علينا أن يكون هناك تكامل مع باقي المؤسسات وهذا ما نؤكد عليه.

مشاريع القوانين لدينا مشكلة حقيقية فيها، فمثلاً عندما تشترك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع القطاع الخاص، فإن ايرادات هذا المشروع ستذهب إلى الموازنة العامة، وبالتالي لا يكون هناك حافز ودافع مثلاً لجامعاتنا أن تكون لديها عمل مع القطاع الخاص حتى يكون لوزارة التعليم العالي سيولة مالية.

وما نعمل عليه خارج الموازنة طبعاً، موازنتنا غير مشجعة؛ لأن في داخل الموازنة لدينا عجز واحد تريليون دينار في الموازنة التشغيلية، والذي ساعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو موضوع صندوق التعليم الذي سمح للوزارة بالعمل.

لذلك لدينا خطة خلال هذه الفترة ان نؤسس مركزاً بحثياً وتم تخصيص مبلغ مالي له، وتخصيص الأرض له، وسيكون هذا هو أكبر مركز بحثي في العراق والشرق الأوسط.

وهناك اتصال مع كليات الهندسة وكليات العلوم، من أجل معرفة حاجاتهم الأساسية ومتطلباتهم، لأنشاء هذا المركز، وحتى اللحظة لا يوجد هناك مركز بحثي علمي متخصص تعتمد عليه طلبة الدراسات العليا وتعتمد عليه الجامعات.

لذلك كانت الفكرة بانه نؤسس مركز بحثي علمي متخصص تستفاد من طلبة الدراسات العليا وكذلك الجامعات وكل الباحثين، ويكون الأول في الشرق الأوسط، وإذا لم يكن الأول فعلى الأقل أن لا يكون هناك مركز بحثي متخصص أعلى منه.

وقد بدأنا بالخطوات العملية، شخصياً أقوم بمتابعة المشروع وسوف يكون إن شاء الله إضافة نوعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مدير الحوار: معالي الوزير، مضى عام على تسلمكم وزارة التعليم العالي، البعض في الوسط الأكاديمي بشقيه على مستوى الدراسات العليا والاساتذة أو حتى الطلبة، ينظرون إلى الوزارة خلال السنة المنصرمة، على أن «وزارة مبادرات ومسابقات» وهذا شيء مفرح، سواء كانت مسابقة اقرأ أو مسابقة الذكاء الاصطناعي النوعية حقيقة، أو حتى مبادرة المناخ التي جرى الإعلان عنها بالتعاون مع المعهد العراقي للحوار، فسؤالي المهم كيف سيتم تمويل هذه البحوث؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: فيما يتعلق بمسابقة المناخ التي جرى الإعلان عنها أواخر العام الماضي، فالمعهد العراقي للحوار هو متبنى هذه المسابقة وهذا أمر يشكر عليه بأنه يدعم المسابقة، أما فيما يتعلق بمسابقة اقراء فقد تبنت الجامعات الأهلية هذا المشروع وقدمت الجائزة التي هي قرابة مئة مليون عراقي.

والآن المعهد العراقي للحوار قال نحن نشترك في دعم هذه المسابقة. فالقصد هناك فرص تارة مركز دراسات أو جامعات أهلية، فيجب أن لا نقف مكتوفي الأيدي، وأنا استكمل لما قلت له بشأن المبادرات، قبل فترة كانت لدينا نقاشات حول هيئة الطاقة الذرية ووجدنا لدينا طلبة أذكياء جداً في موضوع الهندسة النووية، ولكن لدينا فجوة بين جيل الشباب وبين علمائنا الذين هم اغلبيتهم الآن متقاعدين وليس لديهم القدرة الكبيرة جداً لتقديم شيء في ظل التطورات الحاصلة في هذا المجال، فقد أطلقنا مبادرة وكان هناك نقاشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسافرنا أكثر من مرة بشأن ذلك، وقد دعمت الحكومة العراقية إنشاء مفاعل نووي صفري لكلياتنا وجامعاتنا في بغداد، وقد حصلت الموافقة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحكومة العراقية أيضاً دعمت بقوة، وللانصاف تم في المجلس الوزاري الأمني وصدرت الموافقة من الحكومة العراقية، وأيضاً خصصنا المبالغ المالية من صندوق التعليم، وتمت مخاطبة الشركات الصينية والروسية، ولكن باعتقادي أن الشركات الصينية سوف تأتي للعراق لتقديم العروض كما وصلتنا دعوة رسمية من روسيا، وسوف يقدمون لنا عروضاً عن تنفيذ مشروع مفاعل النووي الصفري، وسيكون هذا المشروع الخاص بالجامعات لأول مرة في تاريخ التعليم العالي والبحث العلمي.

وحتى بالنظام السابق لم يكن هناك مفاعل نووي صفري خاص بالطلاب، لأن الطالب كان يدرس القضايا النظرية ولم يكن هناك مفاعل نووي عملي يشتغل عليه، لذلك سوف تكون هذه هدية لشبابنا وطلابنا التي من شأنها بصراحة خلق علماء متعلمين في هذه المفاعل النووية. وان شاء الله نحن نتسابق مع الزمن حتى العمل سوف يكون مضاعف من أجل إنشاء المفاعل النووي الصفري بجانبه المركز البحثي العلمي الذي سوف يكون أيضا إضافة نوعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مدير الحوار: ما هي أهم التحديات التي تواجه وزارة التعليم العالي؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي التحديات كبيرة، لكن لم أهتم بتلك التحديات، بل أنظر إلى الفرص الموجودة عندي، وبالتأكيد كل عمل لديه فرص في أي دولة من الدول المستقرة سوف تكون له تحديات، ولكن نحن كيف نتغلب على تلك التحديات ونخلق هذه الفرص.

أنا اعتمد اعتماد كلياً على العقليات الموجودة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولابد أن نعمل شيء للعراق، وأنا أعتقد كل شخص لديه غيرة على شعبنا وعلى وطننا بأنه باستطاعته أن يقدم شيئاً فلابد من تقديمه، وأنا وجدت خلال زيارتي للجامعات التي زرتها، هناك فرص كثيرة ولدينا طلاب متطلع وواعي حاضر في قضايا أمته بالإضافة وجود اساتذة علماء في كافة التخصصات.

لكن السؤال لماذا لا نشرك هؤلاء جميعا في صناعة قرارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، للاستماع إلى مقترحاتهم، لذلك أبواب الوزارة مفتوحة لأي مقترح، والمقترح يدرس ويناقش من الكادر المتقدم للوزارة، وكانت جهود الوزارة واضحة جداً، فليس بالضرورة أن يكون القائد أو المسؤول ملماً في كل الاختصاصات، ولكن الأهم أنه من حوله من المتخصصين ولديه الارادة والرؤية في أن تسير في هذه الوزارة.

لذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بها تحديات كبيرة جداً؛ ولكن هناك فرص لأنها تتعامل مع العقليات والخطط الموجودة لدى الاساتذة والطلاب، واستطعنا أن نضع الخطوة الأولى في المسار الصحيح، وعملنا الأساسي لحد هذه اللحظة هو عمل مؤسساتي ضمن فريق متكامل ومشترك، حتى من يأتي بعدنا لا يبدأ من الصفر بل يكمل المشوار لما انتهينا من عنده حتى تكون وزارة التعليم العالي هي الوزارة الأولى.

بالإضافة إلى ذلك أنا اعتقد بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية في أي بلد وهو الواقع طبعاً، إذا لم يكن هناك تعليم عالي حقيقي وناجح، وهناك بعض الدول مثل سنغافورة وغيرها، رأس مالها التعليم والبحث العلمي، فعندما يكون هناك تركيز على البحث العلمي وعلى الجامعات سوف يكون هناك تطور واضح جداً ينعكس إيجابا على كل مرافق الحياة في التعليم العالي.

أنا أتذكر حادثة تُنقل في الكتب أنه في عام 1957، كانت أول انطلاقة للفضاء من الاتحاد السوفيتي، وعقبته إنطلاقة أخرى في عام 1961، وكانت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية على أشدها في ذلك الوقت، فكان اجتماع للحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية عن ما هو السبب الذي جعل الاتحاد السوفيتي يسبقنا للفضاء، وفما بدأ الشخص يسأل وزراء الصناعة والزراعة والتجارة، أجابه المعني بالتعليم (الوزير)، وقال أن المشكلة عندي، لأنه عندنا مناهج متخلفة ويحتاج لنا تحديث، والاتحاد السوفيتي متطور بهذا الجانب، فتم تغيير المناهج من الابتدائية إلى الجامعات، وبعد قرابة سبعة إلى ثمانية سنوات، وصلت الولايات المتحدة إلى الفضاء وتطورت أكثر وأكثر؛ لأن التركيز على جانب البحث العلمي والدراسات.

لذلك لماذا لا يكون عندنا هذا الهدف الاستراتيجي؟ خصوصاً وأنا اعتقد أن عقلية الشباب العراقي ليست الأولى على المنطقة، بل الأولى على العالم، لأنه تجد شبابنا في الخارج مبدع، ولدينا شباب عراقيين في الجامعات الأوروبية علماء ولهم ابداعات على مستوى الطلاب الآخرين.

لذلك الفرصة متاحة وفرصة كبيرة جداً لأن ننجح وان شاء الله الخطوات التي نسير عليها تأتي من إيمان وقناعة راسخة بأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حتى الاستقرار السياسي إذا لم يكن هناك بحث علمي وانفتاح على الجامعات.

مدير الحوار: اليوم وزارة التعليم العالي كراسم سياسات ويوجه القطاع الاكاديمي والتعليمي والبحثي وأيضاً مؤسسات الدولة من خلال الرؤية العامة، لكن أدوات التنفيذ هي الركائز المهمة موجودة في قيادات الجامعات سواء كان العمداء ورؤساء الجامعات وكل الكادر الذي يدير الجامعات، طبعاً المستويات بين العمداء ورؤساء الجامعات مختلفة، فالسؤال ما هي رؤيتكم لتغيير وميكانيكية تسريع هذه القيادات بما يتلائم مع تنفيذ المهام؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: نعم نحن نلاحظ مستوى البحث العلمي من جامعة إلى أخرى مختلف كذلك الانفتاح على المجتمع والتفاعل مع الطلبة، فمن غير الممكن أن يكون مستوى واحد، بل حتى على مستوى القيادات الوسطى في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك الحال في العمداء، ونحن الآن وضعنا خطة لزج دماء جديدة.

فالديناميكية المفروض تتغير وبعضهم لديهم القدرة، لكن يحتاج إلى التحفيز والتشجيع، لذلك بعض الجامعات بدأت تتحرك وأنا اقولها للإنصاف هناك بعض الجامعات هي جامعات فعالة منفتحة على المجتمع قياداتها قيادات حقيقية وواقعية، وأغلب رؤساء الجامعات نجحوا نجاحاً كبيراً لكن هم مقيدون تارة بالقوانين التي ذكرتها، ونحن فتحنا أبوابنا مع الجامعات للمقترحات والتشجيع وغيرها، وهذا لم يكن معمولاً به في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولا يمكن أخذ هذه الخطوات إذا لم يكن هناك تفاعل لقيادات الجامعات مع وزارة التعليم العالي ومع الكادر المتقدم وليس فقط مع الوزير، ونحن ليس لدينا خيارات غير التفاؤل والنجاح إن شاء الله تعالى.

مدير الحوار: لدينا محوران في صميم التعليم العالي، واحدة من تلك المحاور هي أن هناك احصائيات تنشرها مؤسسات الدولة المختلفة بالزيادة السكانية للشباب، فهذه الزيادة ستنعكس على التعليم العالي، كيف تتعاملون مع هذه القضايا وما هي الطاقات الاستيعابية على مستوى التعليم الحكومي والتعليم الاهلي؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: هذا سؤال مهم، نحن في عام 2030، كانت الاحصائيات تقول بأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يجب تستقبل أن يعني مليون طالب، نعم وفق الدراسات بأنه لدينا تأخر كبير جداً في إنشاء الجامعات، وهناك خطط سواء على مستوى إنشاء الجامعات الحكومية أو الأهلية، نحن خلال هذه الفترة فتحنا جامعة واحدة عام 2023 مع عدد من الكليات.

هذا السؤال يفتح أسئلة كثيرة، ما هي حاجة التعليم العام والحكومي إلى التعليم الأهلي، نحن عندنا مشاكل الأهلي طبعاً الآن 500 ألف طالب موجود في الكليات الأهلية، التعليم الأهلي حل لنا مشكلة، ولكن في نفس الوقت هناك مشاكل تراكمية بالتعليم الأهلي، والآن بدأنا باتخاذ خطوات تجعل التعليم

الحكومي والتعليم الاهلي يقوم بعملية مشتركة من دون التفريق بينهما في النظرة، ورؤيتي أنه يجب أن نرتقي بالجامعات الأهلية إلى مستوى كبير، وأغلب جامعات العالم الأن الموجودة هي جامعات أهلية، ولكن متخصصة في البحث العلمي وفي بعض القضايا.

نحن لدينا مشكلة أن بعض الجامعات وأتحدث بصراحة هدفها الأساسي هو الجانب التجاري، ونحن قمنا بخطوات لتعليق بعض الجامعات أو تعليق بعض الأقسام، ولن نتردد بذلك أبداً، لأن الهدف الأساسي هو نجاح التعليم.

والشيء المفرح هناك بعض الجامعات الأهلية بدأت تنافس الجامعات الحكومية خصوصاً في موضوع البحث العلمي، لكن كما تعلم أن إمكانات الجامعات الحكومية على مستوى الاساتذة أكثر ربما من الجامعات الأهلية.

هناك بعض الجامعات الآن باشرت بدعم بعض المراكز الدراسات والمراكز البحثية في جامعاتها، وهي فائدة كبيرة جداً أيضا لجامعاتنا الحكومية، هذا كله يصب في مصلحة التعليم بصورة عامة.

لدينا خطة خلال هذه السنة إن شاء الله في موضوع الجامعات الأهلية، يجب أن يكون الهدف هو هدف استراتيجي على مستوى دخول مسار بولونيا الذي سوف يطبق على الجامعات الحكومية والاهلية وهو انتقال من الموضوعات الى الطالب نفسه، والطالب يجب أن يكون هو جزء أساسي من هذه المنظومة وتكون مخرجاتنا داخله في سوق العمل، كل هذه إن شاء الله سوف تصل في هذا المجال الذي ذكرته.

مدير الحوار: لماذا لا يتم تفعيل الدراسات العليا في التعليم الأهلي لغاية الآن على الرغم من وجود فقرة في القانون تجيز ذلك؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: موضوع الدراسات بصراحة ليس فقط للجامعات الأهلية، ونحن أصبح لدينا قرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن نفتح الدراسات العليا في الجامعات الأهلية بشروط، وكما تعلمون أن بعض الجامعات الأهلية على مستوى الاساتذة والامكانات ربما متأخرة عن الجامعات الحكومية، ولكن في نفس الوقت الجانب اللوجستي موجود في الجامعات الأهلية.

لذلك في هذه السنة سوف نفتح الدراسات العليا للجامعات الأهلية ولكن بشرط أولاً يجب أن تكون هناك توأمة مع الجامعات الحكومية وخلال هذه الفترة يجب أن يكون الاساتذة المشرفين على هذه الاطروحات والرسائل من قبل الجامعات الحكومية نفسها؛ لأننا نشدد على الرصانة العلمية التي هي خطر أحمر بالنسبة لنا، بالمناسبة أن التوأمة بين الجامعات الأهلية مع الحكومية لاقت ترحيباً.

وفي هذا العام سوف تنطلق الدراسات العليا في الجامعات الأهلية بالشروط التي ذكرتها، والموضوعات التي نريدها والاختصاصات التي يحتاجها البلد وسوق العمل، والشيء المهم قد أدخلنا الذكاء الاصطناعي في الجامعات وسوف يحدث قفزة في سوق العمل، وبعض الجامعات الأهلية فتحت التخصص في الذكاء الاصطناعي.

لذلك فائدة الجامعات الأهلية هي أنها تنظر إلى القطاع الخاص وتعمل وفق حاجة الشارع والسوق ومن ثم تعطينا الأفكار، فلذلك نحن استفدنا أيضاً من هذه الخبرة وهذه التجربة من الجامعات الأهلية، ولدينا رؤية بإنشاء كلية أو جامعة متخصصة في موضوع الذكاء الاصطناعي، وهذا هو الهدف والتكامل بين الجانب الحكومي والأهلي.

سوف نجد التسمية التي لا تفرق بين الجامعات الحكومية والأهلية ان شاء الله مع حفظ كل مقومات ومميزات الجامعات.

مدير الحوار: أحد الأسئلة المهمة والملحة على المتقدمين من طلبة الدراسات العليا هذه السنة، هل بالامكان توسيع الخطة بدون الحاجة الى توسعة إضافية؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: نحن قبلنا 22 ألف طالب في الدراسات العليا، ما هي الاختصاصات، وما هي الخطة التي وضعت لهذه الدراسات وما هي إمكانيات الجامعات، بل حتى الجامعات عندما وضعت هذه الخطة هي غير خطة واقعية بصراحة، لكن بسبب الضغط الكبير على هذه الجامعات وافقنا على هذه الخطة وهي قبول 22 ألف طالب، ونضع خطة حقيقية وواقعية للدراسات العليا في العراق.

لذلك جرى حديث مع اللجنة البرلمانية وبعض المختصين مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لوضع خطة واقعية حقيقية لهذه الدراسات وسوف

يشترك معنا الجامعات الأهلية، فأكيد سوف تكون مقاعد أكثر وأوسع، لكن في المواضيع التي يحتاجها البلد وسوق العمل، مثل إدارة المشاريع لدينا نقص حاد، وموضوع الذكاء الاصطناعي موضوع الاي تي IT والبنوك والمصارف، ولدينا نقص حاد في هذه الاختصاصات.

مدير الحوار: هناك نقاش هو أن وزارة التعليم تخرج أفواج من العاطلين، فهل الوزارة مهتمة بالتعليم والتوظيف، وهل سيتم إعادة النظر في بعض التخصصات وتقليص أعدادها في ظل عدم الحاجة إليها؟

وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكراً على هذا السؤال المهم، وزارة التعليم مهمتها توفير التعليم وليس التوظيف، وهذا الذي كفله الدستور، فليس بالضرورة أنه يتم تعيين كل خريج، ممكن أن تكون هناك فرص للقطاع الخاص، لذلك هذا السؤال ما يوجه إلى وزارة التعليم العالي.

هناك مؤسسات المفروض تتعامل مع مخرجات وزارة التعليم العالي سواء كان على مستوى التوظيف توظفهم او على مستوى القطاع الخاص، نحن نساعد بأن تكون مخرجاتنا قريبة من سوق العمل حتى الطالب يستفاد في المهارات، وأغلب دول العالم الآن على مستوى الدراسات بدأت تقلص كثيراً، وبدأت تعتمد على المعاهد، لأن هذا الطالب يكسب موضوع المهارة ونحن لدينا مشكلة في هذا الجانب.

أغلب طلابنا يريدون الذهاب للمجموعة الطبية، ونحن كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي نتعامل مع مخرجات وزارة التربية، لذلك السؤال المهم والذي ينطرح من بعض الاخوان ويطرحونه في الاعلام بلا معلومات، أن من يحصل على معدل 97 لا يُقبل في كلية الطب، هذا ليس من مسؤوليتنا كوزارة التعليم العالي، بل نحن نتعامل مع مخرجات وزارة التربية، لدينا من معدل 90 إلى 100 أكثر من خمسين ألف طالب. وسابقاً في السبعينات بالثمانينات من يحصل على معدل 90 يذهب إلى كلية الطب، المثلث الذي نعتمده مقلوب المفروض المعدلات الخمسين والستين هي معدلات عالية كثيرة والتسعين قليلة، لكن نحن بالعكس تماماً، المعدلات العالية هي من التسعين فما فوق كبيرة جداً والخمسينات والستينات قليلة، وهذه مشكلة حقيقية، بل أن بعض دول العالم ذهبت الى المعاهد، فيما نحن لدينا الآن هجرة من هذه المعاهد.

لدينا خطة كيف تكون هناك حوافز بأن يدخل الطالب بهذه المعاهد حتى يمكن إدخاله إلى سوق العمل، فلذلك وزارة التعليم العالي تعاني مشاكل، لذلك نحن نضع الحلول ونوفر الحوافز.

رسالتي عبر هذا الحوار إلى اخوتنا وبعض الشباب هناك اختصاصات مهمة جداً تدخل بسوق العمل، ويجب أن لا نضع الهدف الأساسي هو التعيين، بل هناك فرص كبيرة جداً ربما تتوفر عبر القطاع الخاص.

وأكرر للأسف شبابنا حتى من يحصل على معدل 90 لا يكون هدفه الأساسي الذهاب إلى المجموعة الطبية فقط، علماً أن هناك بعض الاختصاصات هي استراتيجية ومهمة.

نعم بلا شك المجموعة الطبية مهمة ويحتاجها البلد، ولكن البلد لا يحتاج فقط للمجموعة الطبية بل يحتاج المهندس ويحتاج المتخصص في الجغرافيا والتاريخ وبعض الاختصاصات المهمة ويحتاج المعاهد، فيجب أن نرتقي بهذه الفئة المهمة جداً ونعتقد هي مهمة واستراتيجية ليس فقط لوزارة التعليم العالي وانما للبلد.

وفي النهاية، أشكر المعهد العراقي للحوار ومجلة مدير الحوار الصادرة عنه لإتحاحة هذه الفرصة لمناقشة هذه القضايا المهمة.

الجلسة الثانية:

مخاطر التغير المناخي

وسياسات التكيف العالمي

• المشاركون:

- د. عبدالحميد العيد الموساوي، عضو لجنة تحديات التغيرات المناخية في القارة الأفريقية
- د. أحمد كيلان، مؤسسة التغير المناخي في لندن
- د. خرم عباس، دبلوماسية المناخ
- د. أحمد عدنان الميالي، جامعة بغداد
- مدير الجلسة: د. أحمد عبد الأمير الأنباري

مدير الجلسة: كيف تنظرون إلى سياسات الحكومة للتقليل من أضرار التغير المناخي؟

د. أحمد كيلان، مؤسسة التغير المناخي في لندن: تنبع من مؤسسة خاصة تنظر الى الحكومة وسياسات الحكومة لم تنجز المطلوب وتقليل اضرار التغير المناخي ويجب تعديل ذلك ونحن بحاجة الى انشاء مؤسسة تربط كل الوزارات والمشاركة مع دول العالم

ويجب علينا ان نتجنب كوارث التغير المناخي ومن المعيب في المستقبل يقال عجز اكاديميون العراق والساسه ومفكرين العراق لانقاذ بلدهم من التغير المناخي والعراق هو مشروع القوانين ويجب ان نفكر من الان حفظ هذا البلد من اثار التغير المناخي من خلال اتباع أساليب اكاديمية والتفاوض مع الجانب الآخر.

مدير الجلسة: يفسح المجال إلى الدكتور خرم عباس للحديث عن الورقة البحثية (دبلوماسية المناخ وتحديات وآفاق التعاون المناخي بين الدول المتنافسية)؟

د. خرم عباس، دبلوماسية المناخ: أشكر المنظمين والشكر إلى جامعة بغداد لدعوتي لحضور هذا المؤتمر والسماح لي بالافصاح عن رأيي ووجهات نظري حول موضوع التغيرات المناخية، يعتبر الوقت عاملاً مهماً، حرج، ومؤثر وبصورة تدزيجية في موضوع التغيرات المناخية.

الرقعة الجغرافية تلعب دور مهم كون المناخ لايعرف الحدود ويؤثر بالبلدان المجاورة جغرافيا، هناك أربع نواحي تلعب دوراً مهماً.

أولاً: الوقاية من التأثيرات المناخية، وثانياً: التكييف لهذه التغيرات المناخية، وثالثاً: التمويل لمواجهة التغيرات، ورابعاً وهو أهم عامل (دبلوماسية التعامل مع التغيرات).

مثال ذلك، على الدول المتجاورة ان تتعاون لانها تتعرض لنفس المؤثر، ومثال ذلك، مرت الهند بتغيرات مناخية لكن هذه التغيرات أثرت على الجارة باكستان، وعلى البلدان ان تتعاون لحل الازمات من هذا النوع، التعاون قد يكون بمشاركة المعلومات، وجود منظمات تتابع الغيرات المناخية مثل Gcc، والعلاقات بين الدول تحدد تعاونها لحل ومواجهة التغيرات المناخية.

وفي التعامل مع التغيرات المناخية هناك طريقتين للتعامل:

الاولى تخص الدول التي تمتلك مصادر مالية للتعامل مع الموضوع والدول التي لاتمتلك مصادر للتعامل مع التغيرات المناخية، مثال الصين في 2016 تبنت عدة ستراتيجيات للتعامل مع ازمتهم

منها، عمليات التشجير، تقنيات الغسل، وغيرها من التقنيات التي تحتاج لمصادر، وبعد ٤ سنوات تم اعتبار هذه المدن من المدن الاكثر اخضرار لانها تعاملت مع الازمة بذكاء وتقنيات واستخدمت المصادر.

مدير الجلسة: يفسح المجال للدكتور أحمد عدنان عن الورقة البحثية التي أعدها بعنوان (النظام الرأسمالي والتغيير المناخي)؟

د. أحمد عدنان الميالي، جامعة بغداد: في البداية الشكر والتقدير لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ومعهد العراقي للحوار على اتاحة الفرصة للحديث

عن موضوع مهم وهو التغيرات المناخية وموضوع النظام الرأسمالي وان كل ما طرح من حلول وتحديات او معالجات وكذلك و وجود فرص لمعالجة التغيرات المناخية سواء على مستوى الاتفاقيات العالمية او على مستوى الحلول المنظمة بشكل منفرد او الحلول المطروحة على مستوى الوعي الاجتماعي تتقاضى بشكل عام وطريقة العمل مع النظام الرأسمالي ولا يمكن ان نعالج مخاطر التغير المناخي مع وجود هذا النظام وكل الايجابيات التي يوفرها النظام الرأسمالي في الحياة الاجتماعية ومستوى الرفاهية ولكن على علاقة عكسية مباشرةً مع المناخ و وصلنا الى نتيجة علاقة عكسية ما بين النظام الرأسمالي وما بين اصلاح مخاطر التغير المناخي وهناك امثلة عديدة من في هذا الموضوع وتم مناقشتها منها مسألة الازياء والطيران على مستوى السفر ولا يمكن اصلاح المناخ مع وجود هذه الرغبة عند البشر وعند شركات المتعددة الجنسيات.

من يحكم العالم ليست الانشطة الكبرى على النظام الرأسمالي القائم على اساس الربح وعلى اساس التقدم الصناعي مع الاستدامة مع النوع ومن جانب اخر قائم على الربح ولا يفكر بالخسارة ولا بالتراجع الاقتصادي وهذه مشكلة في التزايد على الطلب والاستهلاك والبحث عن المواد والمشكلة هناك الحاح على إيجاد مواد جديدة. الآن توجد ثقافة الاستهلاك في الازياء مثلاً.

لأن الإنسان يبحث على الاستمرار بتبديل الملابس ويكون هناك تراكم في التلوث البيئي والتخلص من القديم وايضا مسألة الاثاث والامور الاخرى وكذلك الفوضى في الشركات المتخصصة في هذا الجانب وبالنسبة للسفر هناك تقارير تقول بأن مستوى التلوث من الغازات تشكل البيئة الاكثر النقل الجوي الطائرات وحتى البري وسكة القطارات السريعة وهذا يحتاج الى تقنيات وبنى تحتية بالنتيجة ما تم التوصل اليه في هذه الورقة البحثية هو ان النظام الرأسمالي غير مصمم يتم من خلاله المعالجة والتحديات وان كل الانظمة السياسية التي تطرح التزامات بيئية لكنها تتقاطع مع هذا النظام لانه المسيطر والمهيمن على كافة القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة في الانتاج والربح وهناك حلول جزئية وهذا أساس لا يمكن الاعتماد عليه في ضل التزايد السكاني.

مداخلات الحضور:

مداخلة أولى: لدي تعقيب على د. احمد وانا اقدر مشاعره الوطنية وحرصه على الحضور ومن خلال عتبكم على الأكاديمين والسياسيين وعدم وجود قاعدة موحدة.

أنا أؤكد لكم بان هذه الامور مشخصة في العراق لكنه السياسات فيها خلل كبير وانا لدي اطلاع على الرسائل والاطاريح في الكليات والجامعات وان نسب التلوث والمهاجرين وحتى الطيور وجميعها مثبتة وفيها ارقام دقيقة لكن الذي نحن بحاجة اليه هو وضع سياسات لحل هذه الاشكالية.

د. عبدالحميد العيد الموساوي، عضو لجنة تحديات التغيرات المناخية في القارة الأفريقية:

في الحقيقة هناك نافذة آمل لوجود جهود كبيرة من قبل الدول كالصين والولايات المتحدة الاميركية من خلال عقد مؤتمرات عديدة لدراسة هذه الظاهرة واتخاذ الحلول ومنها استخدام الطاقات المتجددة كاستخدام الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء.

مداخلة ثانية: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سؤالي إلى د. احمد كيلاني: عدم نضوج اتفاقيات العراق بالطاقة الشمسية مع الشركات الكبرى يعود لقلة كفاءة الاشخاص الذين يقومون بالتفاوض، ماهي التحركات الفعلية التي تستطيع الحكومة العمل عليها لكي يتم التفاوض بشكل يعالج المشاريع للاستمرار.

د. أحمد عدنان الميالي، جامعة بغداد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بخصوص موضوع الرأسمالي لا ترغب بحل موضوع التغيرات المناخية بالحقيقة اضف معلومة اخرى بإن المناخ والتغيرات المناخية هي أصبحت مادة للصراع الدولي ونحن اليوم امام فئات للدول وانها تتصارع فيما بينها وكل فئة لها رؤية معينة في التغيرات المناخية وهذه الرؤى متضاربة ولا تصل الى حل وهذا يسبب صراع.

مواجهة تغير المناخ ودعم البيئة في العراق

• المشاركون:

- د. أسراء شريف جيجان
- خميس حزام والي
- د. أحمد عدنان الكناني
- د. عبدالعزيز عليوي
- آمال الدين الهر
- مديرة الجلسة: د. أمل هندي

إدارة مخاطر التغير المناخي في العراق رؤية في بناء القدرات المؤسسية

• د. احمد عدنان الكناني

وذكر ما تم التداول به من تشخيص لكم هائل من المخاطر والتحديات والمشاكل ويبدوا ان البشر سوف يواجه كل هذه لذلك وضعت عنوان بحثي هو كيف ندير المخاطر لكي نواجه هذه المشاكل نحن لدينا مشكلة في اعادة التوازن البيئي لكي نصل الى مرحلة للمعادلة ولدينا مشاكل كثيرة في البيئة والتغير المناخي لذلك نحن لدينا اليات كثيرة وان بعض الدول تلجأ الى حالة من السياسات القسرية وبعضها الى حالة الاقناع او التعليم لكي يتم خلق جيل جديد لمراجعة التغير والذي يكون للمستقبل من اجل الوصول الى مرحلة التقوية ونحافظ على البشر وان التعداد السكاني يصل الى ثمان مليار نسمة والمسألة الاخرى هي ان الحكومة العراقية لديها إهتمام كبير على مستوى التغير المناخي ويجب ان تعلموا في مؤشر التغير المناخي نحن نحتل رقم 61 على مستوى ألعالم من اصل 164 دولة من مجموع 193 دولة في الامم المتحدة.

هل تعلمون بان المستقبل سوف يكون فيه ثلاث تحديات سوف يواجه نقص في المياه وسوف يواجه نقص في الغذاء وسوف يواجه زيادة في درجات الحرارة وان اكثر المتضررين من هذا التغير المناخي هم كبار السن والاطفال ونحن بحاجة الى إدارة حكيمة عاقلة فاعلة لمعالجة مخاطر التغير المناخي وان الحكومة العراقية لديها وثيقة خاصة للسياسات السكانية وبشكل دقيق لكيفية مواجهة التغير المناخي وهل تعلمون ام العراق لديه خطه شاملة للاعوام 2023 - 2027 وفي كل المؤتمرات التي عقدت وهنالك جهود كبيرة وحثيثة من اجل مواجهة المخاطر التغير المناخي

وصدر تقرير كان يحدد ان تراجع في القدرات ويجب ان نثني قدرات البشر على مواجهة التغير المناخي.

التغير المناخي يجب ان يكون بالتضامن جميع الدول وخاصة الغنية نحن نحمل المسؤولية على الدول الضعيفة وهناك تنافس اصبح القوي ياخذ كل شي على حساب الاخر. ويحتاج الى ادارة حكيمة وذكية للمخاطر.

وبعد خلق حالة اليأس للبشر من التغير المناخي اصبح لدينا نزوحاً مناخياً، وأن العراق قد تجاوز مرحلة التصحر ودخل إلى مرحلة الجفاف وأن هناك تحولات كبيرة في إراضي العراق بسبب التغير المناخي.

نحن نواجه في تغيرات المساحة 160 كيلو متر مربع من الاراضي الزراعية وهذا رقم خطر تحولت الى اراضي صحراوية وهناك صعود في المد الملحي الذي ياتي بحر الخليج الى شط العرب وان التقديرات تقول في عام 2040 سوف يجف نهر الفرات ودجلة وفي عام 2050 غير قادرين على توفير الغذاء والدواء

وان خلال الـ 1250 سنة هناك ارتفاع في درجة الحرارة وان العراق يواجه ضاهرة النزوح الاضطراري للسكان وفي عام 2021 - 17 مليون قد نزحوا وان القاعدة الاقتصادية البريطانية يقولون المدينة تذهب الى الريف وليس العكس وان

العراق في 2050 سوف يزداد العدد السكاني وقلة المياه وتم وضع العراق مو مؤشر قلة الامطار ونحن بحاجة الى جهود كبيرة.

الاستراتيجية العراقية للامن البيئي

بين الواقع والمؤمل

• د. اسراء شريف

يعد الامن المناخي جزء لا يتجزا من الامن البيئي خاصة ان التغيرات المناخية هي احد المسببات الاساسية وان تغير المناخ اصبح وشغل شاغلا للبشرية ومشتركا هنا اتذكر مقولة كوكبا هش ونحن على المحك وعلى اعتاب كوارث مناخية.

بحثنا الاستراتيجية العراقية للامن البيئي بين الواقع والمؤمل يحل كواقع حال وروية مستقبلية وهي ورقة مشتركة وينطلق البحث من اشكالية وتداعيات التغيرات المناخية وهل الإستراتيجية الحالية كافية لاننا نحتاج الى استراتيجية جديدة وهل ان السياسات البئية تحد من التهور البيئي في العراق.

وهناك اثار بيئية متعددة لمراجهة التغيرات ويتناول البحث عدة المحاور.

الاطار النظري للامن البيئي و التهدور البيئي وابعاده الامنية ومن ثم التحليل... للواقع البيئي في العراق، والرابع يعالج الاستراتيجية المقترحة للحد من التدهور البيئي في العراق.

نحن امام تحديات داخلية وخارجية، فالداخلية متمثلة بالزيادة السكانية وحسب الاحصائيات وصل الى اكثر من 45 مليون نسمة، وهناك اختلال التوازن بين الريف والمدينة وسوء الادارة قلة الوعي شحة المياه تلوث مصادر المياه وأيضاً التصحر واغلب المناطق تقع ضمن المناخ الجاف وهذا ما يجعل الامر صعب في مواجهة التحدي الداخلي اضافة الى الحروب والنزاعات الداخلية

وهناك ايضا 309 موقع ملوث بسبب العمليات العسكرية والتخريب المتعمد وتوسيع النشاط المستمر.

أما التحديات الخارجية، علينا ان نميز بين مستوين الاقليمي والدولي، والاقليمي هي السياسة المالية من خلال حجب مياه دجلة والفرات من خلال السدود ومشكلة بالغة الخطوره وهي الغطاء النباتي ويؤثر الغطاء النباتي.

دولياً الأمر يتعلق بالتغير المناخي والاحتباس الحراري وان الدول الكبرى تتحمل المسؤولية لانها اكثر دول صناعية ونسبة التلوث عالية وهذا له تداعيات كبيرة على الدول الاخرى ومنها العراق

وكذلك اتفاقية للحد من الانبعاثات الغازات وهي مسؤولية بشكل عام لاقتباس الحراري وانها اتفاقية محورية وهي تهدف بشكل رئيسي للوصول الى عالم مخفض الكاربون والانتقال الى الطاقة الشمسية والرياح.

أيضاً تلك الاتفاقية كانت متكاملة لأنها تطرقت الى مسالة التخفيف التكيف المسؤولية التاريخية الدعم المالي والتكيف بناء القدرات تدابير الاستجابة ونقل التكنولوجيا.

ونحن نحتاج الى جهود مكثفة للقضاء او الحد من التهور البيئي والمسؤولية على الجميع ولكن بشكل رئيس على الهيئات المسؤولة على المناخ و وضع خطط لتحقيق إلامن البيئي في العراق.

الديموقراطية البيئية وسياسة التصدي للتحديات المناخية في العراق

- **د. عبد العزيز عليوي**

ذكر زميلي عن تجربة ناجحة في معالجة السياسات البيئية في المملكة المتحدة وتحدث عن وجود هيئة عليا لصنع السياسات المتعلقة بالبيئة وتحدث عن وجود رقابة على هذه الهيئة وهذا يسمى في الدول الرقابة البيئية وتمنح

للافراد حق المشاركة في صنع القرار البيئي وحق على تنفيذ القرار وكذلك الحق في انفاذ القوانين المتعلقة بالبيئة.

وما دام بريطانيا دولية برلمانية نيابية والعراق ايضا دولة برلمانية نيابية، إذا النظام السياسي متشابه وفي هذه الحالة يحق لنا استعارة تجارب الديموقراطية البيئية وعكسها على العراق وتنفيذ ما يمكن ان يطبق في العراق منها.

واكتشف مصلح وهي الديموقراطية البيئية الذي يتفرع الديموقراطية التشاركية وهي تختلف عن الديموقراطية النيابية بعد انتخاب مجموعة من الاشخاص والنيابية التشاركية تمنح الافراد من المشاركة فيما يتعلق بالمجتمع والحكم.

الديموقراطية البيئية نشأت من خلال ثلاثين سنة الاخيرة وكانت مجرد افكار وبعدها ظهرت وبدات الدول تهتم بهذه الديموقراطية وتحولت من مجرد افكار الى مفهوم يدرس ويكتب وينظر وتحول الى مؤسسات وفعاليات على الارض كثيرة من هذه الفعاليات ومنها قمة المناخ التابعة للامم المتحدة وهذه القمة التي شارك بيها الاتحاد الاوروبي وبعض الدول واعتبرت بمثابة التاسيس بمفهوم الديموقراطية البيئية اي ان السياسات البيئية لم تحد حكرا على مؤسسات التشريع والتنفيذ بل انتقلت الى فسح المجال للافراد والمنظمات الغير الحكومية ومراكز التفكير والاحزاب للمشاركة في صنع القرار البيئي لان الذين نظروا للديموقراطية البيئية قالوا ان البيئة تتعلق بحياة الافراد ومستقبلهم وبالنتيجة الديموقراطية لا تقتصر على حق المشاركة بالانتخابات فقط وانما ايضا حفظ ارواح الابناء ومن هذا الباب دخلوا الى الديموقراطية البيئة وتحولت إلى أساس.

وان بريطانيا دولة نيابية ونحن بحاجة الى الاطلاع على الدستور العراقي للتاكد بهذا الصدد، لدينا حق تحسين البيئة وفق قوانين والبرنامج الحكومي مهتم بهذا الخصوص والدليل الجلسات والحوارات التي جاءت يوم امس من قبل المسؤولين.

ما يجب ان يكون هو الاستفادة من تجارب الدول الاخرى وعلى المستوى الرسمي هي المؤسسة العليا الموجودة في المملكة المتحدة لكي يكون لدينا نفس المؤسسة وتكون عليا وبالتنسيق مع الباحثين والمختصين لانها تتعلق بالمستقبل، وعلى المستوى الاقليمي يوجد المجلس الاوروبي للبيئة ولماذا

لا توجد لدينا افكار بمجلس إقليمي ودولية ويجب ان نفكر بقضية المجلس الاقليمي وهذا يتعلق بصانع القرار بما يتعلق بالاشخاص والمواطنين ايضا يجب ان نبحث ما يتم تطبيقه بالديموقراطية البيئة كما انا ابحث عن موشح في الانتخابات النيابية ابحث عن مواطن سياسي الان ابحث عن صناعة مواطن بيئي اي نحتاج ثقافة بيئية، وكذلك بحاجة الى سلوك بيئي وبالنتيجة اذا حققنا هذه المعايير سوف نصل الى المواطنة البيئية وعندما يكون ضرر الكل سوف يتحمل تلك الاضرار الجميع.

يجب ان بحث عن حلول وهناك امثلة على المستوى الرسمي صناع القرار تحدثوا ومنهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي اطلق مبادرة ومسابقة من اجل اختيار افضل البحوث وهذا مد جسور بين المؤسسات والباحثين وتكريم افضل الباحثين وعلى المستوى الاكاديمي اليوم تحول الى جسر بين الباحثين وبين صناع القرار والاستفادة منها وايضا على مستوى مراكز التفكير مثلًا المعهد العراقي للحوار هو راعي لهذه المبادرة والمسابقة وهكذا نحن نطبق تلك المعايير ونحن بحاجة التفكير بالديموقراطية البيئية واشراك المواطن بصنع القرار والرقابة ومنحه فرصة في مراقبة تطبيق القوانين.

الاستاذ آمال الدين الهور محافظ كربلاء السابق ورئيس منظمة التنمية والارتقاء بالبيئة العراقية

الاستخدام المستدام بالمياه الجوفية ودوره في دعم البيئة ومواجهة التغيرات المناخية

• السيد آمال الدين الهر

هناك مقولة بدل ان تلعن الظلام إشعل الشمعة في الظلام، وكمنظمة بيئية في العراق كان لدينا دور في حضور مؤتمرات دولية. في عام 2014 حضرنا مؤتمراً

في بيروت بالنسبة للتعليم العالي وكذلك المنهج التربوي وكان المدعوين شمال افريقيا ودول العربية ومعظمهم كان لديهم اوراق عمل في المدارس والجامعات والعراق ولكن العراق لم يكن لديه اي اطروحات في التغيرات المناخية في الثانوية او الجامعية وأنا اعتقد لحد الآن لا يوجد منهج دراسي على هذه المشكلة.

النقطة الثانية نحن في كربلاء باعتبار منظمتنا موجودة ويوجد كادر من الجامعات ومهنين وكان لدينا عمل في محافظة التغيرات المناخية ولكن المشكلة في الوقت الحاضر كربلاء نفوسها قبل سقوط النظام 700 شخص لهذا كان عندنا 7 نواب، الآن كربلاء نفوسها مليونين مقادير المياه التي تدخل كانت 45 متر مكعب بالثانية الان انخفضت 15 متر مكعب بالثانية، لوجود زيادة في النفوس وقلة في المياه.

لهذا كان أتجاه في عام 2014 لما بعد الاتجاه الى المنطقة الصحراوية وكانت لدينا بحوث في هذا المجال وكذلك علاقتنا مع الدوائر المختصة و وجدنا في كربلاء اربع طبقات من المياه الجوفية وافضل طبقة وهي طبقة الدمام وتكون من حدود كربلاء الى الحدود السعودي وهو خزين ماء ضخم وكانت البحوث بان المياه صالحة للاستهلاك البشري، لهذا انطرحت فكرة مشروع الساقي اي الأنهار بالمستقبل تكون ملوثة.

كذلك لدينا اطراف كربلاء وبناء ازحمه خضراء منها مشروع الحزام الاخضر الجنوني وتم زرع نخل واشجار وكان من افضل المشاريع ولكن تم هجر المشروع بسبب الازمات المالية والان العتبة العباسية تدير الموضوع وهو افضل منتجع موجود.

مداخلات من الحضور:

المهندس فائز حسين: مداخلتي بشقيق، تطرقتم الى موضوع الدراسات في كلية العلوم ان طالب الماجستير تطرق الى انه داخل الى منطقة الدراسة 29 كتغذية والخارج والاستهلاك 71% مثل هكذا دراسات تعكس مدى الاستفادة من المياه الجوفية.

الشق الثاني الإخوه الباحثين بالجانب الحكومي بسبب كثرة التجاوزات وهذا ما نعاني منه وان المياه الجوفية اصبحت ثروة وطنية لذلك فقط في منطقة

بكربلاء فقط وانما في جميع المناطق وتوجد دراسات دقيقة لكل حوض مائي في هذه المناطق.

وكذلك نحن في اطار هذا المحور نرى ان مشكلة تغير المناخ والجفاف وقلة الواردات المائية هي ليست مشكلة حكومية وانما يراد بمشاركة مجتمعة وحكومة وندعوا منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والشخصيات الفاعلة الى دراسة و وضع الخطط اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية.

مداخلة اخرى

لدي سؤال: برأيكم ماهو ابرز خطر مناخي يواجه بلدنا العزيز وكيف نستطيع ان نضمن مواجهة الخطر، وكذلك سؤال كيف نضمن الديموقراطية البيئية في العراق ستستمر للسنوات القادمة لضمان مشاركة الفقراء الذين هم اكثر عرضة لمخاطر التغيرات المناخية.

إجابة د. احمد عدنان الكناني: اكبر خطر يواجه الارض وتم وضعه الامم المتحدة هو سوف يكون اكبر عدد للمهاجرين بسبب التغير المناخي ويصل الى مليار ونصف بشر والمسألة الثانية تقرير في التنمية العالمية وضعت ما يسمى تقرير الفرص للعالم وتم توظيف الذكاء الصناعي لمواجهة التحديات وهذه الدول التي تعمل علميا لمواجهة التغير المناخي هي بريطانيا وامريكا من خلال الاستعانة بالجامعات العريقة

اجابة د. اسراء شريف: الحقيقة الانبعاثات الكربونية هي ايضا من اخطر المواجهات وانتم تعلمون بهذا المجال هناك سبع غازات وتسبب الاحتباس الحراري ثاني اوكسيد الكربون اوكسيد النتروز الميثان ثلاثي فلوريد النتروجين سداسي فلوريد الكبريد مركبات الهيدو والمشبعة بالقبور وهذه كلها خطيرة ونحن نخشى في السنوات اللاحقة نحتاج الى اكياس نقية حتى نتنفس وتشكل بشكل كبير على صحة الانسان

اجاب د. احمد عدنان: بخصوص سؤالكم المهم، هذا النشاط هو جزء من الديموقراطية البيئية لكن هل نستمر ام نتوقف، ونستمر في حال اتبعنا عده مراحل، وبالنسبة للتاسيس نحن نظامنا الديمقراطي لا يمانع ولا يتعارض مع اي نشاط للديموقراطية البيئية، والتطور لا يمكن من قبل المواطن الا بالتواصل مع صاحب القرار ومن خلال وجود تشريعات والنشاطات التي نمارسها اليوم.

اجابة السيد امال الدين: هناك أكثر من 200 منظمة في السياسة وفي البيئة قليلة جداً ومثال على ذلك في اليابان إدارة السدود وإدارة الأنهر بيد منظمات المجتمع المدني وليس بيد الحكومة، وبالتالي يجب أن تكون هناك إدارة البيئة تشارك فيها منظمات المجتمع المدني ويجب إعطاءها الدور الفعال.

الآثار الجيوسياسية والأمنية لتغير المناخ

• المشاركون:

- د. سعد حقي توفيق
- د. حازم علي الشمري
- د. منى جلال عواد
- د. سعد عبيد علوان
- مدير الجلسة: د. مثنى المهداوي

التدهور البيئي واثره على العلاقات الدولية

• د. سعد حقي توفيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المناخ قضية مهمه وخصوصاً التدهور البيئي وهذه القضية لم تعد قضية محلية وانما هي قضية عالمية وأصبحت لا تناقش في الإطار الوطني فقط وإنما في الإطار العالمي ومن خلال المؤتمرات الدولية التي تعقدها الدول في العالم.

ان القضية تثير انتباه الجميع لأن خطرها يؤثر على جميع الدول ولا يمكن أن نتعامل بهذه القضية في منظور وطني، كل دولة يجب أن تغير وتكيف تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالبيئة وفق قرارات المجتمع الدولي.

هذا التعاون الدولي المهم في الواقع أصبح يشمل كل الحكومات وكذلك المنظمات الغير الحكومية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية كلها تتعاون في سبيل ايجاد الحلول.

أن الكوارث البيئية تحدث في العالم وفي السنوات الأخيرة تزداد وخاصة في السنة السابقة كانت كارثة الزلال الذي حصل في تركيا والمغرب واصبح هذا انذار لكل الدول في العالم من اجل ان تأخذ هذه القضية بجدية عالية وبنظر الاعتبار.

وظهر علم البيئة الذي يقوم على المعرفة النفسية ليصبح علم يتعلق بادارة المستقبل واصبح الحفاظ على الأرض والتربة والحياة البرية، هذا أصبح مسألة أساسية من أجل إيجاد الحلول اللازمة لقضية الدور المناخي ومن خلال هذا التعاون اقيمت الشراكة بين هذه المؤسسات.

الطبيعة هي مورد بشري وبحاجة للاشراف والعناية بها وللبشر مسؤولية أخلاقية لاستخدام الطبيعة لذا ظهرت أفكار وتجارب بين العلوم الإنسانية والسياسة، من هنا أصبحت السياسة ترتبط بالبيئة وهناك ربط بين مصير الطبيعة ومصير المجتمع من أجل الحضارة.

وتوصل العلماء ان الإنسان هو المتسبب في النتائج للكوارث التي تظهر في المناخ وأن الزلازل والكوارث من صنع الإنسان وبهذا الصدد أشار بعض العلماء

إلى التجارب النووية التي تقوم بيها الدول النووية والتي أدت إلى تصدع في القشرة الأرضية وسببت زلازل وكوارث أرضية.

في عام 1963 وبتأثير من العلماء تم التوصل إلى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية وفي السابق كانت التجارب الذرية تجري في الهواء فوق التربة ومن خلال هذه المعاهدة تم منعها من ان تكون في الأرض وان المجال الموجود فقط في باطن الأرض وفوق سطح البحر.

في عام 1996 صدر قرار من الجمعية العامة المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية والذي منع اجراء التجارب الذرية تحت سطح الماء وفي باطن الأرض.

العلماء يعتقدون أن التفجيرات النووية وبناء المدن العملاقة والسدود الضخمة والأحياء السكنية الكبيرة في مناطق هشه من القشرة الأرضية يؤدي إلى هذه التأثير السيء للمناخ وخصوصا موضوع استخراج المواد المنجمية والمياه الباطنية على نحو مبالغ ويتسبب في علامات في عمليات صعود وهبوط تقابلها حركات توسع وانكماش افقي كل ذلك يؤدي الى عبث واختلال في توازنها يساهم

في إحداث الزلازل المدمرة، لذا قضية البيئة ظهرت للعلن وأصبحت تناقش في المؤتمرات التي في البداية ظهرت في داخل الدولة، هذه المنظمات المجتمع المدني وحماة البيئة التي تدافع عن البيئة ومن ثم انتقلت هذه القضية على مستوى الحكومات وانتقلت من هذه الاحزاب السياسية الخضر البض منهم وصل إلى السلطة للمشاركة في الحكومات الأوروبية وتمارس ضغوطها على صناع القرار من أجل حماية البيئة ومكافحة التدهور المناخي.

وعقد مؤتمر عام 1972 وتم طرح قضية البيئة ولكن في ذلك الوقت كانت القضية في بدايتها وكان هناك الحرب الباردة اي لم يكن هناك اهتمام كبير وبالتالي هذا المؤتمر دعى للتوصل الى ايجاد سياسة عالمية للبيئة وخلق مؤسسات تهتم بالشؤون البيئية وعلى هذا الإساس تأسست الهيئة الحكومة الدولية المعنية بتغير المناخ التي اسستها الامم المتحدة في عام 1988.

ثم عقد مؤتمر مهم الذي حضر فيه كل الدول الغنية والفقيرة والصناعية وكانت طبيعة العلاقات الدولية تغيرت وانهار الإتحاد السوفياتي وهنا تم اعتماد سياسة التعاون بين الدول خصوصا للفترة الأولى من ظهور دولة روسيا الاتحادية.

في المؤتمر تم التوصل الى اتفاقية اطارية المتعلقة بانقاذ كوكب الارض والاخرى فيما يتعلق بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة اذاً انتقلت القضية من الجانب الفني الى الجانب السياسي واصبحت قضية سياسية وقضية تتعلق بالعلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، وهناك خلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً والاخيرة دائما تطالب الدول النامية ان تتحمل جزء من المسؤولية والدول النامية تطالب بحاجتها الى استثمارات وهذا ما اقرتها المؤتمرات السابقة، ولهذا نجد ان هنالك خلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً والاخيرة دائما تكون هي الدول الملوثة.

ديناميكية السلوك الإنساني الإيجابي لمعرفة أسباب التغير المناخي وإحتواء الأضرار

- د. حازم الشمري

السلام عليكم ورحمة الله

الشكر والتقدير لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ولجميع الحضور

ديناميكية السلوك الانساني وكيف تطويق ازمة المناخ والحلول اللازمة لهذا الآمر الديناميكية القصد هي الفواعل التي يمكن ان تستخدمها وانتجت مفردة السلوك الإنساني لأن أزمة المناخ هي تنص كل خلق الله على هذه الأرض من جماد ومن حيوان ونبات ومن إنسان.

البيئة البشرية المتضرر الاساس هو البشر وخرجت بهذه الورقة بمعادلة وهي فرضية تقول ان هذه الأزمة هي ازمة شاملة وليس ازمة احادية.

حقيقة المجتمع الغربي يحاول خلال اكثر من عقد ان تصدير الازمة او تصوير الازمة لعالم الجنوب مجتمعات عالم الجنوب ولكن اساس الأزمة أزمة شمالية لانظمة ودول استخدمت الصناعة القائمة على الرأسمالية المتوحشة ونحن عالم الجنوب بالغالب مجتمعات زراعية ومخرجات الصناعية المفرطة بالرأسمالية المتوحشة ما حدث وصلنا عليه من ازمة مناخ، لذلك المعادلة تقول ان التكامل الإنساني سواء كان فرد او جماعة او مجتمع منتظم او مؤسسات حكومية او غير حكومية على اساس العامل الوطني او العامل الاقليمي او الدولي الكل مسؤول بنسبة معينة في تجاوز هذه الأزمة والعيش بعالم يسوده السلام.

وان هناك سياسات عامة خارجية هي التي اوجدت أزمات معينة ادت الى ازمة المناخ منها الحروب والصراع وما يحدث في فلسطين واستخدام العدو الصهيوني وقتل شعب فلسطين.

ايضا المجتمع الدولي والمجتمع الغربي وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية قد انسحب من مؤتمر باريس للمناخ وان في مؤتمرات المجموعة السبع الصناعية ومؤتمرات المجموعة الثامنة الصناعية قد غلقوا باب الاستخدام

الفحم الحجري في الطاقة وعودة هذه ألدول للفحم الحجري في ازمة روسيا واوكرانيا وهذه ازمة خارجية ونحن الوعي لدينا ضعيف وهناك معادلة صعبة لوجود دعم كبير من المتعلمين لكن الوعي ضعيف.

ولا يوجد في مراكز القرار السياسي إرادة سياسية للتنمية على الموارد البشرية الموجودة في بلدنا في اطار فصل الاعتماد الكامل على الغرب وبالتالي لا زلنا نعمل في اطار الغرب وكانه اننا ضمن اطار العمل الغربي، ويجب ان نكون في اطار العمل الوطني والاعتماد على الخيار الوطني ونحتاج الى ارادة سياسية عربية او اسلامية متعاونة مع شركاء ونعمل في اطار التنمية المستدامة وهذه تعتبر حلول رئيسية.

ثقافة الوعي المجتمعي البيئي

من منظور الآمن الانساني

• د. منى جلال

ان زيادة المشكلات البيئية نجد ان هناك حاجة ماسة الى اكساب الفرد والجماعات تنمية الشعور باتجاه البيئة واكتساب الوعي اللازم ليكونوا قادرين التعامل مع البيئة تعامل سليم وغير مؤذي وان يقدروا العلاقات التبادلية ذات التاثير بين الانسان والبيئة وذلك لان الانسان هو الكائن الاكثر تاثيرا من البيئة من خلال أنشطته المستمرة من اجل العيش والكسب، ومن الضروري ان يكتسب هذا الانسان الدراية والمعرفة اللازمة لبيئته من ممارستها المضرة بالبيئة سواء كانت بقصد او بدون قصد وان يكون قادر على وضع الحلول للمشاكل وتفاديه مشكلات اخرى وان ذاك يتم من خلال الوعي البيئي.

وهنا يجب توضيح معنى ثقافة المجتمع البيئي والشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة والقيام بجميع الممارسات التي تساعد على حمايتها وتوعية الاخرين حول نوعية الاخطار التي تسببها الممارسات البشرية الخاطئة.

شهد العالم بعد قيام الثروة الصناعية انتشار احلال المكننة بدل العمل اليدوي ارتفاع تركيز الغازات بمقدار يزيد عن الثلث الحد الطبيعي مما عزز تأثير الاقتباس الحراري وبالتالي ارتفاع درجات الحرارة على سطح الارض وتغيرات المناخية مثل الفيضانات فضلا عن ما ينتج من تلوث الهواء والماء والتاثير على جودة الغذاء وصحة الانسان، ان كل ما سبق يدل على الاثر الكبير للنشاطات البشرية الضارة على البيئة وبالتالي تاثير نشر الوعي بين البشر للمحافظة على صحة البيئة والانسان.

من جهة اخرى ان ألأمن القومي لم يحقق حياة افضل للشعوب وهو ما ادى الى ظهور مفهوم الامن الانساني.

لقد تزامن بروز منظور ألأمن الانساني مع الاعلان عن نهاية الحرب الباردة والتقدم التكنلوجي والاتصالات التغيرات البيئية والعوامل الأخرى كلها جعلت من الصعب تحقيق ألأمن وهذا امن من؟

الذي تجاوز الخطاب المهيمن للامن القومي ليفتح فضاءات جديدة لدراسة معاني بديلة ومرجعيات اخرى لتحقيق الامن، وهذا ما يستدعي الاهتمام بالعمليات التي تقوي الامن اختلال الميزان التجاري التغير البيئي والتغير في نمط الغذاء، وتم الابتعاد عن مركزية الدولة واصبح هناك توجه نحو الفرد.

وعلى هذا الاساس اصبح ألأمن الانساني وبشكل متزايد مفهوما للعلوم الاجتماعية واصبحت الحكومات الوطنية و وسائل الاعلام يدرجون قضايا التدهور البيئي وندرة الموارد تحت عنوان الآمن الانساني بشكل متزايد وهذا مما ادى الى إثارة العديد من النقاشات الحادة حول مزايا ومساؤها بالبيئة والامن والذين كانوا ينظر اليهما سابقا على انهما منفصلين عن بعضهما.

البعض في السياسات العالمية وان كانت التهديدات التي يطرحها التأثير البيئي على النظام الدولي تتميز بالغموض وعدم الإتفاق بين الدارسين حولها فان تأثيرات التغير البيئي على حياة الافراد والمجتمعات تبدوا واضحة للعيان وقد تكون التغيرات البيئية اثار مباشرة وسريعة على سبل العيش والرفاه وتخلق حالة اللامل للافراد جراء تسببها في الجفاف والموت ونقص إنتاج الغذاء وتقليل فرص العمل.

كما قد تمس كل مظاهر ألأمن الانساني وهنا يمكن للثقافة احداث تغيرات بطرق التفكير والسلوك البيئي عند الافراد والمجتمع مما ينعكس على سلوكياته بحيث يصبح كل شخص يتصرف وكانه صاحب القرار و واعي ومسؤول في حماية البيئة ومن ثم المشاركة في اعداد برامج ومشاريع التنمية المستدامة ولايجاد حل للمشاكل البيئية هناك مؤتمر مهم وهو مؤتمر باريس الذي عقد عام 2015 الذي تميز عن باقي المؤتمرات التي تخص البيئة.

الدبلوماسية الخضراء ودورها في خفض وتيرة الصراع الدولي الناجم عن تغيرات البيئة والمناخ

• د. سعد عبيد علوان

الفكرة الاساسية للبحث تتركز في مراحل

ان العالم فعلا يواجه تحديات بيئية هائلة ومخيفة وتهدد للحاضر والمستقبل وهذه التهديدات أنتجت صراع بين الدول، وان هذه الدول حاولت ان تجد حل لهذه التهديدات البيئية والمناخية وفشلت وبروز شي نوع جديد من الدبلوماسية الخضراء وهو عبارة عن اطار قانوني وسياسي طورته الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والمنظمات الغير الحكومية وجوهرها وجود اطار للتفاوض عادل ومستمر دائم وياخذ بخصوصيات كل دولة من دول العالم.

التحديات الاساسية الاحتباس الحراري والجفاف و التصحر والكوارث الطبيعية واستنزاف الموارد الطبيعية والتلوث، الاحتباس الحراري هو ان الكرة الارضية محمية بغلاف المهمة الاساسية يتم من خلاله تبادل تبريد الكرة الارضية عبر التلامس ما بين جهتين أساسيتين الارض والفضاء.

عندما تتراكم الغازات كلها هي عبارة عن انبعاثات وبالتالي تمنع عن تبريد الارض اي تحبس الحرارة داخل الغلاف الجوي وارتفاع درجات الحرارة، لذلك هذا الحال ادى الى ارتفاع منسوب المياه وهناك احتمال ان تغرق بعض الدول ومحافظة البصرة المهددة بالغرق والاسكندرية في مصر، وربما ترتفع درجة الحرارة اكثر من المعدل الطبيعي وهذا يؤدي الى كوارث كبيرة.

النوع الأخر من التهديد التلوث الهوائي وهذا خطير والتلوث التربة ويؤثر على انتاج الغذاء والتلوث المياه والتلوث النووي والكيماوي والتلوث الفضائي الذي يكون ناجم عن المخلفات الجوية والتلوث السمعي، اما التصحر والجفاف ونحن امام مستقبل مخيف جدا وهناك دراسات تقول ان في السنة الواحدة 50000 كيلو متر مربع يتصحر والان 35% من مساحة اليابسة هي صحراء، والدراسات تتوقع وان العالم اذا استمر بالاهمال بالبيئة والمناخ بعد 200 عام ان العالم لم

يتسطيع ان ينتج الغذاء ويشهد مجاعة كبيرة وتقضي على الحضارة وهناك كوارث كبيرة وتعتبر مهددات كبيرة وانتجت لنا صراع وتنافس غير مسبوق بين ثلاث فئات أساسية بين الدول الصناعية و الدول الصاعدة والدول المتخلفة وهذه الفئات لكل واحده لديها رؤية لاسباب التهور المناخي.

جامعة بغداد
EARTHLINK

أمواج
EARTHLINK

جامعة بغداد ترحب بالضيوف الكرام

علي رضا قريشي

الله اكبر

كانت بغداد على موعد المؤتمر الدولي لحوار المناخ والذي تم تنظيمه من قبل المعهد العراقي للحوار وكلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ولمدة يومين لغرض مناقشة كافة القضايا والتحديات المتعلقة بالمناخ وأثرها على العراق والمنطقة من خلال الحوار والمشاركات كون الحوار هو السبيل الوحيد للتوازن والانسجام، فكان هذا الكتاب توثيقاً لما احتواه المؤتمر من نقاشات وتوصيات مهمة ساهمت في تقديم صورة مهمة عن واقع المناخ في العراق.

فقد شهد العراق ثاني أكثر مواسمه جفافاً منذ 40 عاماً بسبب الانخفاض القياسي في هطول الأمطار. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، انخفضت تدفقات المياه من نهري الفرات ودجلة، التي توفر ما يصل إلى 98% من المياه السطحية في العراق، بنسبة 30-40%. كما تجف الأهوار التاريخية في الجنوب، وهي إحدى عجائب التراث الطبيعي. وتتصاعد درجات الحرارة في العراق، حيث سجلت أعلى درجة حرارة بلغت حوالي 54 درجة مئوية في البصرة، ويعني انخفاض منسوب مياه الأنهار أن مياه البحر تندفع داخل الأراضي الجنوبية، مع تهديد الملوحة للزراعة. إن سبل عيش مجتمعات بأكملها وحتى وجودها على المحك، ولهذا بدأ برنامج المعهد المكثف لفتح هذا الملف المهم.